







حاشية المطول للفاضل
المختار

نصف المثلث

اولاً في قضية اجتماع طرفين جاور اولور
ارتفاع طرفين جاور اولور

ولا تهمين تسكن من عظمك عظمك
ان لا تخط من عظمك عظمك

كوزيد اما ان يكون في البر واما ان لا يكون

مادة الجمع اولان قضية ارتفاع طرفين جاور اولور

اجتماع طرفين جاور اولور

كوزيد الشئ اما ج د اما ج

منفصل حقيقة

اجتماع طرفين جاور اولور

وارتفاع طرفين جاور اولور

كوزيد اما ان يكون فردا او زوجا

سنة ١٢٠١

الفداء اسم لما يقوم مقام الشئ لا يقول
ما يتوجه اليه في المكره ممدوح

الاسم هو ان نرا
احد ما تم نصه الا هو او سر او ما
صير به احد ما تم الا هو او سر او ما
لمعان حسنة او ما تم او ما
او احد ما حسنة او ما تم او ما

عدد الوراق والطور

٢٣

١٣٨



٤٩٥

والا فاعلم ان العلم لا يكتسب من التجربة

متناسبا والارادة والاحساس والارادة اشتدادا والفرق فرقته ومن قطع من العلم والادام لعل على الارض
من دابة وقيل الجي والانس معنى ايراد ما في تلك الطرق اعطاء لغيرها ما يليق بها من الكمال **والصلوة على سيد**
الصلوة لعل الدعاء وانما علمه فمما صدر عن الملائكة والمؤمنين للذين قالوا ما كل علم من ان صلواتكم على محمد
وروي في الحديث بيان صلوة الملائكة على من جلس منتظما للصلوة يعلم الله انهم اغفروا له الله ربه وعزاد ما دعا والما للصلوة
من الله تعالى على عباده وتقبل الحسن الرضا وقيل على بعضا من الدعاء فعلى بعضا منهم يروى انه لا يصل الى الجنة الا بعد
فصلته على النبي تعظيم شأنه في الدنيا باعلاء ذكره واظهار دعوتيه وابقا شريعته وفي الآخرة بتشيعه في امته
وتصنيفه اجمعه ومثوبته تتبع بالعبادة الملهمة بمعنى خضوع والتفويض الاصل والكرم ايمان الغير بالخبر وتبع بالغير
المعنى معنى ظهور الروحانية العظيمة من اي شجرة كان والنسب بفتح السين الفصاحة قوله والفضاء نفسه
والمداد بالفتحة والروحة من اما آدم او ابراهيم واسماعيل عليهم السلام ويخرج فظهر اما الاولاد مطلقا
او الانبياء منهم **اعلم** انه واحدا في الدين لهم تلالا **قوله** لهم متعلق بقوله تلالا الذي قد قدم للحجج والفرقة بيان
في جبهة الفرس فوق الدرع والي لعل كلام او اعطاء طابعا الكواخيم والماد به دين الاسلام والدين لغة الظلمة عرفنا
وضع التي سابق لادى العقول باختيارهم الحق الى ما هو خير بالذات والماد آد هذا الشريعة الجدية الواجبة لانياد
شبه التي اولاد عليه توصل بالكل الى الدام على سبيل الاستعانة الكينية وانبت له لازم المشبه به اي الفرة على سبيل
الاستعانة التجبيلية والفرقة التلالا لعل على سبيل الترشيع والماد بطلا لوزنة الى غاية وضوحه وكل شئ انما هو
نانا بنو يتقدم بنو لعل خيال على سبيل الكينية وانبت له لازم الحق الوجه على سبيل التجبيلية والفرقة
الاشراق على وجه الترشيع والماد باضعا غايه الوضوح ونابا الاشراق فان قيل نسب التلالا او الاشراق الى الآل
والاصحاب غير مستقيم لعل امره من حضرة الرسول صلى الله عليه وسلم ولو سلم فلا يستقيم الحق المستفاد من تقديمهم
قلنا انما هو حاصل الدين وظهره انما هو تلك الحقيقة والكمال وضوحه فاما ما يورى آياتهم وآراءهم والامامان
كما خفاه نسبهم والحجج على انه يجوز ان يكونا غير حقيقيين الصحفي انكشف والدين الظلمة وانما على الكلام او فتكاد
لا يطابق الواقع والماد به هنا الكفر والنور كينية ظاهرة بنفسها مظهره لغيره واليقين اعتقاد جازم مطابق للواقع
والما د به الايمان باسمه به وما جاء به الرسول شبه الكفر بغير مظالم لا يعتقد فيه الظالمين الى المقصود وانبت له
لازم المشبه به اي الحق والظلمة هو الظلمة على ملائم المشبه به وهو الاصل لعل في شبه الايمان بشئ نرى مقتضى الى مقاصد
وانبت له لازم المشبه به وهو النور في ملائم المشبه به وهو الكفران **قوله** بعد فان اخذ الفضايل بتقديم **اد**

فاما الصدق
فظهر كلامه
طابق الواقع

لعل في منارة العلم المشروعة فيها الميراثية في تقديم تحصيله على تحصيل سائر العلوم وكلفت النفس المقصود ترغيب
وتعظيم بعد التعظيم او لعل زيادة الترغيب والتعظيم رغبا المطلق او لا بقوله فان اخذ الفضايل بتقديم لما في
المقيد المطلوب ثانيا بقوله لا يستألف العلم البيان بفتح الياء الكمال استمدح تحصيله على تحصيل سائر الكمال او استغنى
لعل في استحقاق التعظيم هو التحلي كحقائق العلوم والمعارف والصدق بفتحة الصادقة او اذراك الكليات والجزئيات او اذراك
والسائط والاقدام على الاضطرار بتلك لطايف الصلوات فان الاقدام على تحصيل الكمال فضيلة النسبة الى الاحكام
مستوجبة للتعظيم وانما لان التحلي والتصدق اخذ واستحق لان حقائق العلوم ولطائف الصلوات هي التي لا تترك
الا على سبيل اليه ولا حجة الا على الدليل عليه ولا منقبه الا على ذروة سنامه ولا منقحه الا على ما هو اتمها فاما
المستكمل انما يحصل قبل تحصيل سائر الفضائل وتقدم على انتفاء جباذ كسبه لاواظرة والا فاعلم الصناعة
علم متعلق بكيفية العمل سواء حصل من اداء العمل كعلم الحياطة او لا كعلم الطب فكذلك كل نقطة من بيان في سورة
او غير ذلك الكلام لطايفه واداره سميت بالحصول لعلها تكون لا يخلو صا جبا غايبا عن كسبه الارض بل حصولها
بحال فكره خبيره بالكتف فان قيل كيف جاز عطف التصديق بلواحقا وهو خبر المعطوف من جملته وانما يستألف التحلي
بلواحقا وهو خبر المعطوف من جملته جاز من اخذ الفضائل قلنا اذا بعد الخبر عنه فحينئذ فان كان متحد النظم لا يستعمل
الخبر ان يغير عطف كقوله يدرك يد خيرا يبرحى واذا في الاصلها غايته كان نفس عليه بعض محقق النجاة وان كان الخبر
متعدد النظم معطوفا بعضه على بعض كان العطف في الخبر اولى ليكون على وتبين الخبر عنه والفرقة العطف ان مآل
الحجج الى الترتيب الا ان الفصاحة الظاهرة لامن اللبس الى ربط الخبر بالجزء فلا بد من اداة الحجج **الاستعانة**
البيان **قوله** في شرح الفتاح لعل لا يستألف العلم البيان بفتح الياء الكمال استمدح تحصيله على تحصيل سائر الكمال او استغنى
الاول محقق ان الثاني الخبر بفتح على اسم لا وما بعد وقد خفض على ان ما بعده او مع شئ وما بعده ما يدل على
ان لا مثل علم البيان او لا مثل شئ علم البيان فانه اثر في العلوم شأنه وعلما لما نانا التحلي كحقائق العلوم والتصدق لاطرفة
تلكه ولطائفه كونه اليقين بالتقديم واستحقاق التعظيم بطريق الاولى وقد برز في علمه خبره مستألفا في خبره
والجملته ما لا يشك شئ من علم البيان وقد ينسب به بعيد وموان يجعل ما تكن غير موصوفة ونسب ما جعل
بقتدي لعل والماد بالبيان في المعاني والبيان وسبب انهم قد يطلقون ويريدون به اضافة العلم الى البيان
البيان والمطلق اسم فاعلم ان بالاحوال هذا العلم والبيان ونظم القرآن كما سياتي تأليف الكمال من مرتبة المعاني كسب
الا لا لا تحصيل العقل لا في اية النطق من غير اختيار مع يتعبد وليست تلك باعتبار مجرد الالفاظ باعتبار

الاستعانة في سبيل الكمال
او انما هو

التي لتعدد الحجج
عنه حقيقة

ثم اطلق على محله وهو القالب والاضافة الى التعقل من قبيل اضافة الشيء الى سببه الى الواقعين الى سببه الى التعقل من قبيل
 بتصورهم انما اوتوا به على حاله وبنوا صورته على كنهه لا يتغير في صورته الى ان يرد الى حاله الطبيعي وهو ما
 هذا التعقل الثاني من كنهه الى كنهه والجامع لكل قبضه ورفقة عصمتا امرت عن سائر الاخوان
 والماضي من ثمره ابتداء هذا الزمان **قال** كل بقا عن الجاهل والعناد **اول** هذا استنباطا او بيان لما قبله والبقا على حاله
 تبعث النجان والجاهل الاخر والخاصة والعناد المبل عن الحق وعدم الانقياد اليه وجل الذي مضى والخاصة كسر الصاد
 حرمه الصادقة والصنفين يتبعها علم والاخر في المبل والمنع الطريق الواضح والرشا خلا في الحق والصاد في غير ذلك
 تدل على كنهه وفيه من اسرار الافعال في بعض بعدد من صاحب الفضل في شرح المفضل عن الشيخ عبد القادر ان جبريت
 لا تسفل الاكثر انما هذا بيان الشرح غير صحيح كمن هذا الحق التفرق في القول بتمام جبريت لا ياتي الزمان مثلا
 ان الزمان مثلا لجعل **والام** في التبعه عن المصطفى والرب في الرقة الاشارة بالنقد والحاجب الماد هذا ما اثير به
 والادق في هذا القليل والاشارة الى ان كانت تلك الحالة موصوفة بما ذكرته بعدد من سببهم لما اثير له خفية
 غير مصرح به ولم يحصل لهم ذلك لان التبعه انما يحصل اذا لم يقتصر على تلك الامور ولم يستقر البصيرة على تلك التعصب
 المورث للقصود والتعقل من الفطنة ومن جودته تحقير النفس لتصور ما يربطها من الغيرة والماد منها كمال الاماكن
 والتمحي البصائر ونظم حقيق من غير ايمان والماد ما وقع عليه نظم البصيرة وخفية المالك كناية عن التستر والغيبة
 عن العقول القاصرة في بعض بعدد من اركان ما اعتبره اربابا في افكار العاصية وانكشاف ما تستر عن الاذكار في القارة
 فان قلت فائدة اختياره على الواو في قوله والنظر قلت فائدة في شمول الذي لان او احد الشبهين من غير تعيب وانما
 الواحد المبلهم لا يتصور الا بافتقار الجميع فهو كماله في زيادة وعو معناه ما جعل احدهما واحد كمن في سبب في الشيء
 فتح وقد عرفت انما مع قول فيديا في التبعه لم يحصل لهم احد من مذهب الامرين فكان الواو فاما انما استعمل في الشيء
 بكون كعدم التبعه لان الجميع في الشيء يكون وان يكون بمعنى واحد الا ان تدل في مذهبه حاله او مقابلة على التبعه في الشيء
 وسبب الحكم من كل واحد كذا في الفاعل في القول **وان** بعد ما قضيت من بعض التبعه وطري **من** امر في بيان
 سبب التعصب في حاصلة بعد ما حققت ما في بعض العلوم من الحقائق فاردت تخصيصها على الوجه الثاني في رحلت
 الى جوايه فاذن لم يزلت الوسخ في كنهه الماد وسبب فيه فرق ما بينا ومراجعا في الفهم في وقاين علم البيان
 الى الشيوخ المنا والهم في البيان وقد قصدت شرح التعصب وكان معنى من كونه في زمانه لم يبق فيه العلم اعتبار
 ولعلم اليقينة ومفارقة كنهه لما زلت من العلم على ذلك **الكتاب** لم يكن له شرح يخرج من القدر الذي كتبته في شرح

الموسل
 الثاني

وحين فرغت من تسميته من غير اشتغال في تحريه وتسديت سمته اخبار القورث الملال وتفرق اليك فذكرته لم اضطر في ذلك
 الزمان ومصابي لم يكن الى الجني الى مدينة حرة ففوت من العلم والماليات فوجئت في القلوب واضقت
 اليه وادبنا في القلوب الواجبة واجلت بين ادوية الجلال والمستوى ما وقع اليه في ذلك الفناء استوفى العلم
 وطاس فقيته فبسطت في العلم التراجيس والقدر في فقه ما كثر هو السهم قبل ان يلزم ويركب عليه تعلمه والبيان
 بالمقام ان كل على الحاصل في نفسه نظره في سبب حاصبه كاسبه للوحوش لا يبي بطريق المكينة وانبت له القناع
 بطريق التخييل والقدح الجوان بطريق الترشيع ولو حذف القناع عن البيان واوقع الجوان على النظر كما فعل صاحب
 كان احسن وقد دلتا بعضهم على فساد الميسر وبعضهم جعلوا اشارة الى استخفاف الاعراب في الجاهلية وليس في افعالهم
 في جلد بعضي ان قلبي ووعاني والادوية صدق الله الحق الصادقة والارقاء العروج والمداوي في مروج وهو المذهب
 والمسك كناية الصالح وتوحي في الادوية متعلق بالهالة والادوية بالادوية والفرط تجاوز الحد والشفق كمال الحب
 وكذا في الشفق يقال شفق او شفق الى احتياجنا شدة في افاضته القوا اليه للبيان وتوحي في الشفق متعلق بقوله عني
 وقوارزم اسم ملكة والجوايه تاجيه من خط الرحا من له وهو صمد الجوايه وكذا في حصار طالعهم بيان عن كونا خصمهم
 فان التاجر لا يحيط به الا في موضع قصد والجميع المقام يقال جزم المكان الى قام به وقوله صرف في دعاء ولقد انصرفت
 والبيان في ما يتوحي معنى دامية والواو المخطو والطارق العوارض والحدوثان معنى المادنة وليس في شتيبة الحديث
 في الليل والاركان كاتوم قال الجوهري حديثا مراد في وقع في الحديث والحديث في الحادثة والحديثان كمال معنى **قال** فشرحت
 الحديث **من** الكلام من قبيل الامارة والنا فبقيت تدل على كنهه في كونه في كونه فترملت اليه وحملت في شتيبة
 الحديث وانما في السابق الى الجدة لانه انما في شتيبة تدل على كنهه في كونه في كونه فترملت اليه وحملت في شتيبة
 ان احراز متعلق بالمادة اذ في الاخير في العلم بالمعارف في بيان والافتقار للاختلاف في شتيبة في بيان البيان
 والعين في جميع البيان في الامارة او في الحارة وشيئا في شتيبة كذا في العلم بالمعارف في بيان والافتقار للاختلاف في شتيبة في بيان
 او ايراد في بعض المطلق قال الزمان على حاله والحق في البحث عن الشيء في شتيبة في بيان البيان لانه قد حصل في شتيبة
 وسال في فلاحنا في الان في التبعه في شتيبة او انما مقصود تخصيص الدقايق المتفرقة على تلك الحقائق ارجح حال من غير شتيبة
 والحديث في القصة في الجوهري في المعنى والمبدأ وهو في شتيبة في بيان البيان في السابق والتقدم على الاقران فان من عاق
 العو في شتيبة في بيان البيان في شتيبة في بيان البيان في شتيبة في بيان البيان في شتيبة في بيان البيان في شتيبة في بيان البيان
 الماد في شتيبة في بيان البيان في شتيبة في بيان البيان في شتيبة في بيان البيان في شتيبة في بيان البيان في شتيبة في بيان البيان

شفا وشفا

ان غايته سلوكه الظاهر الخي واعطاء الكلمة له تعالى لانه اي اية ارمي او بقية او حجة او سكونا للشيء والذوق
 كذا استمر في بيان اننا نطلي غلمان ونرى ذراعه اي ذكته وفي سنة كذا انقل الجرحى من الاسمعي الحجج المتأخر وهو
 جمع الخاف كذا في الصحاح والمحقق كذا فيهم واما آدابها الرمان اعطاء النضار والرواقين ليعين وتم ذكهم كذا في
 خبره قال الاصمعي كذا فيهم اذا استقبلهم في احوالهم ليعينهم ليعينهم ولا يغيره ولا يغيره ولا يغيره ولا يغيره
 بهلك في قوله من سخط اي يدم رضاه متعلق بطرف الصاعقة نار سقط من السماء في رعد شديد والنصير هديد
 السيف والسم السكين والريح قبالا اي سبب الصاعقة والسم السكين اسم كوكب كبير احد سماك كذا في معجمهم من سخط
 والآخر سماك الراجح وهو ليس من النار وسخط كذا في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط
 وعلى الثاني سخط في المعجم وقوله الى السماك متعلق بسمك صا وذا الرشد اي وجد الطريق المستقيم من ان يترك الصاعقة
 بسبب الاضواء المتأصلة من النار المتسعة الخارج عن الطريق التويم وقد كانا صفة متعدي التي فلتان الرشد والانهماك
 في الامر الجهد والجد في فحالة كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور كذا في الامور
 اما خبره بعد خبره وحال في الاقبال في غير الدار والاشكال الاعتصام قال الجوهري على اسكت الشئ وقسوت
 واستسكت كل معني اغترس مع الجارة بالاقبال متعلق بمسلكه قوله فلما الى ان فخره انما معناه معناه في سبب اعتصامه
 بالصفات القدسية والمكانات الملكية فاصبح فاعله خبره راجع الى المذبح وان لما صلا صلا كذا في معجمهم من سخط
 وجوز ان يكون فاعله المورس على التنازع ان لما صلا صلا كذا في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط
 صلا صلا صلا كذا في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط
 رد الوجه لان المذبح العتيق كذا في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط
 المذبح العتيق كذا في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط
 تصديق الاقطار في خطها في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط
 الرخ والاحكام من السبب وهو الحق البين كذا في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط
 والاعمال العظيمة والنفق والطرائق في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط
 كما ان الاحكام كذا في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط
 من راجع الى معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط
 بحيث لم ينصف احد فيهم في خبره من غيرهم ومعهم في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط

مثل حال المعجم من غير ان يرد في المعجم لان فيه اشارة الى حاله ومخطوفا الى ما حظ ونصيب من الرزق
 فشرى اي قولى ذكرا كذا في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط
 ومن العطف كتابه من ايقاع الشر والافعال فيكون جانية نشاطا ومن التبعية ومن عطف من معجمهم من سخط
 على ما معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط
 من العطف كتابه من ايقاع الشر والافعال فيكون جانية نشاطا ومن التبعية ومن عطف من معجمهم من سخط
 اللام مع جعل تبغ السبب وحسن الجسيم وهو الاول والآخر في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط
 في الصحاح والاشتراف في الامور النورية وهو اقيام بالشئ والرجل مع راجل غلاف الغار من المعجم الغرسان وهو
 كتابه من الامام وعنه الاقدام في كل شأن الى طريق الاوراق وشانها ويجوز ان يكون شان الى الرجوع وقاعد على الفكر
 الفاسد اي المتكسر الضعيف السطوح الظهور فيها الى ما شئت ونقطة واخفقت اليه القوايد الزينة جاء ذكر
 الزينة فكتب المحرر في كذا حال مع خبره جانية نشاطا ومن التبعية ومن عطف من معجمهم من سخط في معجمهم من سخط
 من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط
 والمخمس في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط
 افصح كذا في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط
 النضر في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط
 الامام اي تليد الظلمة كذا في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط
 من المعجزة والقدرة المحصورة الشدة بدو العاجل الدنيا والنبأ اسم من لا يرضى ربح وعاد والمرد
 الجاء بالخبر من بلان مع يهود الى الجري والجزيل العظيم والاحد العتيق والتوكل الاعتماد على الغير والامانة
 الرجوع قال في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط
 والظن مستقر خارج من فاعله فعل محذوف ولاستقامه في الظن في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط
 الشان ايضا فان مع التبرع التسمية ابتداء بالكتاب منسوبا بالتسمية للتبرع لان التبرع لا يحصر ذكره مطلقا
 بل ابتداء به ولذا في الاحكام كذا في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط
 لما ذكره ولان فيه اشعار بالاعتناء بقوله دم كذا في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط
 العبارة اقنع كتابه محذوف تعالى بعد اقتضاه التسمية خبرا اشارة الى التوفيق في الحد في السابق الذي

في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط في معجمهم من سخط

و بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

ما شيفت دل برآي آنيهم
سعد الدين

وہجاء

[illegible]

ان الله اعلم
بما كنتم تعملون

[illegible]

انار

[illegible][illegible]

10

66764

[illegible]

ان العلامة فاعرف الغاية المقصودة من تقدم دفع الالوان خلق من الغرض والحوادث من مقتضى
 كماله ان لا يترك **قوله** وما لم يعمد العلم لما يتوقف عليه مسائل **قوله** ان مقتضى المقصود بطلان الاشتراك على معنيين
 الاول مقدم العلم وهو ما يتوقف عليه الشروع في العلم والالوان طائفة من قطع من كلام الكتاب قدمت امام المقصود
 لارتباطها بالاعتبار المقصود بطلان الاشتراك على معنيين سواء توقف في كل المقصود على كمال الطائفة
 بان لا يترك على معنيين مستفاد منها ما يتوقف عليه المقصود او لا بان لا يترك على معنيين مستفاد منها ما يتوقف عليه المقصود
 من غير توقف فظهر ان مقدم العلم على المعاني المستفاد من المعاني الوضعية المستفاد من الالوان والاشياء
 الكتاب على الالوان والاشياء على المعاني الوضعية لانها المسماة بالاطلاق عرفا وعلى مقتضى مقتضى الكتاب الذي هو عبارة عن الالوان
 الالوان على المعاني الوضعية كما هو الظاهر بوجه ما قاله الشارح في شرح المقصود رد اعلى مقتضى الشرح ومن لم يفرق
 بين مقتضى المعاني الوضعية ولم يعرف مقتضى الكتاب او الغرض منه او المقصود هو عبارة عن المقصود من المقصود لبيان
 المعاني والاشياء المقصود منه قال يا شاذ فان قيل تسمية الالوان المقصود الكتاب فانهم اذا كانت تلك الالوان
 على مقتضى العلم فيكون مقتضى تسمية الالوان باسم الالوان او اما اذا كانت على ما يتوقف عليه الشرح فتسمى بالاشياء
 غير صحيحة لكونها في الفاضل المختص بآثار الكتاب في العلم وفتره بما هو المشهور في الكتب ومقدم الكتاب وهو
 اصطلاح جديد لا نقل عليه كلامهم ولا هو مفهوم من اطلاقهم قلنا هذا مستقر ان مقتضى المقصود لا يرد ان لا يدل
 على عدم الوجود فقل على الشارح ان مقتضى كلامهم او فتره من اطلاقهم وان لم يطلع عليه المختص على ان صاحب المواقف
 قد اطلق لفظ المقصود على ما يتوقف عليه الشرح اي في الموقوف الا ان كان كذا كرفه مسائل الكلام كما في ٩٠ من اصل المختص
 في حقه واتباعه بما نقل عن الكتاب والافكار وكفى به حجة في تسمية ما لا يدل على مقدم العلم مقدم الكتاب فيقال ان المقصود
 المختص العلم ان الشارح ذكره في مسائل التسمية من مقدم الكتاب في تسمية المقصود انما هو عبارة عن المقصود
 امور ثلاثة الاول بيان الحاجة الى التميز ثم قال او اما ما يذكره الشارح من ان المقصود مقدم ما يتوقف عليه الشروع
 في العلم فغير لائق لان الشروع في العلم هو تصور صورة الشيء واما ما ذكره من ان المقصود بطلان الاشتراك في المقصود
 على ما ذكره في قوله فاعرف المقصود انما هو عبارة عن المقصود في العلم من الالوان والاشياء وجعله في شرح الكمال
 مقدم الكتاب في التفسير الذي ذكره من ان مقتضى الشروع في العلم على هذه الامور انما هي في الاشياء المقصود من المقصود
 فقط وكما في تسمية قوله المقصود في هذا العلم وموضوعه مما يتبادر الى الخلق لان هذه الامور هي مقدم الكتاب بالمعنى المذكور
 كما احتج به من ان مقتضى العلم فقط على ما يتبين ان شاء الله من هذا الكلام بل ان تبادر الى المعاني لا يقتضي ما لم نجد

نسخ الا وهي حكاية من حيث الامور التي لا ينبغي شئ ولو سلمنا ان المقصود من المقصود في الالوان والاشياء المقصود
 لما عرفناه انما مقتضى العلم على الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود
 فوجه مقتضى العلم على الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود
 اي الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء
 على امور كثيرة فلا يكون تلك الامور من مقتضى المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء
 وماذا لا يقتضي من مقتضى المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود
 الامور ومما في ذلك ان مقتضى المقصود من المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء
 في قوله ما يتوقف عليه مسائل التسمية والاول ان يقال ان مقتضى المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء
 مسائل العلم من المقصود من مقتضى المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء
 المقصود من المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء
 من مقتضى المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء
قوله اما مقتضى الاول بالفرق بين الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء
 فاجابوا ايضا وانما في غير ان هذا النوع انما هو الذي لم يكن مقتضى المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء
 غاية العدم انما هي في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء
 بينهما فلا مقتضى الكتاب في مقتضى المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء
 الوضعية من مقتضى الكتاب في مقتضى المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء
قوله اما مقتضى المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء
 معنى المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء
 بان المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء
 استعماله في مقتضى المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء
 في مقتضى المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء
 ولا يتبادر في مقتضى المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء
 في مقتضى المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء المقصود من المقصود في الالوان والاشياء

مقتضى
 المقصود



الكلام على غير التركيب لتمام مجازي عن فاختلاف إطلاق المفرد على غير الخط الواحد فكيف يصح القول بتعدد الأول وبطلان الثاني
وأما المكانيات المذكورة فمعرف كل ما من حكم الكلام بطريق الدلالة لأن من المعلوم بيقين أن القيود المتعبرة في فصاحة الكلام
إنما اعتبرت بشتها على التركيب ولا دخل لها في هذا المقصود **قال** ولم يسم كل بلغة **أول** اعترض عليه بأن الدليل على تسليم
الدعوى إذا لم يلزم من عدم انتفاء الخط بالبيان عدم صحته والمفرد بمعنى ما ليس بالكلام إنما واجب أن أراد بالخط ما ليس
كما أراد بالمفرد ذلك ولا يمكن بعد التصواب انتفاء الشيء بعضه ليست خرافة بينه الجرح بوجوده خصان من شأنه ما قلوا
المفرد بالبيان لا تنفك الخط أيضا بالانها من خريجات المفرد والاختصاص لا بما صحت الجرح طام سم هذا العلم أنه لم يتحقق
بها فصح الاستدلال قال في المختصر وذكر على بعض الشرائع التعليق بأن البلاغة إنما هي باعتبار المطابقة لمتنص غال و
لا يتحقق في المفرد وحدهم لأن ذكرنا ما هو في اللغة الكلام المتكلمة فإن قيل سلم انتفاء المطابقة في المفرد غير مستقيم كالمباني
أن الخط لم يتصور ما به مقتضاها ليس كصاحب الفرق وإن انتفاء القول وأمر تلك المذكورة المطابقة كما ينبغي الاعتراض به تحت طام
على ما يمكن التكيف على رأي واستعمال الكلام على خصوصية ما من الخصوصيات على وإن آخره فلا مطابقة في المفرد بشيء من المعنيين
قد يكون المفرد منشأ المطابقة كغير فرق بين أن يكون الشيء منشا الشيء وبين أن يكون موصوفا **قال** واعلم أن تلك الفصاحة
أول المقصود من هذا الكلام دفع اعتراض أورده خطيب الجرح على المدعي وتبيده على ضعف ما قيل في الجرح عنه بيان ذلك
أن النص مخالف للابتناء للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوال مختلفة لم اجد فيها معنى ضام ما يصلح لتعريفها ولا ما يشير
إلى الفرق بين كون الموصوف بها الكلام وبين كون الموصوف بها المتكلم فلا ولا أن تقتصر على المحض القول مهما بالاعتبار من
فقول كل واحد منهما يقع منه تعيين أو وروي عن الخطيب أنه قال جرحه على المعاني قول الجرح واحد منها يقع منه تعيين
أما أن يكون من النقل أو من عند نفسه القسام متبعا أن الأول فلكونه مستقوما للتناقض أما الثاني فلهذا لا يدخل للراي في
تعبير الناظر بل هو موثق على النقل من التقات وأجيب عنه بأنه أروا لنا من الناس المعهودين لا السلكي وغير القادر
والاسام الراسي ولا يلزم من أن لا يجد في الكلام غيرهم والشأن في اعتراض الخطيب أن لا يصف الجرح المذكور وجه الزمان
ذكر ما هو من التناهي وإن لم يكن صرحا به لا شأنا إليه كذا ما خرد من اعتباراته وأطلاقاتها وأنه إنما يطبقه النص على
إذا كان جاريا على القوانين المستنبط من استعمال الكلام سواء كانت قوية أو ضعيفة ولأن ذكر اللغة الكبير استعمال على السنة العرب
المؤثقة به يستلزم أن اللفظ الموصوف ما ذكره هو الذي يكون شائعا عن الأمور المذكورة وأنه أيضا يطبقون النص
على المفرد والكلام والمتكلم ولا شك أنهم لا يبررون بالعصا حتى المفرد بمعنى أرادوه في الكلام واللفظ الكلام مع أرادوه في المتكلم
ولا الحاجة إلى البلاغة ما ذكرهم من جهة الكلام خرجت بغير الفصاحة والبلاغة والتميز من أقسامها وإشاعات إليها وكان فيهم

کتابخانه

لم ينفذ في الحال اعتبار ما تفرقة بحقيق المساواة وانبات لدرجتها ايضا فوفق على صدق موجبين للجهل غير من
 فلا بد من ارجح مقدمات فنقول قوله وارفع شأن الكلام الفصيح في الحسن القبول لمطابقة الاعتبار المتكسر
 موجبين لطبيعتين احدهما قولنا الكلام من عطف بفتح شأن الكلام الفصيح اعتبارا من اللزوم من اضافة المصدر
 المنبذة للجموع نحو انكر قد عرفت اجمع قولنا ارفع شأن الكلام الى آخره لدرجته في شأن الكلام الفصيح
 حاصرا عطف بفتح الاعتبار المناسب وهذا مستلزم صدق قولنا الكلام من عطف بفتح شأن الكلام الفصيح اعتبارا
 من ان الكلام صدق الاول صدق الثاني والالتصاف بغيره وهو قولنا ليس بفتح مطابقة شأن الكلام
 الفصيح اعتبارا من اللزوم وجودة الارتفاع بدون المطابقة لقولنا لدرجته في شأن الكلام الفصيح حاصرا
 مطابقة الاعتبار المتكسر الثاني قولنا لدرجته في شأن الكلام الفصيح اعتبارا من اللزوم المستلزم من اية
 المستلزم السبب القريب السبب نحو انكر قد عرفت ان المستلزم الى اللزوم مما يستعمل ليدان السبب السبب
 فيكون المطابقة للاعتبار المتكسر سببا قريبا لا ارتفاع والسبب القريب مستلزم سببه قبله صدق قولنا الكلام
 للاعتبار المتكسر مستلزم الارتفاع المستلزم لصدق قولنا لدرجته في شأن الكلام الفصيح اعتبارا من اللزوم
 ثم ان نؤمن الارتفاع اعني مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال مع ملاحظة مقدمه صادقة مسلمة وهي ان ارتفاع
 شأن الكلام انما هو ببلغة لا غير مستلزم موجبين لطبيعتين ائخرتين الاول باطرافه وهو قولنا لدرجته في
 الحال مرتفع مطابقة شأن الكلام الفصيح والثاني بانكسره وهو قولنا لدرجته في شأن الكلام الفصيح
 متفق الحال فصدر ارجح موجبات لطبيعتين احدهما لاعتبار متكسر بفتح مطابقة شأن الكلام الفصيح والثاني
 لدرجته في شأن الكلام الفصيح مقتضى الحال والثاني لدرجته في شأن الكلام الفصيح
 الفصيح والرابع لدرجته في شأن الكلام الفصيح اعتبارا من اللزوم الثاني ان نفيان لاعتبار متكسر
 مقتضى الحال والاخران نفيان لدرجته في شأن الكلام الفصيح اعتبارا من المساواة وهو المط **قال** وهذا ارجح تطبين
 الكلام لمقتضى الحال هو الذي سنده الشيخ باسم النظم حيث يقول **قال** النظم في الطلب ومعناه ان الكلام المستعان
 بها والوجه المعلومة في المعاني الوضعية لا الفاظ صريح **قال** الشيخ في دلالة الاجاز واللاحقة ان نضاع لهما الكلام
 مقتضى الحال والوجه ان النظم هو عبارة عن التوجيه فيما بين الكلم والعمل مقتضاها لا مطلقا بل بحسب
 مقتضى الحال والوجه ان مقتضى قوله من ان يكون ومن ان لا يكون ظرف مستقر والمقتضى في الارتفاع
 وايضا من ان يكون ومن ان لا يكون قوله ومن تعرض لها سبب المعاني والاداء مؤيد للتوجيه الذي ذكرنا قوله

في مقتضى الحال
 في مقتضى الحال
 على مقتضى الحال

واعتبار هذا الامر في المعنى او لا وبان ان **قال** ما ذكرنا الكشاف في قوله الى آخره **قال** صاحب الكشاف
 في قوله لونه قليلا ما شكروا ان شكروه كثر قليلا وما مزيدت للتاكيد فعلى هذا يكون قولنا ان على
 ما ذكر مرتبنا قوله وما للتاكيد مع الكثرة والاعاد ما يليه لام ما قبله اي قوله نصبت على الخوف لان قليلا نصب
 على انه مصدر منصوب قوله ان في كثر من الاحيان تفسير لقوله المنصوب كثر **قال** وفي هذا اشار الى رفع
 التناقض **قال** هذا انما هو الى كسبي من قوله فالبلاغه مصدر اجعل اللفظ الى آخره والاي منسوب الى الارتفاع
 وهو الذي لا ينصح وان كان من العرب والمحدثين بالقرى ايمد الحضر وبالبدوي ايمد البداوة وانما جعل النفاضة
 في وجه التوفيق على معنى البلاغة لانه انما هو غير كمال لرفع راجع الى نفس اللفظ اتفاقا قوله ولان الارتفاع وجودا
 الى نفس اللفظ ان الى المنشأ انما نفي اللفظ اتفاقا كما ان الموصوف بانفس كذا **قال** هو الذي يدل
 بلفظ على معناه اللغوي ثم في ذلك المعنى دلالة نافية على المعنى المقصود **قال** بالرفع المقصود اصل المعنى
 الذي يريد للمعاني انما او نفيه وهو الذي يستلزم في قصره بندا البليغ وغيره مثلا اذا قلت لم تكن هذا الوجه
 شمس زكرا **قال** الارتفاع ليس فيه حياة **قال** انت بالانفاضة الموضوع على معانيها اللغوية ثم في ذلك المعاني
 دلالة نافية على معنى آخر وهو انبات الحسن لوجه المدح والاطراح المعنى المقصود عليه كونه الاصل في القصر فان قلت
 دلالة الانفاضة على المعاني الاول وضعيه بذكر ما دلالة المعاني الاول على التواني في الارتفاع في قوله دلالة
 عقلية صريح **قال** الامام في بكة الاجاز والشيخ في دلالة الاجاز ولذا عرفت هذا عرفت ان هناك الفاظا مركبة
 من الحروف والسموعة ومعاني او مدلوله لتلك الالفاظ ابتداء ومعاني ثواني مدلوله لتلك المعاني وثالثا
 منها امر باح هو المسمى باسم النظم حقيقة وهو ترتيب المعاني الاول في النفس على الارتفاع ثم ترتيب الالفاظ
 في النظم على طبقها **قال** ان كان قوله بذكر ترتيبها في النفس على طبقها هو الذي اياها والكيفيات
 على النظم والصور فيردي على ان الخواص كما عرفت سابقا عبارة من الامور المستفاد من الترتيب السببي
 لا يوجد الوكس والاداء والكيفيات عبارة عن الخصوصات الغيبية لتلك الخواص فالتحقيق يقتضي ان يكون
 من امور سنة الفاظ جرد وانما لا يستلزم على الخصوصيات ومعاني وضعيه مجرد ومعاني وضعيه مدلوله
 لتلك الالفاظ المستعمل عليها ومعاني ثوان مدلوله لتلك المعاني وقواص مستفاد من تلك الخصوصات فالاول
 ليس موضوعه البلاغة كما انما ليس **قال** والى نافية موضوعه بها وان لم يكن منشأها والى نافية لاسقاط
 عن درجة الاعتبار **قال** ان الالفاظ الدالة على صفات الحيوانات في نظرنا باب هذا المعنى وليس كانت

في مقتضى الحال
 في مقتضى الحال

مكتبة جامعة القاهرة
ب. ١٠٠٠

المقام بيان الاختلاف في الكثرة ولو سلم ان الحد مطلق لثابت فلا ينبغي لانه لا يدخل في السواد وهو كون الطول والاعلى
الذي لا يدخل في البلاطة كما صرح به المصنف متناولاً لما سبق من كماله في المقصود فغير نظيره قوله على انما
اشارة الحد الى المنع قوله فلا يدخل في السواد الى التسليم **والجواب** ان قلت بين النوم واليقظ الى قوله **اول**
في الكلام المعنى على ان انما هو صفة له وان كان بعيداً من جهة اللفظ لان تقدم الخبر على عطف على المبتدأ في مقام
الابتناء ضعيف لكنه قريب من جهة المعنى انما تعطف على كلام المصنف وهو كلام شرحه ونائبه الابتناء انما تعطف
على لا دخل لبعضه انما كان استثناء لعل انما والظاير من بعض مع استثناءه لا بما ذكره في خبره وبيان ودور فصاحت
كما هو بديهي ان سمي كونه وجوداً باحاطة وجوده اخصي في الكلام ايزدني جوكم وحى منتهى كونه
تثبت يد ما تدرى ان هذا بلقي لكن من محققان لا بد من كسفي في المقام من ابراهيم وحبلى الاول ان التفاوت في البلاطة
سليمانية ممكن في الكلام البعير لان بلاطه كسبي على من الخواص المتكسب للمقام بقدر طاقته فانما اغتر اجد خواص
معينة في تركيبه او فصل تركيبه غير وعلمه بقدر طاقته وان اغتر آخر اكثر من كسبي او نقل تركيبة غير وعلمه
يعتد الجلب لا تحسب رعاية جميع الاعتبارات المتكسب للمقام في نقل المرات لا يفتي فرق بين بلنج وبلنج ولا يفتي بلنج
للمقام غير كسبي اعتباراً من الاعتبارات المتكسبة للمقام في نقل المرات في علم المتكسب والمقام بلنج كسبي بلنج لا يفتي
عن علمه متعال في ذرة فالنفاوت غير ممكن لانه عالم بجميع الاعتبارات المتكسبة للمقام فانما لا يفتي بلنج لا يفتي
بين آية وآية لصحة مقدم البلاطة على كل من علم السواد والاختلاف كونه ما ترك فيه اعتباراً من الاعتبارات بلنج اصلاً لعدم
صحة تعريف البلاطة عليه والبلاط فيه والاعتبارات انما صاحب كسفات فالبكر بين التفاوت في بلاطه القرآن مطلقاً
حيث قال في كسبي قوله انما كان من عند غير الله لوجوده في اختلاف اكثر المان الكثرة من مختلفات متساوية تفاوتت في تفاوت
ومعانيه وكان بعض الفاعل احد الامايز وبعض فاعله يمكن معارضة فاعله كجوابه لا ملائمة بحجة غائبة لقوى البلاط
فلم انهم عند قاريد على لا يفتد عليه في علمه عالم نام عليه كدسواءه فان قوله قد تناوشت نظراً وبلاطة يدل على ان البلاطة
القرآن فيه متفاوتة ويمكن ان يحاط بها من الاول بان مقولية البلاطة على ما عتبه بالتشكيك في السواد والبياض المتقاربين
كما ذكره كاجار انما يوجد السواد في السنين اصبوا اندسوا من الاخر ما ان يوجد البلاطة في الملايين اصبوا المنع من الاخر
ومن الثاني بان لا بد من تفاوت مطلق بل من تفاوت النقص وهو ان يكون البعض تجزاً من البعض فان قوله
فكان بعض الفاعل احد الامايز وبعض فاعله يمكن معارضة تفسير التفاوت السابق يدل عليه قوله فاعله كجواب العلم
لملائمة بحجة الآخرة وفيه كسب لان مقولية آية او آية لا يمكن لا كسب لا يكون تجزاً بالاثبات وهو بعض من القرآن القديم لان يركو

اللائات

546

بسم الله الرحمن الرحيم

11

طرحه در این کتاب
افزون بر این
در این کتاب

۲۰۰

بالعنف واقع في النجوم واقلم مقدار ثلث آيات ومما ثبت في اللفظ ان قوله وما يقرب منه عطف على قدر الالفاظ المذكورة
عند الالفاظ والبلاغة في مقدار سورة وما يقرب منه البلاء في مقدار آية او آيتين فلهذا قال ولا يظن ان العلم هو السلافة
القرآنية سواء كانت مجرد كلمة مقدار سورة ومثلت آيات او لا كما في آية او آيتين بقرينة ذكر الالفاظ المختص بالقرآن
في الكون ما يقرب منه من الدلائل العلمية من الاعلى وهذا اول ما يختار الانسان اما لفظا فلسفيا من عن خلق العظم
يلزم واما مع فلو جبر الاول ان المقصود هنا تبين الطريقين وتبيينها فليذكرنا بتعيين الطريقين للعلم سابقا لذلك
روى فيه كسب على المرحوم الاعتبارات الالائية بالمعظم وهو السلافة القرآنية وعلى افتقار لا يتعين ذكره بل يتعين قدر
الالفاظ بانه الطرف للعلم وما يقرب منه وهو ليس مقصودا بالمقصود بل بالعلم واللازم ليس المقصود الثاني ان يختار
يقضي ان يكون بلاغة القرآن على ثلث مراتب علم وما يقرب منه وما بعده خلقا في مادة كونا فانه يقتضي ان يكون بلاغة
العلم فقط **ووجه** ان امره تكاد تقتضي علم بكتابات الاحوال وكتابتها لا يوجب علمه في مشاكلة دة ويترجم ان يكون كلامه
علما بلا مقصور ليكون في اعلى مراتب بلاغية الا ان بعضنا من لقلته يكن للبشر معارضة وان لم تقع كآية او آيتين وبعضنا
اكثر من لا يمكن فيه ذكره في حد ذاته فخلق في كلام البشر في الاشعور لا يقينا بالكمية والكيفية وانما يراد بها كسب
طائفة فلا يكون كلامه في اعلى مراتب بلاغية ان نذكر قدره وكنهه **فان** يذكر وجه حسن الالفاظ في نظر **احال** ان
طرف البلاغة اذ غاية الكلام **عن** **اول** ذكره الحكيم المنسوب الى اناج وهو انه امر من بذكر شبر على الطرف المختل
ايضا من البلاغة احسن اذ وقع في نهاية الالفاظ ليس البلاغة في شئ بذكر شبر على الطرف غاية والى يكون تارة داخل
في المختار داخل في حجة عن طرف البلاغة لا سيما الكسوف لما احتل في قوله في المروج عز الوردية حجة قائم وهذه بدلتين
وقوله في قوله اذ غاية الكلام **عن** **اول** وقد تمس في معنى غير في خلقه بل يذكره بعض من كسب على شبر عنده فقط
عن رتبة الى ما دونه بان نظر الى محله الترتيب اذ ما ناصل المعنى والاداء في مرتبة تحت بلاوسطة بينهما فانه اختار من الاطلافة
فلا يصرف الى الاعلى ولا على المتوسطات التي في ذلك الكتاب عند البلاغة بالاصوات في عدم الاعتقاد به وان كان معبرا
عنه في قوله قصدا ما في الاصوات على ان يكون الحيوانا في حكم الكسب في قوله وقدره على اللين يستبين احوال غيرها
واما ما يتفق من اصوريه الى كسب انما في الاصوات وحصولها بلا علم مقتضية لافاضة بالية او هو جود ان كسب
ما يتفق من اصوريه الى ما تغني عن قوله بعضا على من بعض بيان التفات وتوابعه في كسب على قوله متعارفة وقوله
ورعاية الاعتبارات عطف على المفاتيح وقوله واليقين عطف على الرعاية لوانها ما على اشتقاق المذهب من ان قيل
تناوشت البلاغة في تفاوت رعاية الاعتبارات سواء عطف على التفات او لا مسلم واما تناوشت في كسب

محمد بن علي بن ابي طالب
عليه السلام

المعاملات

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن
هدانا الله والله العليم
الغني

[Faint handwritten text, likely bleed-through from the reverse side.]

الأمرية

[illegible]

آب الحسنة والنجاة
العقلية

على استحسان الامور المتواضعة والالتفات لما من اريد المقدم
من قوله السابق اي ملكه الى آخره انها انما تقتدر بها ثم

[illegible]

لأصغر ولا مثله
في الخلق والوجود

آنچه که

10

مدرسه علمیه

سلطان محمد

32

ما هو المتبقي أو حقيقة غيبية أو اصطلاحية كذا الحال في إطلاقه على الله وإنما سكت عن ذلك على أدراك القدر أو ما كان أمراً
 من اعتبار من إطلاق لفظ العلم على العلوم المدونة بخلاف الأدراك ولأن الحيل عليه تنحصر في أنظار وهو تقدير المشتق
 والأصل عدمه ولا يعارض بأن الأصل عدم النجوى فلا يرجح النجوى زعم الأناضار حتى قالوا إذا زاد اللفظ منها يجوز
 الحيل على الخبر مما على سواء لا بد كثر في المجاز المطلق لا المشهور الذي هو الحقيقة لمحق **قال** والمص قد جرى على استعمال
 المعرف في الجليات **العلم** لا على من له أدنى مسكنة أو المادة بالحيثان على استعمال المعرفة في الجليات استعمال
 في الجليات فلفظ الجليات الحقيقة والأمران على الجليات ومنها كذا كذا فإن أمكن بالاحوال الاحوال
 الجزئية وكذا المادة بأدراكها أدراكها على وجه جزئي يكون تلك الأدراكات أفعالاً جزئية ولذا قال فلأنه
قال علم يستنبط منه أدراكات جزئية والأخرى المدرك لا تستقيم جزئية الأدراك لجواز أدراكه على وجه
قال بل على أن يفرق بين وجوده في آخره **القول** لا كان المتبادر من قوله معرفة لفرده فرداً عاقله ما لا يشاهد في الفعل
 ولم يكن مراد لا متاعاً ووجهه بأن المادة باستقرا في الأفعال الاستقرا في العرف وهو كذا يوجد
 ويدخل تحت الأولى وبالمعرفة السكينة فلا يخافه عدم حصولها لمانع عارض وأرسله بالبعث الغير
 المعين النصف أو الثلث أو الكثر مثلاً فإن جهل الأصل المضاف إليه مستلزم جهله الكسور المضافة
 وبالمعين الثلث أو العشرة مثلاً أو الحذف والأناضار ونحو ذلك **قال** وهو من خفية
 على أن المادة علم يعرف به فرداً الاحوال من حيث أنها يطابق بها إلى آخره **القول** يعني أن الوصف المدلول
 عليه بقوله ووصف الاحوال قرينه حقيقة على ما ذكرنا كونه قرينة فلما نقر عندهم أنه النسب
 التقديرية إشارة إلى نسب خبره فالوصف المذكور إشارة إلى نسبة خبرية والنسبة الخبرية في مقام
 التعريف لا نذكر الألفاظ حيث ألبها وما خفا وما فاضح **قال** فإن قلت أفعال الاحوال
 اللفظية هي التاكيد والاكراه **القول** قد وضع السؤال لتفويده إلى ما يطابق مقتضى الحال مستلزم
 سببه الشئ لنفسه لأن أفعال اللفظية ترجع إليها خبرية بامتنان مقتضى الحال وقد عرفت أن معنى
 المطابقة الاشتغال فيكون المعنى الاحوال إلى نسب اشتغال الكلام عليها يشتمل عليها وتوصيحه
 الجواب أن سببه الشئ لنفسه إنما يلزم إذا كان المداد بالاحوال عين مقتضى الحال وبالمطابقة
 الاشتغال وهو ممنوع من المداد يقتضيه الحال هو الكلام الظلي المكلف بكيفية والقوم قد تساخوا
 في إطلاقهم مقتضى الحال على نفس الخصوصيات وبالمطابقة الحيل المعنى العبارة الاحوال

بالمقدرة

سلطان محمد

والله

وَقَدْ ظَهَرَ الْخُصْمُ لِرَأْيِ الْمَلِكِ
فِي تَقْصِيرِ الْمَقَامِ كَمَا مَرَّ فِي الْقَصْدِ
وَلَمْ يَكُنْ يَحْتَاجُ إِلَى حُجَّةٍ
فِي تَقْصِيرِ الْمَقَامِ كَمَا مَرَّ فِي الْقَصْدِ
وَلَمْ يَكُنْ يَحْتَاجُ إِلَى حُجَّةٍ
فِي تَقْصِيرِ الْمَقَامِ كَمَا مَرَّ فِي الْقَصْدِ

لكنوا انما الاحوال
سبعا في الايام الاربع
عشر من الشهر
الاربع من الشهر
الاربع من الشهر
الاربع من الشهر
الاربع من الشهر
الاربع من الشهر

[illegible]

في بيان ما لا يخفى

مدلولها واسطة للجوزان تخلف فيها مدلولها واسطة اولى وغدا ستر قبل ان مدلول الخبر هو الصدق
والكذب احتمال غنى وانما قد السامع قوله في الواقع حيث قال للزم التناقض في الواقع لان السامع
لازم عند الاظهار بالمسامع ولا فساد فيه وانما السامع في اجتماع العصبين وفي معنى السامع في كلف
في الواقع فكانه سهر من الكليات **قال** بل المراد انه يخلف من حيث هو انه قد علم انه يخلف على هذا ان
لا يجوز قولنا الخبر ما يحتمل الصدق والكذب لان احتمال الصدق يبدى المعنى في خبره وذكره في بعضه
غير آذان لان اللفظ الواحد لا يبركه بمعان مختلفة وان كان ان يرفع بان احتمال احد الطرفين
موجب احتمال الطرف الآخر والعبارة لا تنفي تساوي الاحتمالين **قال** وسبح الاول اي الحكم
الذي يقصد بالخبر اذ قد **قال** فيه حيث لان ما يبركه الشيء ما يحصل منه وينزل عنه والحكم الخارج ليس كغيره
لا يخفى وانما الترتيب على الخبر علم الخاطب بذلك الحكم وليس بغيره من الاستدلال التي ذهب اليها العلماء
كاختاره الشارع في بيانها والفاضل الخنسي في شرحه للبيان حيث نشره الاسفاد من بالعين على العلم
مستفاد والاستدلال غير الاستدلال في بيان تحقيق له ان شاء الله **قال** ان اللازم الاصح في الواقع
او الاستدلال في الواقع في شرح المسامع ما ذكره حكم اللازم الاصح فان اللازم من حيث هو حقيقة في الوجود
واللازم لا يتبع حقيقة للعدم وغيره باللازم للجهول بالسواء كيشا واللازم بحسب الواقع وحسب
الاستدلال فانه اذا لم يعلم المساواة لم يتبع عند العقل وهو اللازم بدون اللازم لان معنى الاستدلال
على اعتداله السواء وتكون اللازم ملوفا بصانعه انتم انتي فيه بحسب الالزام ان ما ذكره حكم اللازم
اللازم بل حكم وصحب بعد اللازم بدون اللازم فان تخلف معنى العموم انما يظهر في صورة الوجه
وما ذكره حكم اللازم للجهول بالمساواة فان اللازم اذا كان معلوما السواء لللازم من حيث هو وجود
بدون اللازم وادان كان معلوم العموم من حيث هو وجوده بدون وادان كان مجهول المساواة لا يتبع وجوده
بدون بل يجوز ان يعلل اوز العموم وانما اختار السلك في هذه العبارة قلنا في عموم هذا اللازم انه لازم
جانب الخبر لا سبي ان شاء الله **قال** وهو ملائم لما مر به صاحب المنهاج حيث قال في الباب
في ذلك ان ثابت الخبر لا يستلزم الحكم او لا رتبة في اول فانون الخبر ولازم الحكم ويتوان تعلم
حكم ايضا في جعل ثابت الخبر كحكم اللازم كون الحكم عالما بالحكم دون الاستدلال في جانب الشارع في شرح
هذا الموضع من كفاية في الواقع لان فاسد الشيء انما يخلق على ما سعادته لا على كفاية

باب

في بيان ما لا يخفى

في بيان ما لا يخفى

في بيان ما لا يخفى

في بيان ما لا يخفى

وورد عليه ان فاسد الخبر على هذا لا يكون الا علم الخاطب بالحكم لانه المستفاد منه حقيقة وقوله لا يلزم من
اختاره الشارع انه ما يكون العلم من الاستدلال كاشفا والافركون فابن الخبر في الحكم الخارج كالمسبي
فليس على **قال** لكنه نواتي ما اوردته المصنف في غير هذا الكلام في كفاية التوافق انما يحصل اذا كان العلم
نفس الاستدلال وليس كغيره في تحقق الكلام في هذا المقام ان الكلام اذا اخبر به يجوز ان يكون
استدلالا في طائفة العلم يحصل من قوله بل لا رتبة في كفاية التوافق في الاستدلال والعلم وحصول
المعروف والاول خلقا في كفاية الاستدلال هو العلم حقيقة وانما الثالث فان العلوم يحصل
المعروف واما في الخبر في الحقيقة هو العلم كمن كان بين وبين طريقه علما في قوله توسعوا فان ذكرنا
الحكم وارا دواب العلم الخلق به واخرى ذكرنا الاستدلال وارا دواب العلم الخلق بها والاول
اولا وانما اختار المصنف حيث ذكر الحكم بها وشارف الاصحاح ان الدلالة به العلم وكلام السكا
العلمية يحتمل الثاني واما الشارع فلما ذهب الى ان المراد بالحكم الوقوف على الحق وان العلم عين
الاستدلال وان الاستدلال لا يمكن ان يترك بالذات توجه على كفاية التوافق انما العلم حقيقة في كفاية التوافق
فان من الخبر انه اذا علم الحكم من طريق آخر كان كفاية التوافق وحواكم كمن هناك خبره فضلا عن ما يبركه والذي
قوله منها ان المصنف في الاصحاح قوله ولا يصح عطف على قوله اي نسخ قوله فان كل خبرا ما نسخ ان يبركه على
قوله نسخ له وقوله وايضا انما سمعنا ان يبركه على قوله ولا يصح **قال** وفيه طروقه النظر لان ان
سماح الخبر على كفاية التوافق كثيرا بل هو على حصول صورة الحكم في عين السامع بشرط العلم بوضع الخبر
نحو ما يحصل منه فليلا سبي من الاسباب في اللازم منه العلية **قال** ويمكن ان يقال ان هذا الخبر لا يبركه
بمنه ليس حصوله على المعبر في العرف لم يتحقق الفسقة للحكم فادان حصل في طائفة خبر علم الحكم ان
اعتداله على اوطى فانه سبي علم في العرف كان ذلك سبي علمه بان الحكم عالما به فاحد الخبر لا يبركه لانه
قال فاما قوله انما كان مستفاد الخبر في كفاية التوافق انما العلم حقيقة في كفاية التوافق مثلا حتمت
النورية نحن لا لا حظ في كفاية التوافق في كفاية التوافق انما العلم حقيقة في كفاية التوافق
مقتضى ولا كان سمعنا خبره مستلزا لا حتمت في كفاية التوافق وكان الاول اقوى في سبب الختام اختار على ان
مقتضى خبر الحكم مدبر **قال** وان كان عالما بالعلم انما العلم حقيقة في كفاية التوافق انما العلم حقيقة في كفاية التوافق
قوله المصنف فانه ما يستعمل في علم منها ما اشار الى العلم بقوله انما العلم حقيقة في كفاية التوافق انما العلم حقيقة في كفاية التوافق

في بيان ما لا يخفى

مساجد الخراج حيث قال في الثاني الاولي بدون الثاني فخرج ومن بدون الاولي لا يخرج لان الخبر
 قد طبق على من يعلم اللزوم او المخرج على من يعلم حيث علمه علمه انما الحكم في الثاني فان مذهب
 العلم في الاخرى وعلاجه ويختلف ان يكون بها الغاية المزمومة ويكون محصيا بالذات لا بالاعتبار والارتماع
 عليها ولا يظهر بان الاقلام الثلاثة لا يتجه بها وان جاز في اللزوم انما لا يساهل ان شاء الله **قال**
 ومن عساه لا يخرج فانه من سوا الاولي ان يمكن ان يكون له وجه بان يكون مذهب في جواز كونها ساهل
 عالما بالثابت والارتماع في نزولها الجاهل بها كما تصح ان الآية ليست من هذا القبيل بل في قوله
 بالسؤال عن الخبر على ما في المحققين اختيارا بوجه صوابها لتطهر له آياتها السبع من الغلو في
 والتكليف وبشأنها العدة الباهرة فلما فطن مذهب لذلك بابا في حجب من جنس العصا مضمونة
 بتصريح اوله فيها من الاثبات عليها والتشريع وانما **قال** لان هذا الكلام يلحق علمه انما كان
 روي على الخلق في قوله ان قوله لو كانوا يعلمون ليس ملحق اليهم بل الى رسولنا صم كونه لو انق اليهم
 لكان علمهم في مضمونه مسمى ان يكون لهم علم بان ليس لهم علم مستل هذا العلم من ان العلم هو العلم
 سلم حجة لم يزل هذا العلم من العلم بان من اشتراه بالذات في الاخر من خلاف كاساني **قال**
 لان هذا الخطاب لم يرد من البناء من خليل كل من المردفين بوجه مستقل بان لا يكون
 اثنان في الرد في الاول قد عرفت ان جاز في انما قال في الرد في قوله بان اشتراه بالذات في الاخر من خلاف
 في العلم اصل الخطاب فانه لا مفعول في قوله او قد نزل الله من قوله الجاهل بها لثبته العلم بها عنهم
 في قوله لو كانوا يعلمون وقد ظهر لان هذا الخبر ليس ملحق اليهم فانه في الباب ان يعرفوا الحكم المتعارف
 منه ولا يجب ان يكون ذلك معاد من خبره لا عطف على خبره **قال** على ان من انكر
 لا يوافق في العيب **قال** لان كلامه مخرج ان العلم المستل من العلم هو العلم المتعلق بقوله بان اشتراه بالذات
 في الاخر من خلاف انما يجب ان يكون خبره بغير خبره في العلم على سبيل التوكيد في قوله
 بتبين علمهم لم يعلموا بعلمهم واخر من ان السباق يدل على ان متعلق يكون مضمون من ما سواه
 نعمه فان قوله وليس الله جله فيسبها بما معطوفه على التسمية الاولي في قوله وقد علموا فلا ينواروا في
 والاشياء على علم واحد واجب بان مساق الكلام لجميع حاله متعلق بعلوم بان علموا واما
 مذهب من مذهب ما سواه بذكره وعدم الفلاح في الاخر فيكون متعلق بعلوم الاحوال المسماة

والورد

اول الامم عدم النفع في الآخرة وهو علم من الحق المفرط الكبري المتساوي من الذم العام فلا يتحقق
 لا انقول لا يجوز لان الكبر الدائم في سياق النفع المتعارفين الاسراف في عدم النصب مطا فلا
 صح العموم بخلاف العلم في الاول المخرج واخرى من الثاني كما لا يخفى **قال** ونظروا في النفع والانباء
 في نفعه وانباته ومارست اذ رمت **قال** في بيان ما رمت نائبا اذ رمت كبا ورواه الفاضل المحيى بربا
 في جميع الامور على من يقول بالكتب عدم حجة على قول من تكلمه واخبارا من معناه ما رمت تقيده
 اذ رمت صورة لان اثره كذا في كان خارجا عن طوق البشر واورده عليه بان النفع والانباء
 لا ينوار وان على من واحد وقراه ان ليس المراد ان يترك في علم الكلام من يلزم الخد ونزل العلم
 من بيان محال المعنى والاشارة الى وجه تنزيل وجه الذي عدله فان لا يترك في عاده
 ان يترتب على فعل البشر ما يترتب عليه اعتبارا به لم يغير عنه في جعل وجه الذي اصاد عنه ظاهر عدم
 بالنظر الى الحكمه المناسبة لذلك **قال** وادان كان مصدر الخبر ما ذكره فسقاه **قال** انما اشار الى ان قوله
 في قوله من رتب على قوله لا يمكن في مصدر الخبر ما ذكره فسقاه **قال** انما اشار الى ان قوله
 الانصاف ولا ينافي في الشارح رحمه الله وشار الى تفصيله **قال** فاعلم ان ما سبق الى العلم الا واما ان
 قبل مراد المعنى ان الحكم يجوز ان يرد به اليه ككيفية فكان على العلم ان يرد به اليه في الخارج في قوله
 والتردد فيه وبما هو وجه لا يرد في ما ذكره الشارح رحمه الله فلتا لا يجوز ارادته بان الاستغناء عن التوكيد
 غير مشروط بخلافه من ان الب ككيفية وهو قال في العلم يستغنى عن توكيد الحكم في قوله والتردد في طالب
 له على الاستخدام بان يرد به فيه الحكم مع الوقوع واللا وقوع وبصيرته الحكم مع الابعاد والاشراج ككيفية
 من المحن لا من كسب التمسك طيبا **قال** يستغنى عن توكيد المعنى للفقهاء انما اخباره لانه الموافق للبيان في
 قوله ان تصوره انما من المعنى في السباق اعني قوله حسن قوله وقوله وجب توكيد حيث لم يتعرف فيها
 للعلم والحقا طيبا قبل فاعلم ان ما في الفاعل فلما يكون من علمهم لقد جعل بين النفع والذم وان اي
 حصل الخيلولة ما لم يحصل الاستغناء فليكن هذه الغاية على ذكره ككيفية لانه نافعة في كثير من المداخل
قال واسم الخبره كان عددا من التوكيدات النظر الى مقام العدول عن الفعلية فانه في تعدد الدوام وهو
 نوع من التاكيد والافتد يفتي الاسم الى خلا الذين وانما في المص في الابعاد وما يخرج على من
 الاعتبارين قوله ثم انكم بعد ذلك يكون الكراي والمحبت ككيفية مع بها ان واللام ملوكا في الاسماء ككيفية

في قوله من رتب
 على قوله لا يمكن
 في مصدر الخبر
 ما ذكره فسقاه

لا جعل خلو
 الف من شرط
 للتسليم
 المذكور است

ولما لا يهتم بغيرها فلو لم يرد له وحده وحده اي حروف الزوايد **قال** اذكر قولنا في الرد الاول فيه رد على صاحب الكفر حتى قال اننا قبلنا انكم رسولون اولوا وانا انكم لرسولون ثانيا لان الاول انتم اصابنا و
 الثاني انكم انكاروا اجاب عنه صاحب الكفر ان من كان مع كونه ابتدأ اخبارا به غير مبرور باخبار راسخ لا ابلغ
 كلامه مع حال الذين قالوا قيس الكذب مبرور بالاخبار وليس انهم كذبوا قلت انتم عموما لا تشن وانما
 تكذبونها ولا تفر من تكذبهم فلا يلزم اخبارهم **قال** وكان الدرس عنهم الى الاسلام على وجه ظنهم انهم
 ومن **قال** انما يفتل الخنفس براوحه فبعد لانهم انما ارسلوا الى اصحاب التوريه ليعلموا انهم ليسوا بالانبياء
 والانتقاد للدين فاباينهم انهم اصحاب وحى وانهم رسل من الله تعالى ولا يظن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الاستعداد انما يوحى اليه من العباد لا على العباد بل على رسلهم وان الرسل وعلمهم انهم اصحاب وحى ورسل
 من الله بلا واسطه وكفى بظن من لم يسل عن الله تعالى في دلائل قوله كان الرسل دعوتهم على وجه
 ظنهم اصحاب وحى ورسول الله صلى الله عليه وسلم ان الرسل اتخذوا ان يوحى اليهم على وجه كلامه ان
 يخلد ان يكون دعوتهم الرسل بايم بطريق مهم ومن ثم انهم لم يسلوا انهم انهم يذعنون الرساله
 والتحرير يدين ما ذكره لانه انما يجوز عليهم الايمان لا الايمان بما ادوات جبر ان قول السابح ما على
 ان الرساله من رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على ما ذكره الفاضل الخنفس لانه ليس من اجله بل هو
 لان ادرك ان الرساله من رسول الله صلى الله عليه وسلم على الايمان به ورسوله وليس في النكاح
 وهو من ان من متعلق بدعوتهم فلهذا يقول على وجه ظنهم اصحاب وحى فكانت دعوتهم الى الاسلام على
 وجه ظنهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسلوا ولا يخطا بل ما على ان الرساله من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من العباد انهم قصدوا الايمان ولا يسلوا لخصه الايمان بايمانهم وتقصير ما ذكره صاحب الكفر في انه لا يسل
 انما عند الملك من ارسلنا قال الله الذي خلق كل شيء وليس من يسلوا لخصه الايمان بايمانهم وتقصير ما ذكره صاحب الكفر في انه لا يسل
 دفع سواله في هذا المقام وموان قول الكفار في تكذيبه صلى الله عليه وسلم انهم لا يسلوا لخصه الايمان بايمانهم وتقصير ما ذكره صاحب الكفر في انه لا يسل
 انهم رسل من الله ابتداء فان البشر في اعتقادهم انما في الرساله من الله صلى الله عليه وسلم لانه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وتكون الرساله من رسول الله صلى الله عليه وسلم من الله ابتداء لان على كون دعوتهم الرسل امامهم الى الامان على الوجه
 المحسوس والتفصيل الخنفس لانه لم يخرج على السابح رده الاستدلال بان الظاهر ان الرساله من الله صلى الله عليه وسلم في قوله
 اذ ارسلنا اليهم بايمان ان رساله من الله صلى الله عليه وسلم وان كان هذا النظم ان اخوانه لان اصحابه ما ذكره

رسالة من الله صلى الله عليه وسلم

رسالة من الله صلى الله عليه وسلم

رسالة من الله صلى الله عليه وسلم

انما ارج الاول قولهم لنا انكم لرسولون **قال** فلو لم يرد له وحده وحده اي حروف الزوايد **قال** اذكر قولنا في الرد الاول فيه رد على صاحب الكفر حتى قال اننا قبلنا انكم رسولون اولوا وانا انكم لرسولون ثانيا لان الاول انتم اصابنا و
 الثاني انكم انكاروا اجاب عنه صاحب الكفر ان من كان مع كونه ابتدأ اخبارا به غير مبرور باخبار راسخ لا ابلغ
 كلامه مع حال الذين قالوا قيس الكذب مبرور بالاخبار وليس انهم كذبوا قلت انتم عموما لا تشن وانما
 تكذبونها ولا تفر من تكذبهم فلا يلزم اخبارهم **قال** وكان الدرس عنهم الى الاسلام على وجه ظنهم انهم
 ومن **قال** انما يفتل الخنفس براوحه فبعد لانهم انما ارسلوا الى اصحاب التوريه ليعلموا انهم ليسوا بالانبياء
 والانتقاد للدين فاباينهم انهم اصحاب وحى وانهم رسل من الله تعالى ولا يظن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الاستعداد انما يوحى اليه من العباد لا على العباد بل على رسلهم وان الرسل وعلمهم انهم اصحاب وحى ورسل
 من الله بلا واسطه وكفى بظن من لم يسل عن الله تعالى في دلائل قوله كان الرسل دعوتهم على وجه
 ظنهم اصحاب وحى ورسول الله صلى الله عليه وسلم ان الرسل اتخذوا ان يوحى اليهم على وجه كلامه ان
 يخلد ان يكون دعوتهم الرسل بايم بطريق مهم ومن ثم انهم لم يسلوا انهم انهم يذعنون الرساله
 والتحرير يدين ما ذكره لانه انما يجوز عليهم الايمان لا الايمان بما ادوات جبر ان قول السابح ما على
 ان الرساله من رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على ما ذكره الفاضل الخنفس لانه ليس من اجله بل هو
 لان ادرك ان الرساله من رسول الله صلى الله عليه وسلم على الايمان به ورسوله وليس في النكاح
 وهو من ان من متعلق بدعوتهم فلهذا يقول على وجه ظنهم اصحاب وحى فكانت دعوتهم الى الاسلام على
 وجه ظنهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسلوا ولا يخطا بل ما على ان الرساله من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من العباد انهم قصدوا الايمان ولا يسلوا لخصه الايمان بايمانهم وتقصير ما ذكره صاحب الكفر في انه لا يسل
 انما عند الملك من ارسلنا قال الله الذي خلق كل شيء وليس من يسلوا لخصه الايمان بايمانهم وتقصير ما ذكره صاحب الكفر في انه لا يسل
 دفع سواله في هذا المقام وموان قول الكفار في تكذيبه صلى الله عليه وسلم انهم لا يسلوا لخصه الايمان بايمانهم وتقصير ما ذكره صاحب الكفر في انه لا يسل
 انهم رسل من الله ابتداء فان البشر في اعتقادهم انما في الرساله من الله صلى الله عليه وسلم لانه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وتكون الرساله من رسول الله صلى الله عليه وسلم من الله ابتداء لان على كون دعوتهم الرسل امامهم الى الامان على الوجه
 المحسوس والتفصيل الخنفس لانه لم يخرج على السابح رده الاستدلال بان الظاهر ان الرساله من الله صلى الله عليه وسلم في قوله
 اذ ارسلنا اليهم بايمان ان رساله من الله صلى الله عليه وسلم وان كان هذا النظم ان اخوانه لان اصحابه ما ذكره

رسالة من الله صلى الله عليه وسلم

ذكر في خبر قوله فتح فتم اسد على فلو لم يكن كلامه على طاهره السكال وقد كان هناك احتمال ان آخر ان لا يكون
 علمه بما ذكره السكال كونه فاسدا ان فالسابع النحر اشار الى ان قد استدلوا بما ليس اولا والى دفع الشك ان
 هو صحيح ما ناوله ذلك ان قال ثم كوزان استعار الاساق في نفسه من قوله يكون الختم مستدرك اسم الله تعالى على
 سبيل المجاز وهو لغز فسد فاستعاره ان الفعل لما استأخذه من الاساق على الفعل والفتوح والمصدر والفرق
 والمكان والمسبب فاستعان الى الفاعل من جهة وقد استدل في هذه المسألة على طريق المجاز المسحوقه وكذا
 لغزنا انما الفاعل على ما استلزمه الفعل كذا في بعض الوجوه الاساق فورد عليه ان النظم منه ان الاساق الى هذا
 الاشياء من سبيل الاستعارة الاصطلاحية بان لمعبر اليها وعن الفاعل الخلق لغيره لعل انما استأخذه
 في ما استلزمه الفعل كما استعار اسم الله جل في الشجاع كذا اسم الله في قوله فكون الاساق مستعارة
 والفاعل مستعار منه وعندها على مستعاره ان لا يكون لا يخفى ان المجاز السبع استعاره لفظا كقول غيره
 لا وضع له واليهما ليس بلفظ ولا ضرورة في ارتكابه كوزان يكون النحر في السند كما في اصحاب الارض
 الرزق او يكون في السند له ويكون من سبيل الاستعارة فكذلك كما ذهب اليها صاحب المنهاج وانه
 انما مع ذلك من الاحتمالين قوله ولا يجوز ولا استعان في شيء من طريق الاساق ولكن في هذا المجاز والاختلاف
 صحيح في المسألة كما في البيان اما اذا جعلنا اسم السند مستعاره لاسم السبع بان لم يكن مستعارة
 في المثلين طريق المجاز فتح يكون مستعاره بل هو مستعاره دون السند كما قرر عندهم انه قد يكون مستعاره
 استعارة التوضيح وقد يكون مجازا اصطلاحا كقولهم انما هو مستعاره لاسم السبع بان لم يكن مستعارة
 ام احاطت على كل الاشكال بان مراد السند في هذه الحالة محال الاستعارة الاصطلاحية فان الفعل مستعار
 الى عمل السند على المشابهة كما هو طريق المجاز السبع مستعاره لفظا كقول غيره لفظا كقول غيره لفظا
 المشابهة واستمراده ان المجاز في الاساق كقولهم استعاره لفظا كقول غيره لفظا كقول غيره لفظا
 الاشكال **وهو** والاولى ان مثل قوله استعاره لفظا كقول غيره لفظا كقول غيره لفظا كقول غيره لفظا
 يقع الفاعل فيكون مثالا والجزء المستعار من قوله هو الفعل المستعار لفظا كقول غيره لفظا كقول غيره لفظا
 وضعنا ان معنى مستعاره لفظا كقول غيره لفظا كقول غيره لفظا كقول غيره لفظا كقول غيره لفظا
 سطران النحر لفظا كقول غيره لفظا كقول غيره لفظا كقول غيره لفظا كقول غيره لفظا كقول غيره لفظا
 مع جوابه فتكونا قد ذكرنا على ما حاجه الى الايراد واما السؤال الثاني في حله الاعتراض على المقام وحب

الكشاف

الكشاف وقد كان قد علم بما سبق اجماع النظم على ان المجاز انما يقع في مستند الفاعل المجازي بل في
 المجازي بالحق باللبس هو على المقام ان الكلام معني ان لا يكون الا على المذكور في مستند المجاز والفاعل
 فيها مستند الفاعل المجازي وعلى صاحب الكشاف من المجهول على وجه ليس مستند الفاعل المجازي كما على
 عنه فما سبق وقد مر بان مثل الضلال الجيد والعدل الجيد مما لا يفسد المستند الفاعل المجازي مما يقع
 من كلامه سابقين فاعل الجيد عن طرف المعنى بل به انهم من ان يكونوا مستند حروف ويدرون انهم
 من مثل الاول فاعلم ان طرف صاحب الكشاف وان قال في تفسيره انما على قولهم لم يزل المجازي كونه
 محاربه ومعتبر عنه وانما قال في شجرة كثره اسماء بل المعنى عند بل هو مستند الفاعل المجازي على
 الحق مطلقا سواء كان في ما استلزمه الفعل او لا لانه عرف المجاز الفاعل ان مستند الفعل ليس سلبا بل
 هو المستند لفظا اطلق اللبس في التفسير على ان المعنى عند ذلك ان يكون قد مر السند في ادعاء على
 بعد من الاشياء مثل اللبس بالفاعل الحق فكذلك انهم هذا المقام في معنى السند والاولى ان قوله
 مثل الكسار الحكم والاسلوب الحكم فان الحكم ليس مستند الكسار والاسلوب بل هو مستند الحكم وصح
 فان الحكم مستند له الحكم وهو من الكسار الكسار كذا الاسلوب كذا الحكم مستند له الحكم مستند له الحكم
 ومن المنقول قوله والظاهر ان المصدر راى الضلال في العدل ليس مما يلزم المستند راى البعيد واللام
 قوله وكذلك فجدل مثالا هذا ان اسما قوله فادحت بخارتم **وهو** فان لم يكن مستند لفظا كقول غيره لفظا
 السؤال ان المقام اخذ من سبيل المجاز الفاعل الاساق وخرج به من الحرف المجازي الذي في الاصل او
 السند كانه الاساق المذكور في السبع وعلى كوزان ان السند كوزان الفاعل فاما سبيل الاساق ايضا
 فالمذكور في السبع كوزان الفاعل الاساق وخرج به من الحرف المجازي الذي في الاصل او
 الفاعل باعسار حكم الاساق في المدلول على صريح الكلام والمدلول على طريق الاستدلال واستنبط
 الوجه الاول ان اجوبه كقولهم فاسد الاول فظا واما انما قلدهم جوابه في معنى صور انما ضاع لا في مكان
 كانه كوزان فاصح فاعلم ان السند كوزان الفاعل الاساق وخرج به من الحرف المجازي الذي في الاصل او
 في الاصله الاساق مستند للاجتماع الكسار لان كوزان الفاعل الاساق وخرج به من الحرف المجازي الذي في الاصل او
 ملازمة كاستحسان الفاعل كاستحسان لان المجازي الحكم انما يكون مستند من جهة الالف الاصل في العمل
 اخذ لا من سبيل من الخلق وظاهره لم يقصد من سبيل كوزان كونه مستند الى الفاعل واسطة ملازمة منها بل كونه

ان كلامه من غا الاشارة عار ولم يرد ان اقدم من لم يحمله على حل غا الكناية عن عطف
 لقوله عند العقل قوله وج اي حيلة او يد غير موله في تعريف الجاز غير موله في قول الامير علي ذلك التعريف
 كوما ذكر في قول الجاهل والمفتر فانه ليس بصديق عليه لانه ليس ساد الى موله في قول الامير علي فليكن جازا
 مع لاف في قوله انه اسناد الى السبب هو وجب التجوز **قال** وبالجملة ان اراد غير موله ان
 ان اراد غير موله في تعريف الجاز غير موله في نفس الامر بان يكون معناه اسناد الى غير موله بالتأويل
 فتدفع عن ذلك التعريف ان كان ذكر موله الى موله في نفس الامر بالتأويل وان اراد غير موله
 عند التكلم في الظاهر فانه ذكر تعريف الجاز المشتمل على هذا التعريف في تعريف الحقيقة فامول عند التكلم
 في الظاهر فخرج نحو قول الجاهل انت اربع البقل انما الالباب من الاربعة والاقوال الكاذبة التي سبق
 ذكرها بقوله عند التكلم في الظاهر فانه يحتاج الى قيد التاويل لانهما وانما افهم على ذلك الامر ولم يذكر موله
 عند التكلم في الحقيقة لان لفظ موله اذا اطلق يتبادر منه موله في قول الامير لانه كما مر في هذا المعنى
 واذا لم يحط فترت المعاني بتعريف الجاهل فانه لم يذكر موله عند التكلم في الظاهر وليس كذلك في التبادر
 والقرينة فلم يذكره لكن اشار بها بغير حث فان وكذا يجوز ان لا يكون اسناد البقل الى قول الجاهل حال
 من الامر وانما راد غير مقتدر لظاهره الى آخره كما ذكرنا في تعريف الجاز نحو ما ذكرنا **قال**
 اراد بالاسناد الى غير موله فهو لفظ حال الناضل الخي بر د عليه ان قولنا موله اذا اطلق يتبادر
 موله في نفس الامر كما اشارنا اليه لانه ما عمنه ومساوول للاف ام الكثرة وان من غير موله بالها فلا يخرج ان يرد
 في التعريف ان كان غير وانه لان غير موله غير موله لانه سلبه وتنبه وقد تقرر ان يتبين الاصل من
 الاعم فليسا موله في تعريف الجاز نحو قول الجاهل انت اربع البقل انما الالباب من الاربعة والاقوال الكاذبة التي سبق
 والاقوال الكاذبة يكون اسناد في قول الجاهل في الواقع وقد عرفت ان غير موله
 المذكور في التعريف مشاؤول وكذا يدل على قول المعتز في قوله انما الالباب من الاربعة والاقوال الكاذبة التي سبق
 التكلم وقد عرفت ان اللفظ شامل له ايضا فان دمج جميعها بقوله **قال** لا سال العام لا يخرج لان
 من الجاهل في قول هذا السؤال اعلم ان اذا افهم العام في التبيين بالها طلبنا والاصل في القسم الثالث ان
 بطل العام فلو ما حصل السؤال العام لا يخرج من الالف فدين فساد الخارج حيث يبين ذلك
 التبيين فكيف مع بعد ذلك لان العام حيث سأل التبيين بالها طلبنا في الثالث احاد جاز في جواب

فأخرج

هذا هو المقصود من كلامه في تعريف الجاز غير موله في قول الامير علي ذلك التعريف كوما ذكر في قول الجاهل والمفتر فانه ليس بصديق عليه لانه ليس ساد الى موله في قول الامير علي فليكن جازا مع لاف في قوله انه اسناد الى السبب هو وجب التجوز

بطون الاشارة كما سبق بيانه فلا سبق السالك في ورود السؤال **قال** ما دام لم يعلم اوله لم يعلم
 لفظ لم لم حل فصار العوم النفع للعلم والظن بما عرفت مع او بالها بانك اورد سياقا الى عند عدم
 واما الشارع فقد اعادة اشارته الى انه محذور معطوف على محذور لا مرفوع معطوف على محذور الجاهل
 ولم يرد احوال او غا النفع فيفسد العوم نفسه النفع قوله بل جعل عطف قوله على قوله ان بعد فخرج
 الى ان من حيث يفسد بغيره قوله لا تكرر حتى عن طبع قوله وفي الاساس ان المقدم من قول كلام الاساس
 الاشارة الى الترادف الشارح فيام علم والشخصية انما تحصل في كثر وانما عرفت باللباب للظنية
 لا تخرج على النطق قوله على سبيل المثال في قوله انما اسر عن قوله او كون الامر من الخبر ان
 ومن مبطنة او مسرعة وسائر في هذا جمل الفصل في الجاهل فاما واصل لانت ولا يجوز قوله وكذا ان يكون
 معطوف الى لا سلف لما قبله من جهة الاعراض فيكون التعان من الغيبة في الخطاب وقصده
 ان الشارح لما ذكرنا من اجنبية علم بذكر موله وموله بما ذنبه عليه لم صدر من غير موله من غير موله
 وقوله الشخصية بذكر موله ايضا ومثوز في ان شعره لم يذكر سبب اليه في قوله لا يخرج عن
 ان جميع ما حصل له من الصاياتك نشاء وشبه من اللسان فانظر ان يحاط بها فطال غير موله ونخرج
 ونشرح **قال** يدل على امره واراد في الفيل والقال اسنان في قوله انما اسر عن قوله او كون الامر الكون
 لا التكليف وانما عطف عليه ارادته في الامر التكليف لا سبب في لار لانه كما تقرر في موضعنا واراكن
 ان سبب قوله فانه يد في حيز الدلالة فانه اذا اعترف بالامر الكون فقد عرفت ان جميع الكونيات
 مستند اليه مقدس واللام في الفعل للجد والمهوق غير فخرج عن فخرج اول الاستحراق وعلى العود
 محل قوله وانه المبني على العوم لا يخرج فان قيل لم لم يحسن ان يحمله قوله انما قبل الله على
 الجاز في قوله السابق في غير فخرج عن فخرج جذر اللسان فلو ان يكون انما على فلو ان يكون
 مع مقتضى العقل الصريح والظن الصحيح فيقتضيه على الجاهل والاول الذي على قوله انما على
 على الجاهل **قال** واسماء ان الجاهل العرف اربعة فخرج عن قوله انما على فخرج جذر اللسان فلو ان يكون انما على
 باعتبار طرفها الى هذه الالف م وانما كما ذكرنا في الجاز في غير موله انما على فخرج جذر اللسان فلو ان يكون انما على
 الا انه لم يذكره اعنا بشأن الجاز لانه القسم في هذا الباب **قال** اما صبيان وضمينان اما صبيان
 والجاز في توضيحين لان الاصل في ذكره المص من قول الفيل وانت جيران الشارح رحمه الله اذا عرفت

هذا هو المقصود من كلامه في تعريف الجاز غير موله في قول الامير علي ذلك التعريف كوما ذكر في قول الجاهل والمفتر فانه ليس بصديق عليه لانه ليس ساد الى موله في قول الامير علي فليكن جازا مع لاف في قوله انه اسناد الى السبب هو وجب التجوز

الى

العقل

ان قولنا احياء الارض شباب الزمان من قبل الحجاز النحوي فقد عرفت ما فيه **قال** كما سجد امام السنن المذكور لم يزل السند
 السؤال بقوله فان قيل كثر ما أطلق الحجاز النحوي على الخراب الذي اخبرناه قوله وكذا المراد من
 الزمان ازدياد قوتها اي وقت كثر زوال قوت الارض عن الحجاز النحوي فاعلم ان الزمان كان من الطان سببا
 الشيء لا يقوم بقوله مشهور من حيث الثابت اذا اوقرت **قال** لانه اشترط في السند ان يكون فعلا
 او مفعلا **قال** مع اشترط في السند الذي اسناد بحاز علق او حصة علقه كما سبق في نزهة اللام على السند فاعلم ان
 بالان لا يشترط في السند ان يكون فعلا او مفعلا مع العلم ان يكون السند مفردا بل هو في غير السند
 ان السند يكون جملة **قال** في انا كونه جملة **قال** واما على وجه السند كانه جملة فاعلم ان قولنا
 انه فالان لا يلزم من كلامه ان يكون طرفا الحجاز النحوي مفردا بل لا يكون السند جملة وكل من اخبر
 والحجاز النحوي ان يكون جملة فاعلم ان يكون جملة خرج عن هذه الافاق ويمكن ان يحمل الكتاب على
 وحجازا باعتبار المعزول او باعتبار انه مستعمل في معناه الموصوف له **قال** وهو ان الحجاز النحوي
 في الزمان كثر **قال** فاعلم ان وقوع الحجاز النحوي كان او عقليا في الزمان وان كان الظاهر ان السند لا يوجب
 الاول ان الحجاز النحوي لا يوجب وقوعه فلا يصدق في قوله والاشياء وقوا به ان
 كثر الظاهر ان لو كان النفي والاثبات معا للتحقق كقولنا هو جاريا كسب لسان الحجاز النحوي اما اذا كان
 احدهما بالتحقق والآخر بالانكشاف لسان الحجاز النحوي فلا يلزم من صدق النفي كثر الاشياء لانها
 لا يتبين ان السند ان يكون الباري مخورا واللازم بل ان الملازمة فلان في قوله فعل النحوي
 اسم النحوي اما سلطان اللازم فلا مساع اطلاق النحوي على النحوي وقوا به ان مثله من اطلاق الاسماء
 عليه سرق على الاذن وقد اتفق فلا سماع اطلاق النحوي على النحوي واللازم محتمل فاعلم ان قوله
 لايات بلغت في الكثرة جدا عند الحكم به ولا يخبرهم النحوي مع قوله ان يمكن قوله هو باول من يوم
 التمهيد ليدل النحوي **قال** مما كتبه عن غيره وكثر اليوم والافان **قال** كما يحسن لسان اسناد الفعل لان
 وبانه ان ينجح في القول ان شيئا بلاية الظرف قد جاز ان يكون في شدة ذلك اليوم وكثر اليوم و
 الاخران فيه او من قوله بحسب مبلغ الاطلاق فيه او ان السند قد وقع ثقل هو مبلغ النحوي والافان
قال بل جاز في الاشياء **قال** ثبات جوازه في الاشياء فقط بعد من اختصاصه بالحجاز النحوي والافان
 فكل منها اسنادا من غيره قوله في قوله اسنادا من غيره اسنادا من غيره اسنادا من غيره اسنادا من غيره

الان

زبان

في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله

فزاد من الشارح بناء على كلامه السابق وقد عرفت ما فيه **قال** كما سجد امام السنن المذكور لم يزل السند
 للتاسيع السند اليه بالجدد فانه المضمون من الاطلاق **قال** ان من جهة العقل قال النحوي المحض فيه اشعار بان
 انحصار العقل وعما في العقل على التغير وليس كل من ذكره منها فان انقسام الاشياء الى العقلية والعادية يوجب
 انما ما يوجب في ذلك ولا يوجب في الاشياء **قال** ان الاشياء لا تزداد ولا تنقص من السند بل هي ثابتة في السند
 جازية في العقل على ما في الحكم بالاشياء وعنده في الاشياء قوله ما يوجب العقل كانه يوجب العقل على ما في العقل
 فلا يوجب ان يكون في العقلية السند اليه بالجدد لان التمييز بين السند اليه بالجدد كانه ان التمييز بين
 ان النحوي في العقل كونه في العقلية السند اليه بالجدد لان التمييز بين السند اليه بالجدد كانه ان التمييز بين
 العقلية والعادية وان من حيثها بيان الحاصل المحض دون توجب الاثر في العقلية ولا يوجب في العقلية
 قول صاحب المتاح مع طارعة في قوله في العقلية السند اليه بالجدد لان التمييز بين السند اليه بالجدد كانه ان التمييز بين
 قد لا يكون الفعل المذكور جنة بل في العقلية السند اليه بالجدد لان التمييز بين السند اليه بالجدد كانه ان التمييز بين
 حيث ان يكون عقلا وعادة فاعلم ان في قوله في العقلية السند اليه بالجدد لان التمييز بين السند اليه بالجدد كانه ان التمييز بين
 عند غيره كذا في قوله في العقلية السند اليه بالجدد لان التمييز بين السند اليه بالجدد كانه ان التمييز بين
 فيه فاعلم ان في قوله في العقلية السند اليه بالجدد لان التمييز بين السند اليه بالجدد كانه ان التمييز بين
 منه وقد عرفت ما في قوله في العقلية السند اليه بالجدد لان التمييز بين السند اليه بالجدد كانه ان التمييز بين
 من المحققين فان في قوله في العقلية السند اليه بالجدد لان التمييز بين السند اليه بالجدد كانه ان التمييز بين
 العلامة فاعلم ان في قوله في العقلية السند اليه بالجدد لان التمييز بين السند اليه بالجدد كانه ان التمييز بين
 بعد في قوله في العقلية السند اليه بالجدد لان التمييز بين السند اليه بالجدد كانه ان التمييز بين
 العقلية لان السند في قوله في العقلية السند اليه بالجدد لان التمييز بين السند اليه بالجدد كانه ان التمييز بين
 فاعلم ان في قوله في العقلية السند اليه بالجدد لان التمييز بين السند اليه بالجدد كانه ان التمييز بين
 على السند لان السند في قوله في العقلية السند اليه بالجدد لان التمييز بين السند اليه بالجدد كانه ان التمييز بين
 صدوره عن الموصوف مثل السند في قوله في العقلية السند اليه بالجدد لان التمييز بين السند اليه بالجدد كانه ان التمييز بين
 اذا صدوره عن الموصوف مثل السند في قوله في العقلية السند اليه بالجدد لان التمييز بين السند اليه بالجدد كانه ان التمييز بين

في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله

في قوله

والجواب الامور الغريبة قال انما هو في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 لا يهديهم الى صراط مستقيم ولا يهديهم الى صراط مستقيم ولا يهديهم الى صراط مستقيم
 لما قيل ان الله لا يهدي القوم الظالمين

وكيف يهديهم الى صراط مستقيم انما هو في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 سبق في قوله ولما لم يهدى قوله انما هو في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 سبق **قال** يريد ان الفعل في الجازم **قال** علم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 الاسناد للحق والحق انما هو في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 انفع الشئ واللام الرأى وصاحب الصالح والمع على انفع الاول كما انفعوا على اسما امسا الجازم
 النفي المحذور في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين ان يكون له صفة
 في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين ان يكون له صفة
 في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين ان يكون له صفة
 الذي انما هو في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين ان يكون له صفة
 ان يكون له في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين ان يكون له صفة
 والجواب انما هو في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين ان يكون له صفة
 وتوجه الرفع ان من الوجه الحسن ما اذا نظر السطر الى بادئ النظر في غاية الحسن والجواب انما هو في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 واسم النظر الى قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين ان يكون له صفة
 انما هو في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين ان يكون له صفة
 نوع محال من الله البتة ومن كانه ان المعاد في الكرامة والطباع في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 وكثرة الشبهة في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين ان يكون له صفة
 محال في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين ان يكون له صفة
 جليل وان قيل الاول جليل فانه في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين ان يكون له صفة
 محال في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين ان يكون له صفة
 وقام في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين ان يكون له صفة
 الهيكول في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين ان يكون له صفة
 التفسير **قال** فالاعراض ان يكون المعنى في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين ان يكون له صفة
 قوله وانما كان معنى اللفظ هو ان الله لا يهدي القوم الظالمين ان يكون له صفة

والجواب انما هو في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين ان يكون له صفة
 والجواب انما هو في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين ان يكون له صفة

فانما هو في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين ان يكون له صفة
 اسما الجازم في اللفظ وانما لم يهدى قوله انما هو في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 الاسناد ان ذلك المعنى اذا هو صفة ولم يهدى اللفظ وفي الكلام يجوز ان لا يجوز في اللفظ بل يرد
 معناه المحذور له وانما الجوز في الاسناد خلاف ذلك انما هو في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 ويجوز ان من حيث ان الاول ان ذلك المعنى يرفع كون الجوز في اللفظ هو ان لا يرد به ذلك
 المعنى المحذور بل معنى آخر جازي كما يجوز ان يرفع في معنى جازي على القوم ومنها ان الحق في صفة
 انما ان ذلك المعنى لا يوجد في الاسناد جازي في اجبي الارض المرفوع ويمكن ان يكون الاول ان اللفظ
 المعنى الاخر وان جازت نظر الى الظاهر المباعدة المتعارفين الاسناد الجازي في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 سبق في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين ان يكون له صفة
 في كلامهم ومن انما ان المعنى انما هو في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين ان يكون له صفة
 اذا لم يوجد في الجوز الاسناد وليس على لانا ايضا للمعنى كما لا يخفى فلهذا كان من لم يهدى
 المراد وابتعد عن الحق كمال الاجاد اجاب عن الاول ان الاقدام الخفية المسند الى الحق جازي
 معناه ومحصل موقعا القوم لاجل الحق والقوم من حيث صفة الاقدام المسند الى الحق جازي
 مرفوع معنى الاقدام الى القوم فلهذا جازي الاسناد **قال** وماذا الامام الرازي في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 ان المراد الفعل ان كان الاصطلاح في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين ان يكون له صفة
 وان اراد التحقيق فلما هو قوله في طلب المعنى على توصيفه انما هو في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين ان يكون له صفة
 السرور في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين ان يكون له صفة
 لانا على ذلك الاسناد في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين ان يكون له صفة
 وجعل المعنى من الكلام هو الاسناد والشيء محال ان اسناد المستند الى الزيادة جازي
 فلهذا على صفة لو اسند اليه لكان صفة لافرة تدعو الى اعتباره فان المعنى من نقله انما هو في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 انما هو في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين ان يكون له صفة
 فلهذا ان لفظه من حيث فعله في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين ان يكون له صفة
 قد تعلق بغيره من حيث فعله في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين ان يكون له صفة

جازا

卷八

11

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

ان الله تعالى عليم الخفيات
و هو سبحانه و العز و الجلال

[illegible]

عن ابي الحسن عليه السلام في ذكر من يترك الصلوة ويترك الصلاة في غير وقتها...
 عن غيره في ترك الصلاة في غير وقتها...
 عن غيره في ترك الصلاة في غير وقتها...

واقول من قال الحكم بن عبد بن عوف وكان من ائمة اهل البيت...
 خرج اباكم فلم يدر على ذلك حتى علم ان يخرج منه ملكا...
 عن النكاح وما يمتنع فاصابها فعدت قال الحكم...
 كذا في منقح الامثال وكذا في نسخة اخرى...
 اخذتم الطائفة وموحد خاتم او جرحه وكان له ابن...
 واحد على قدمه فادعوا فقال اني زعموني...
 من الامثلة واد استجبت لهم ما خرج من عند الله...
 راجعت ايضا الاستعمال الوارد على تركه...
 لا غير الا انه قد علم فانهم لا يكادون يذكرون...
 الواجب كخبر الجنداء الخبر عن مقطوع...
 لله الحيد وصلى الله على محمد سيد المرسلين...
 الكسب لهذا وخبر من النجاة المقطوعة...
 ملتزم احكامه والرفع عن خبره كذا...
 الناصب كذا على ذلك كما ترجم في النسخ...
 فلما اتم الامور في العتب اصاب الرفق اجدا...
 لا انا على ما كان على سبق ان الحرف...
 الحرف الى القرينة هو الحرف لا الموضع...
 اشعار بان بلغ من الغنى انه قد بحث...
 فلا حرج في ان الاشعار المذكورة...
 الاصل سائر ان يجمع قدام القرينة...
 انظر ولا شك في ان ان قصد البلغ في...
 مع وجود القرينة في كون الاصل...
 في الكلام ذكر صاحب الكفا في باب...
 في باب ذكر صاحب الكفا في باب...

قال ابن عمر...
 قال ابن عمر...
 قال ابن عمر...

ابن عمر...
 ابن عمر...
 ابن عمر...

قال النجاشي...
 قال النجاشي...
 قال النجاشي...

هذا ولذا قال ومنه ولم يقل نحو قوله...
 والمكلم المنة ومنه على جملتها...
 على حد تكون كل منهما...
 او بسط الكلام حيث لا يمتنع...
 فلان لا يمتنع ان يكون...
 او بسط الكلام حيث لا يمتنع...
 لو ذكر غير ذلك الا صغارا...
 حينئذ لم يمتنع ان يكون...
 فيلزم ان يكون...
 والمقام ينفع التفصيل...
 فيسأل عن هذا استعمال...
 اذا نطقت عليه...
 ان المراد بالسؤال...
 اليه ويشاء العبد...
 افراد جنسها من الاشياء...
 فليس بسط الاشارة...
 امير المؤمنين...
 على السامع في العتب...
 عليه بكذا...
 فيلان المراد...
 بان لا يكون...
 سبق فيه ذكر...
 في ذكر المقام...

مثله

في ذكر المقام...
 في ذكر المقام...
 في ذكر المقام...

اذ كان عام النسبة في ذلك العام و اردت بحصة فمعيدين لم يحضره لانها الزينة طلقا لكن السارج الجور
تساجد التبعير حيث ذكرنا لا يؤمن انه اراد عموم النسبة عوضا عن غيرها لكن مراد ما ذكرنا به ليدلنا قال في
شرح القناع بعد ما ذكرنا ذكرنا ما والاراد عموم النسبة الى كل من سئل به ان صح في تلك الحالة استاذنا الى كل واحد
بما صح اختصاصه به في نفسه واستاذنا اليه فانما قال بالفاضل الخس ان يكون النسبة غير عامه اي غير صالحة في نفسها
لا موزعة في ذمة مخصوصة فاحصلها اختصاصا من السند في معنى فلو صدر من السند اليهم من اختصاصا من السند
انه المقم كذا في خرافات لا يثبت ما على ما يريد وكذا ذكره في النسبة عامه مع عدم ارجو ان يخص من به خصوصية طلبة
على ان السند الجمع ما حصل له النسبة كذا في ذكره من غير ان السند يكون انتفاء بين الترتيبين بخصوصية
تفصيلا لانها الترتيب مطلقا مع ان لها افرادا اخذ مثل عدم المذكور في السؤال وعن **قال** ويقل مرادنا كونه
ذكره واجبا مع ان مرادنا المعنا لا عز من حيث قال كان ذكره واجبا لا لارتباطها بالحالة المتضمنة ما يكون مرجعا
لا موصيا او مرادنا فكون ذكره واجبا فلا يكون متضمنه الحال لانه هو الذي يدل على اصله لانه قد كان ذكره
واجبا لا يكون زائدا على اصله لانه واجبا في الاول لان الحالة المتضمنة انهم من الموصي والموصي والاراد
بها هو الاول وعن انتفاء الامام الثاني فبين وصوب الذكر وكونه متضمنه الحال فان كثيرا من مقتضيات
الاحوال هي المتشابهة كما قال المصنف فيما سبق وان كان الحاطة متشابهة وجب كبره على المتكلم **قال** وذلك
لان الغرض من الاخبار كالمصنف اما في الحال **قال** اعلم ان هناك ثلث مقادير متوقفة على المطالع اخرها
منها صحة الاخبار على صحة الاول ان كان من حكم الخبر المسج بها من الحكم المسج بها من فائدة الخبر **الاول**
حكم التامه اجتناب تحقق الحكم متى كان اجدا كانت الغاية الاولى في بيان الحكم فالاعلام به اقرب
لان تأثر الاخرى بالخير في الفضل سند وحصول العلم والحال وزوايا الجهل والنقصان في الترتيب
كان الاحتمال في رتبة كانت الغاية اضعف لكسره وكذا التامه ان بفكر الحكم في نفسه وما عتبار ما يوصل
وانما هو بحسب مقتضى السند الى مقتضى السند والاراد لانها الى اسباب شروطا وخصوصا
وقيود اكثر الامور من صحة المطالع الاخرين فلان الخط ان يعرفه لان ذلك الى المطالع في ذاته واذا علم ان
احدا تحقق الحكم متى كان اجدا كانت الغاية في الاعلام به اقرب وان بعد الحكم بحسب مقتضى السند
الى مقتضى السند والاراد ان كان كمال التخصيص هو العرف فلم يطعن ان تدرجه لان ذلك الى المطالع
واما تدرجها على الاول فلان محورها لا تحقق حكم الخبر بمعنى فائدة بل ساول لازم فائدة كمال الخس على التامه لعل

كان ذكره واجبا

لا يقتضي

اي

ابق الحكم المأخوذ فيها على عام ما لم يستبقها لاجرا فلا جرم علم الحكم اولا بسننهم الكلام وبينهم المدام فظهر
وجوب الكلام على كون اللازم حكما وان خشي على البعض **قال** والكثرة وان امكن ان يخصص الموصف في قال
الخطا في فيه نظر لان ما ذكرناه من لا يقتضي سري السند اليه بل لا يقتضي التعرف على كونه ان يقتضي التخصيص وهو
اعم من التعرف ومقتضى الاعم لا يجب ان يكون مقتضيا للاخص بل لو قالوا انها وان كان المقم بعد السند اليه
عند السامع او اختصاصا بعينه في ذم السامع لكان مقتضيا له والشارح الجور كما اشار الى دفع قوله
لا يقتضي معنى السند اليه بقوله ولكل ازيد السند والسند اليه بقوله وهو العرف لا كمال التخصيص
اشارة الى دفع قوله بل لا يقتضي العرف غايته ان مقتضى التخصيص له بقوله والكثرة وان امكن ان يخص
بالوصف مع ان التام من تخصيص الكثرة انما هو اصل التخصيص بمعنى التمييز عن الغير وهو ليس غطا والمط
كمال التخصيص لمولس كما حصل في بلع المعرفة لان التعيين فيها داخل وفيها خلاف الكثرة في التعيين
فما مستخدم من الخارج **قال** ثم التعرف يكون على وجهين معا ولهذا دفع لما اعترض من ان السراج على المص
بانه في بيان ان كل من ينفرد في هذه الامور لا ينفرد في بيان تعريفه بالاصح او غيره فلان الصواب
ان يقول انما تعريفه بالاصح وفلان التام للكلام آه وجه الدفع ان التعريف منه كما يكون مقصودا او يتحقق
عرض كذا يكون على وجه متناوذة من الاصح والعلية ونحوها سلق بها انما عرض مختلفه عاين ان يكون
بعض منها خصوصيات اخرى تبين حالها فخصا في العبارة ما ذكرناه من انما هو المعترف **قال** وقدم
المعترف كونه اعز من المعارف في بيان تمام تحققه ان شاء الله ثم ان اعرف المعرف التام لم يملك انما يطلب
لاستحقاقه الاستقامة الاولى وقلته في الكتاب ولهذا راعى لهم هذا الترتيب **قال** وددت اني قد سبق مع ميعين
اي الخيالات او كما يسمي مع ميعين وحتى العبارة في بيان فائدة هذا الخطا في لا خاطئ مع ذلك
مصرح به في شرح القناع قوله ان خبره اي مما لا ومؤخرها الى غير ميعين كما جعل في بيان التعريف قوله
سبيل الدلالة دون السمول فلم يورد في الوقت ولم ينقل عن العرب الموثوق بوثوقيتهم في بيان معنى
الجمع فلما كان التخصيص صيغة الافعال اثار سبيل الدلالة وبلغت النهاية بحفظ تفسيره في قوله كانت
قال قوله لتبين العموم متعلق بقوله فلما يري انما يجب لا قوله في صورة الخطاب لمن والخط
اول لا يقتضي ان يكون الاخر في صورة الخطاب لاجل ايراد العموم وصورة الخطاب تلك العموم فاني يكون
بمنها عليه ولا يخفى ان التوجيه الذي اختاره الجوزي بعيد لفظي ومعنى من الوجه الحسن الشريف والتوجيه

المعنيين

قريب في الاول من واهله بعد النطق الكثرة قوله الآخ اعز
في صورة الخطاب لما اريد العموم في

המחבר והמחברת
המחבר והמחברת
המחבר והמחברת

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

[illegible][illegible]

الذي فتحه في يوم الاثنين الموافق لثلاثين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤ هـ
بالحرب والقتال في يوم الاثنين الموافق لثلاثين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤ هـ
والذي فتحه في يوم الاثنين الموافق لثلاثين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤ هـ

والفكره وذكرا للكل ليس اصلها فلا بد من التوجيه وقد ذكره وقد علمنا انها تكون لغزها اخر وهو
الكتاب على كونه حتميا ودرتها الساج نوحه يحتاج الى التحسين فنقول في هذا الموضوع الكتاب على ما
ان يذكر لفظه ودره به لازم معناه مع حوازا ارادته فلهذا ذكرنا انواعا وارادته ونحوه ولازم كل
اللهب مع اللفظ اما لزوم له فلا ان اللهب المطلق وهو الكامل المصير اليه ثم والكون مع
اللفظ فلا يتم معرون في كنهى الكتاب الاصله في كنهى اولادهم وملتقون بالمدل على معان متخذه
تعالون بذكر من الصريح في ملاحظه المعنى الاصل في كنهى قول الشاعر فهدت ابا الحسن الى اراء
يشوق كان بجذبي اليه **قال** ان راشت واشت فها ولم ازم من بنيه ابا لويه فان قيل ملابس اللهب
ليس مع ان اللهب لغه وانما هو معناه الجاني فكيف يحتمل ابتداء الكتاب عليه فلما نحن في من البيان
ان الجاني فكيف يكون معناه على الكتاب وان كان يدعى الجاني اذ لا مانع من الجواز **قال** وما يدل على ان الكتاب
انما هو ابتداء الكتاب **قال** ومنه بعض شراح المعنى الى ان الكتاب فيه ما عساه ان ذلك السجده انه يقع
سواء كان اسمه انا اللهب او غير ذلك فان ارادوا انهم من ظاهره وان تقطع النظر عن افتخار
كونه حتميا انما هو معناه من كنهى من اطلاق اسم اللهب عليه في الشارح وارتق لما مره والافيد
على رده ما اوردوه الفاصل المعنى من ان السجده على كان من شغل ابتداء الاسم وما ذكرنا كونه حتميا كما ذكرنا
حتميا مما علم من هذا الاسم في زمان يكون كنهى عنه ولا يخلو كنهى على اللفظ لانه لا يتم منه ذلك المعنى ان
اريد به ذلك السجده ولا يحد ذلك ما كانا لفظا اطلق على معناه فلهذا كونه جوله اوله اعبر عنه بهذا
الوجه لانه فان قيل انهم من طوائف الكتاب ان يكون المعنى باللفظ والاشارة مع المعنى الثاني
واللهب الاصل وسيله اليه والنام كون السجده حتميا وسيله وصف كونه حتميا هو المقوم والمكمل بعد
نوع البعد انما يشاء عن الفعل عن وجه العود عن الاسم الى كنهى فلهذا **قال** ويجب ان يعلم ان ابا
اللهب لما استعمل هذا **قال** عارضا وادعى بعض شراح المعنى ان ذلك اختلفت راشت اليوم اما اللهب
وارادته كنهى حتميا غير ان سمي به لاشها رايه لا يخلو المعنى كنهى من هذا القبيل انما هو معناه
ان يعلم ان اللهب استعمل صناع السجده المعنى لا مطلقا بل لسفل منه الى كنهى نوحه معناه الاشارة
على ما سبق فلهذا ان يطول الجاني وسجل معناه الموضوع له لا مطلقا بل لسفل منه الى كنهى نوحه معناه الاشارة
وكيف تخلصت على اللفظ في غير معناه لاشها رايه هذا الموضوع يكون اسعاف لانه اسم عمل في غير

والاسماء

في هذا المعنى
في هذا المعنى
في هذا المعنى

ما وضع له لعل اللهب مع قومه ما نفع فلهذا ان يقول الفاضل المعنى ان قوله ويجب ان يعلم ان اللهب
انما استعمل السجده المعنى به لسفل منه الى كنهى نوحه على ان الكتاب ما عساه والوضع الثاني العلى دون الثاني
ان الاشارة في كنهى نوحه اما الكتاب او معناه واما الاول فما ذكره من انهم قد عتقوا في كنهى الكتاب الثانية
بما لا يتيقن ان صدر مطلق عن مثله **قال** او ابا اللهب اسلفه او اللهب كنهى **قال** فيلزم ان لفظ الايهام او
ابدا اللهب بالاعلام اولى بالاسلفه واللهب كنهى قوله كما ساول كنهى معناه وسعيد في دار كنهى في التنبيه
الاستحسان او السفايح في ذكره السجده في كنهى نوحه فلهذا عتق من قوله في كنهى نوحه وغير ذلك كما تشبه
على خباوة السامع بانه لا يتغير عن كنهى السند اللهب الايهام الذي فيه وعلل **قال** انما هو معناه
ما علم انها لا تليق بغيرها اما الايهام الذي يخص السجده من جميع الوجوه **قال** لم الموضوع وذو اللام سواء
في الرتبة معني ليس الموضوع اعرف من ذي اللام كما توهم ولعله كان الموضوع اعرف من ذي اللام في موضوعه
صنفه للموضوع اللام ودد في حيث جعل الذي يوسوس في كنهى نوحه في موضوعه ان الموضوع
لا بد ان يكون اعرف من مساويا واسماء اعرفه ذي اللام من الموضوع في موضوعه المساواة **قال** ويجب
المعنى كنهى من المعنى في كنهى السجده المعنى في كنهى نوحه في موضوعه المساواة **قال** ويجب
فلهذا عتق من كنهى نوحه وانما عتق من كنهى نوحه في كنهى نوحه في موضوعه المساواة **قال** ويجب
وفيه من كنهى نوحه في كنهى نوحه في كنهى نوحه في موضوعه المساواة **قال** ويجب
الوضع والموضوع له فافهم في العلم خلاف ما عساه في الموضوع في كنهى نوحه في موضوعه المساواة
وعتق من كنهى نوحه في كنهى نوحه في كنهى نوحه في موضوعه المساواة **قال** ويجب
اسم الانسان لان عتق من كنهى نوحه في كنهى نوحه في موضوعه المساواة **قال** ويجب
الحا من ان الذي لم ينفى له مشاركة في كنهى نوحه في كنهى نوحه في موضوعه المساواة **قال** ويجب
لا شئ من كنهى نوحه في كنهى نوحه في كنهى نوحه في موضوعه المساواة **قال** ويجب
موضوع الانسان لا كنهى نوحه في كنهى نوحه في كنهى نوحه في موضوعه المساواة **قال** ويجب
فلهذا عتق من كنهى نوحه في كنهى نوحه في كنهى نوحه في موضوعه المساواة **قال** ويجب
ولا لا كنهى نوحه في كنهى نوحه في كنهى نوحه في موضوعه المساواة **قال** ويجب
يجب كنهى نوحه في كنهى نوحه في كنهى نوحه في موضوعه المساواة **قال** ويجب

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

في تبيين ما يكون مخلاها لاجلها بطريق الاستقصاء السليم الى المحقق نحو كون الاسم واردا على
النظم الطين كذا قدر في العلم **قوله** ثالث في هذا ان اهلكت في اراء المجتهدين ملكات **قوله** ما ايا
من غير محقق الخبر ايا ايا ان ما، الخبر عليه من حسن العداوة والبغضاء وعدم محقق الخوض والافاضة على ما
سجد به سوق مدعى الكلام ملاخفا، ثم قد لا يفي طبعه على الخطا في ظنهم ذلك لس من محقق الخبر في
ادبهم اذ انا لا محقق كذا في اعداء **قوله** وسوق الكلام مادي على ما دبره اذ ان هذا المصنف لان ذكر
البرقع واسم الاشارة للقدرة على سماعه على يد احد العلماء على قوله او ان تولى بدركه على حذر
الله موصولا ببلد لا تطاوعه على ان ما كحل في روحه انما كذا في مواضعه الى وجهه الباء لا اذرا والمصد
الدموع هو لا **قوله** سبحانه بالبادية في قوله من نوع الضال والسلم مشهورين في الابدانية يكون ما
سما معا للقدرة بين الخلق **قوله** اذا اقتضت باجور الخلق اسما دحسا الى الجامع محاني سال عنهم
جامعه اي حال من الاحوال التي تجميع لها **قوله** ويوزن على اصل المجرى الذي هو الحكماء فان اصل
المحني في لانهم ارادوا ان الزاد على اصل المجرى المحني الزاد على المحني الوضع للفظ الذي عبر عن المحني
لا المحني الزاد على من لفظ اخر يمكن ان عبر عنه به في هذا المقام اذ كان هذا الزاد للمحني الوضع لا وقع
فكون في المحني الاصله للالفاظ وهو ما يمكن ان يدعى في معنى الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به
العارض مع الذي تدل لفظ على معناه الوضع ثم تجد ذلك المحني والالفاظ على المحني المقدم الذي يريد الحكم
اسما ارفعه وسوى في اداء الخاصة والعامه وتبين ان عبر عنه بلفظ آخر مضاف في قول الشاعر لم تلق
غدا الوجه منس ثارنا الابوجه لفتح صاء العاط ومكان وضعها ومعان فوال سموي في اوتها
الصح وعنه ومن هذا الوجه من قلنا الوان التي يمكن ان عبر عنها بالواحد اصل المجرى والحق الاول
المعبر عنها بالالفاظ الغدا في اداء على اصل المجرى ولهذا في النظم يوقع حان المحني من الكلم على
حالتهم من التي صاغ لها الكلام ودرجة جاذب الفضاخ والبلاء اذ راد محقق الكلام على اصح كنه
نظم به على الشارح التوضيح في الزاد على اصل المجرى المحني في معرفته الى علم كذا كذا في كذا
وشروحه فالاول المكنى المحني بالالف في اشارة اليه صاحب السان حيث قال وادبها كونه اسم اشارة
وذلك لسان حال الشارح المحني بالالف في اشارة اليه وهو سطر على اشارة الى **قوله** عند الشارح وهو
الذي يوضح ان لا محقق في الاوصاف التي يكون انما اشارة الى اجلها جديرا بانها بعد من اشارة الى

[illegible]

از کتابخانه

بالفكر كما أنه علمه الخبير بقوله من الايمان بالعدالة الى صفة بها المثل رالده ويكون من اجلها حدرا عاير ^{بحد}
لا الصورت الخيرة لان الما رالده لاسم بها بالذات كما لا يخفى على الناظر فظهر ان قوله الدين يؤمنون ليس
مرحلة الاوصاف بل هي سلكه كمن كان كثره اضا رالده ارج لسان الما رالده الدين يؤمنون على
المعنيين طلت المعرفة السبع على المقصود ووقع الابهام كطاقة استدلاله فان لم يكن عند الما رالده وهو المصون
لديهم ان الما رالده الاوصاف المذكورة في هذا المقام من الصورت الخيرة لاسم رالده الا لام بوصفها الموصوف
وان امكن رد ان هذا الوجه بالناظر الصادق في كل حال ليعمل على ان الناس الى حال وهو
المصون لان الدين يؤمنون من جملة الاوصاف كما مر في قوله من الايمان بالنسب والحيث هذا
الفاضل انه مستقل بغير الما رالده من الايمان بالعبودية موحى عليه لاله **قال** وباللام اي يعرف المصدا اليه
باللام اعلم ان الما رالده قد توضح شرط ان يكون مع بعض العوارض كمال لسان بقية الوحدة فلا يصدق
على المصنف وسبح الما رالده الى لوط والما رالده بشرطه وقد توضح شرط التوجه عن جميع العوارض في كل جزء
والما رالده بشرط لا شيء وقد توضح لاسم ان يكون متعارفة او مجزئة بل مع تجوز ان متعارفا العوارض ان
لا مانعها ويكون متولاه البصر على الما رالده حال المتأخرة وهو الكمال الطبيعي الما رالده لاسم شرطه والما رالده
المرتب الما رالده والشخص ليعاير الما رالده الما رالده اذ عرفت على القول ان الحق المحقق من احد العبدية لزم صرح
اللام للعرف ومعناه الاشارة والتعيين والاشارة الى ما صدق عليه الما رالده بخصوصه فهو اذ عرفت
او اكثر وسبح الهدى الخارج الى الما رالده فاما ان يعتبر بحيث من هي وسبح يعرف المحقق والمما رالده
والطبيعة او جهة من حيث هي فانه وسبح الهدى الخارج او من حيث هي فانه وسبح الحج الاذله وسبح
الاستغراق فظهر ان الاصل عندهم هو الهدى الخارج وسبح النفس على الما رالده فظهر ان الهدى الخارج
وذكر سبق الذكر فظهر ان الهدى الخارج والاصح من حيث هو وسبح الهدى الخارج او من حيث هي فانه وسبح الهدى الخارج
على اختلاف المذاهب واما الهدى الخارج والاستغراق فمن فروع تعريف النفس كما سلكنا عن قريب لمفرد
آخر كادعاء العبدية نحو ما يظن للخاص ولو على الاستثناء بعد تولد المعرفة وهو الذكر العبدية كسلكه احوال
السند واما الاصولون فالاصح عندهم هو الهدى الخارج لانه صفة التعيين والكمال التي هي الاستغراق لان
احكام على من لا يعرف بدون اعتبار الاذله فليقل الاستغراق هذا والهدى الخارج موقوف على فقه فريضة السعي
فالاستغراق هو الهدى الخارج من الاطلاق من غير الخارج خصوصاً في الجمع فانما هي فريضة النفس الى الاذله لا

10
 11
 12
 13
 14
 15
 16
 17
 18
 19
 20
 21
 22
 23
 24
 25
 26
 27
 28
 29
 30
 31
 32
 33
 34
 35
 36
 37
 38
 39
 40
 41
 42
 43
 44
 45
 46
 47
 48
 49
 50
 51
 52
 53
 54
 55
 56
 57
 58
 59
 60
 61
 62
 63
 64
 65
 66
 67
 68
 69
 70
 71
 72
 73
 74
 75
 76
 77
 78
 79
 80
 81
 82
 83
 84
 85
 86
 87
 88
 89
 90
 91
 92
 93
 94
 95
 96
 97
 98
 99
 100
 101
 102
 103
 104
 105
 106
 107
 108
 109
 110
 111
 112
 113
 114
 115
 116
 117
 118
 119
 120
 121
 122
 123
 124
 125
 126
 127
 128
 129
 130
 131
 132
 133
 134
 135
 136
 137
 138
 139
 140
 141
 142
 143
 144
 145
 146
 147
 148
 149
 150
 151
 152
 153
 154
 155
 156
 157
 158
 159
 160
 161
 162
 163
 164
 165
 166
 167
 168
 169
 170
 171
 172
 173
 174
 175
 176
 177
 178
 179
 180
 181
 182
 183
 184
 185
 186
 187
 188
 189
 190
 191
 192
 193
 194
 195
 196
 197
 198
 199
 200
 201
 202
 203
 204
 205
 206
 207
 208
 209
 210
 211
 212
 213
 214
 215
 216
 217
 218
 219
 220
 221
 222
 223
 224
 225
 226
 227
 228
 229
 230
 231
 232
 233
 234
 235
 236
 237
 238
 239
 240
 241
 242
 243
 244
 245
 246
 247
 248
 249
 250
 251
 252
 253
 254
 255
 256
 257
 258
 259
 260
 261
 262
 263
 264
 265
 266
 267
 268
 269
 270
 271
 272
 273
 274
 275
 276
 277
 278
 279
 280
 281
 282
 283
 284
 285
 286
 287
 288
 289
 290
 291
 292
 293
 294
 295
 296
 297
 298
 299
 300
 301
 302
 303
 304
 305
 306
 307
 308
 309
 310
 311
 312
 313
 314
 315
 316
 317
 318
 319
 320
 321
 322
 323
 324
 325
 326
 327
 328
 329
 330
 331
 332
 333
 334
 335
 336
 337
 338
 339
 340
 341
 342
 343
 344
 345
 346
 347
 348
 349
 350
 351
 352
 353
 354
 355
 356
 357
 358
 359
 360
 361
 362
 363
 364
 365
 366
 367
 368
 369
 370
 371
 372
 373
 374
 375
 376
 377
 378
 379
 380
 381
 382
 383
 384
 385
 386
 387
 388
 389
 390
 391
 392
 393
 394
 395
 396
 397
 398
 399
 400
 401
 402
 403
 404
 405
 406
 407
 408
 409
 410
 411
 412
 413
 414
 415
 416
 417
 418
 419
 420
 421
 422
 423
 424
 425
 426
 427
 428
 429
 430
 431
 432
 433
 434
 435
 436
 437
 438
 439
 440
 441
 442
 443
 444
 445
 446
 447
 448
 449
 450
 451
 452
 453
 454
 455
 456
 457
 458
 459
 460
 461
 462
 463
 464
 465
 466
 467
 468
 469
 470
 471
 472
 473
 474
 475
 476
 477
 478
 479
 480
 481
 482
 483
 484
 485
 486
 487
 488
 489
 490
 491
 492
 493
 494
 495
 496
 497
 498
 499
 500
 501
 502
 503
 504
 505
 506
 507
 508
 509
 510
 511
 512
 513
 514
 515
 516
 517
 518
 519
 520
 521
 522
 523
 524
 525
 526
 527
 528
 529
 530
 531
 532

میں نے اس کو دیکھا ہے اور اس کو

ارضاء ولا يكرهها على الارض كذا على الكائن عن ان لم يكن بها الفرار من قبل الزوج وعن ان طلق الفهر بالزوج
 من قبلها بسبب الزوج لو جوز ان يكون نصارى على نصرة كونها حلت له لانها ولدته بولد فاشي غدا
 ولا تقدر فيما بين له ولا تقدر الى الاب بعد البتة ولا يضره الا ان يستزعم بين يدا وقد اشرح
 فانه لما ثبت المرأة انه طلق على غير التقدير وهو كون نصارى على نصرة والولد في موقع المفعول واما على الوجه
 الحق فيمكن تبينه بان اضرار الزوج به بالزوج او العكس بسبب الولد يعود الى الاضرار بالولد **قال** او لغيره
 اسدرا وتلك الحواجز وسوكم الذين ارسلوا لاسكنوا الاستنزا يحصل من الاضاعة لانهم كانوا كمن كان لا يفرق
 وما سجدني المصور مع الصلة بكونه ذلك بغيره لا انه بغيره ابتداء **قال** او اعتبارا بالطينا بجماعة **قال** ان
 اذا كرهت اخرا لا يخرج من سبيل فاعنت غزائها في الغريب الحواجز المرأة التي غفلت عنها وبها جاز كانت
 تضع وتنهط في العيف فاذا اطلع سبيل وهو كونه بغير القطب الخوف بطلع عند ابتداء البروتيت
 ودفقت العطن في الغريب استعدادا لثنا فاصبت كوكبا لهما بهذه الملابس البعيدة الطيفة السخرة
 بالعم السحر سبيل فيجرب من كوكب لا عطفت سان اذا كنت قد كنت غزائها فخطتها الذي يصبر غزلا وباول
 انه الواجب جمع قربة والاراد قربة وعت بدوا قال الفاضل الحنف في شرح المفتاح البية الترسيد في الاضاعة
 اللامية موضوعه للاضاعة والمائل للمعير لان تجربه عن المعين فاطن للمعير فاذ كان المعير في ملاك كانت
 مجازا لغيره لا حكما في قولهم لان الجاز في حكم ما يكون من النسبة عن محلها الاصل الى محل آخر لا جمل ملاك
 المحلن فخطا لم يقدح فيه كونه كوكبا في الوجود واسطة ملاك في ما بل نسبه كوكبا البتة وهو جاز في تبينه
 ملاك في نسبه كوكبا هذه الملابس لثرا الاضاعة من الكمال في خطه فاعلم به التوفيق الشارح في شرح المفتاح
 فالاضاعة بان ملاك يكون مجازا حكما مشورا بغيره كوكبا الملابس لثرا الملابس الاضاعة ورتبه
 مردود اما اولها لان ادفع مرتبه الجاز لا فرق ان يكون لغيره والية الترسيد بسبب كونه اما ثانيا فلان لثوم
 من النسبة عن محلها الاصل الى محل آخر اما مؤنوس بغير النسبة والحق مؤنوس كما اعترف المعترف ليجازي خصي
 من الشارح في مباحث الحنفية الجاز العتقين فظن ان ذاك كلفه في الحق ما ذكره الشيخ **قال** اولها لثوم
 احصاه مؤنوس الاضاعة احدث في شرح المفتاح بان طلاق الاضاعة سلم من طلاق آخر البتة لانه اذا فرغ من طلاق
 زوجه الذي مؤنوس لم يرد بغيره لا يكون مؤنوس بغيره من سوا اصله وورد بان المراد من حضوره في طلاق
 غرضه الحكم فان اراد لشرطه اللوم الكلي بغيره في ذلك فغيره كونه ثم وان ارادها اللوم في كل

فيكون

وكل ما كان من ذلك من غير ان يكون له في نفسه كذا من غير ان يكون له في نفسه كذا

فلا يقدح فيكون ما كرهه ودوا لغيره **قال** فاما اصفها من من حواجز الحنفية وذكر ان الحواجز
 حواجز البتة فلا يكون الا في الارض فاصفها اليها لا يقدح فيها ولا يقدح فيها فاصفها اليها لا يقدح فيها ولا يقدح فيها
 كما ان الوصف في قولهم ولا يطالب بغيره محمول عليه كالمسألة فحقته ان شاء الله مع مباحث تعقيب المسألة
 البيان **قال** او السكوت في رضى وان حارسا كبر فان التمس درهم ادم فميت من الكلى ووصاح المفتح الى ان
 السكوت في قوله ورضوان حارسا كبر للتخليد عنه وقيل من رضى ان حارسا كبر من رضى ان حارسا كبر
 والذي جاز الى ان في ان في المعنى وان كان صحيحا مستقلا لكنه لا يثبت المقام كما هو محتمل وذكر ان الله سمى
 في قوله لا تدعهم اهل البيت وانما مائة الكرامة عليهم كذب في سبيل بقوله كونه مستقلا والى على لغيره
 حارسا كبر من رضى وان كان العاقبة فاما ان جعل قوله ورضوان حارسا كبر من رضى ان حارسا كبر
 رضوان الله على حكم العدم ولا يدر على لغيره رضوان حارسا كبر من رضى ان حارسا كبر من رضى ان حارسا كبر
 وكبر منه له والنون التعظيم والمعنى وانهم بعد ذلك النعم ذلك العظيم الذي لا يدرك كنه عظيما الا الله وهو
 رضوان الذي لم يرضه في حبه مضيروا وكبر كل شيء كبر **قال** كونه الى كونه الى العلماء المعنى اذا بينت معناه
 ان من رضى وهو السكوت **قال** لم يرضه احدا من رضى الله عليه لانه لا يكون حواجز
 للمعنى لان الكلام في السكوت كونه الله اما مؤنوس من مطلق الترسيد لا في الكمال فاعلم به التوفيق
 بالاضاعة اللهم الا ان جازح الم بغيره الاضاعة بغيره باللام اذ لا ياب سبب غيره فكون للبعد المذكور السابق فلم
 المحذور عند كونه محتمل مانع من مطلق العرف **قال** ومن سكره لافله او النوع لا ينجع الشارح بهذا المعنى
 في اجزاء الآية المذكورة على احوال الافله والسكوت وجرم في شرح المفتاح بالنوع كونه السكوتية مؤنوس الاول
 بالاضاعة الى سبب كونه لثرا واهتم بالنظر في ذلك كونه نطفة وقال اما اخره على الطلاق قوله والله وهو
 النطفة على النسبة ولان الاقله النسبة باللام السكوتية فمنه من يرضى على بطنه الى الآخر **قال** ومع لافله الى ما ذكره
 بعض النجاة فميت من بغيره في دفع الاشكال الاعتبار القديم والتاخير في تحت الاضاعة ثلثا سدرة الحنف
 نطفة الاضاعة ثلثا فان الظن المستقيل قد كان في بغيره عن الفعل العام وقال الاضاعة بغيره وهو كلف
 واعتار توجيه التوهم المذكور في الشرح ورد عليه بان الاشكال لا بد فيه من التوهم ولا يقدح فيه الاضاعة الحنفية
 فصلا والتوهم والنسبة اختار صاحب المفتاح كاس في الشرح **قال** وسله قوله او بغيره ان حارسا كبر
 كونه الى الم ارضى او بغيره بعض التوهم بانها ان كانت كالمسألة او الم ارضى الى ان يرضى بعض التوهم في خلق

وكل ما كان من ذلك من غير ان يكون له في نفسه كذا من غير ان يكون له في نفسه كذا

وكل ما كان من ذلك من غير ان يكون له في نفسه كذا من غير ان يكون له في نفسه كذا

بها مذهبها فخر في حركة الظاهر انما عن نوال الحركات فيلعبه للوزن **قال** فلكونه اي الوصف
 بين اول ان الوصف على السراج المخصوص من المصدر وحمل الوصف في واما وصفه على ان
 والصفة كونه على الاول على طريق الاستخدام **وقد** قال ان الوصف لم يخل في وصفه واما ارجعه
 السلافة المبين انما شرف اوله وبالذات والمصدر في انما يوصف بها ما تبا وبالعرض وانما لم يخل
 بدل اي التفت لانه وان كان ظاهرا في افاده البيان والكتف لكن ارادته من الضمير الرجوع
 الى الوصف في غاية التحصيل لا يخفى فانه في الفاصل الحسني ولو كان بدله اي التفت لكان اظهر
 في الموله واولي التفت اشار الى ان الضمير في قوله كونه راجع الى ما دل عليه قوله واما وصفه لانه
 شرف لانه بالضم المصدر اما ان وقع الظاهر في نظامه كروما واما ان وقع في الاولية فلان تفتت تلك الاشياء
 انما تعتبر بعد تفتت المصدر وموم وتوسم في الحركات على الاستخدام البقي منه بالمقام وتعتبر لفظ المرجع اليه
 جفا في اي الوصف لم يخل وصفه بغير ذلك كما ذكرنا فليست امل ثم قال في بيان المثال المذكور في المثال
 ان الوصف الكاشف مع المرجع لانه صفة واحدة في المعنى وان كان هناك في دمج اللفظ والاعراب كانت
 قبل الجمع اذا حلت في المعنى ان قولك فكلوا فامض خبر واحد معنى لانه قيل فامض فكلوا فامض فكلوا فامض
 واحدا الوصف في الاصل مصدر فيجوز ان يطلق على التفتت على الاصل على ان الوصف فيكون في المثالين
 معنى ذكر التفتت وليس دلاله على كون التفتت واحدا في المثالين لان الكلام في الوصف
 المذكور في المثالين كما ان التفتت في نفسه ايضا بل في خارج اليه صفة كونه وهو التفتت لانه المبين انما شرف لا ذكر
 في آخره مع احاطة ان التفتت في المثالين في مثل ما ذكره هو الواحد لا المتعدد الا بالان والذكر قد بد
قال اورد في الشرح الاشارة الى ان السراج في اللفظ والجمع يجمع بين اللفظ والجمع في اللفظ والجمع في اللفظ
 منع طالع الامور الغريبة في اللفظ من انما لا يخل في اللفظ **قال** اراد ان يجمع بين اللفظ والجمع في اللفظ
 عليه دون ما ذكره انما لا يفتيم التفتت في قوله زبد الناجز اذ ليس في اللفظ والجمع في اللفظ والجمع في اللفظ
 لان تفتت الاشتراك في اللفظ فكلها واما الكلام في قوله لرفع اللفظ **قال** لبيان ان التفتت في اللفظ
 الجسج ون الزوايه منه محال ان التفتت في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 اذا كانت من تكون في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 والاحاطة **قال** ثم قال انما جازت النار بها مذهبها **وقد** قال ان صاحب الكتاب في اول سورة

الجم

و يا ايها الناس انتم تعلمون ان الله لا يهدي القوم الضالين
 و يا ايها الناس انتم تعلمون ان الله لا يهدي القوم الضالين

التعجب بانها قد تفتت في قوله بها لان الآية في سورة التوحيم في قوله لا يهدي القوم الضالين
 يا ايها الناس انتم تعلمون ان الله لا يهدي القوم الضالين واما جازت النار في قوله لا يهدي القوم الضالين
 يكون تلك الآية في سورة التوحيم في قوله لا يهدي القوم الضالين واما جازت النار في قوله لا يهدي القوم الضالين
 رواه ابن علقمة والجمهور على ان سورة البقرة مدنية **قال** فلما كان ان هناك الوصف فيكون ان قيل ان
 العلامة تعدى لبيان وجه تسميتها في قوله لا يهدي القوم الضالين واما جازت النار في قوله لا يهدي القوم الضالين
 النار معنا معرفة في سورة التوحيم في قوله لا يهدي القوم الضالين واما جازت النار في قوله لا يهدي القوم الضالين
 بهذه الصفة ثم جازت في سورة البقرة في قوله لا يهدي القوم الضالين واما جازت النار في قوله لا يهدي القوم الضالين
 انما ذكر في سورة التوحيم في قوله لا يهدي القوم الضالين واما جازت النار في قوله لا يهدي القوم الضالين
 التعرف فان تفتت في قوله لا يهدي القوم الضالين واما جازت النار في قوله لا يهدي القوم الضالين
 وان اولها ذكر في الشرح ما شرفه لان اللفظ في سورة التوحيم في قوله لا يهدي القوم الضالين واما جازت النار في قوله لا يهدي القوم الضالين
 لما ان اللفظ في سورة البقرة في قوله لا يهدي القوم الضالين واما جازت النار في قوله لا يهدي القوم الضالين
 التكبير وقصد التوحيم في التعرف وكل ما يناسب مقامه كان توجيهها آخر لا سيما في الكلام الكشاف في قوله
 كما توجه عليه من اخصاص الصلة بوجوه المعرفة في قوله لا يهدي القوم الضالين واما جازت النار في قوله لا يهدي القوم الضالين
 ايعلم في صفات التفتت في قوله لا يهدي القوم الضالين واما جازت النار في قوله لا يهدي القوم الضالين
 نانيا هذا التفتت في قوله لا يهدي القوم الضالين واما جازت النار في قوله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله لا يهدي القوم الضالين واما جازت النار في قوله لا يهدي القوم الضالين
 وفي المعرفة في قوله لا يهدي القوم الضالين واما جازت النار في قوله لا يهدي القوم الضالين
 ان قوله العلامة في قوله لا يهدي القوم الضالين واما جازت النار في قوله لا يهدي القوم الضالين
 فانه جازت النار في قوله لا يهدي القوم الضالين واما جازت النار في قوله لا يهدي القوم الضالين
 مقصده بالبيان ولذا التفتت في قوله لا يهدي القوم الضالين واما جازت النار في قوله لا يهدي القوم الضالين
 ان تحول السراج اشار الى ان السراج في قوله لا يهدي القوم الضالين واما جازت النار في قوله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله لا يهدي القوم الضالين واما جازت النار في قوله لا يهدي القوم الضالين
 التصديق في قوله لا يهدي القوم الضالين واما جازت النار في قوله لا يهدي القوم الضالين

هذا هو اللفظ في قوله لا يهدي القوم الضالين
 واما جازت النار في قوله لا يهدي القوم الضالين

قال الجرحى سا فلان ساوس على اهله سا وفيها والعامه يقولون من ماحله وموخطا وكان الاصل
 قد ان الدافع الى اهله كان يعرب عليها قبله وحوله بها مقبل لكل داخل على باين والصبر في هاراج
 الى العجوة البيت الساقى وهو قوله محو زنهت ان يكون فتيه وقد سجن الجنان واحد ودر العلم
 والحق في الشجر ملت ليل من افواه كذا في الصحيح **ع** عليك رحم الله السلام اوله الاماخذ في لنت
 عرق ودات عرق اسم موضع قوله على وجه وهو ان يكون السلام سدا وعليك خير ورحم الله عطف على
 السلام ومنه وجه اخر وهو ان قوله ورحم الله عطف على الضمة المكن في عكس الراجع الى السلام لانه خير
 عنه ومنه وجه لفظي على الضمة المكن من غير تأكيد **ع** لو كان سكر الاموالك قال الامام الرزدي
 لا بيان بترتيب ايام حيوتهم يعني لو جرت العاد ببيت الاقياء السكوي للاموال في ايامها ما كان
 من اجمع فيهم ومن النواصب بقتلهم وبخلافهم سفع وكلمة شدة ضحا واجاد وحرست انا على عاداتهم
 في مبان السكوي الى اخ لا رضائي وازال شكواي فان العزة فيه للسلب على ما في الاحياء والاصل اليهم
 اولية الاحياء والتقدم من العبد الى الخدم وعدم المعطوف وهو سكتة على المعطوف عليه وهو قيس
 بسجاري وهو التمدد بالحق في حق الياسمين وان والسكر بعد قراضة **ع** والاولا موجه للامام
 ان الكلام صادر عن صاحب البيت من اعيان اعيانهم والناحية اذا حصل الفكر بالوصف فلو لم يزل
 ان الحشر معادى الوصف ثلاثا في الوصف من كلامه وكلام الاء حيث تأولوا ما اوردنا باللائحة
 وما يدرى الله بما كاللارم لفظ مل وغيره مما في معنى ان الهموم من هذه العبارة وفي قول الساج كن
 التمدد من كالا لارم لفظ مل في حق الاحكام على خلافه وهو قول السجرحه الله م وانت في ارضي الكلام وجدت
 من الاسمين عدوان اذ اعلى الفعل اذ اقصى من المعنى ان هذا المعنى لا يتقادم بينهما اياهما او هو
 مما لا يخرج به صاحب البيت حيث قال في قوله بانه تواسع في مثله لا قصد في مثل من غير هذا كونه
 كقول النجاشي في الحجاج ووداه له لا عليك على الاحتمال لانه محل على الاحتمال والاهم من كان
 على صفة العبد من السلطان والعدو وبسطة اليد ولم يصد احد اجعله مثلا للحجاج ولما قال في الحشد
 الا في توجيه قوله بالسكوت في لاجدان مقصده من من يشبه ان يكون مثلا متصلا عن المتل صفة
 حيث قال الساج في قوله في مثلها مثلها ملة في قوله ملة لا في ملة مع لسانه على صفة وشبهه
 لم لا يخل كسرة كذا المعنى مما كان على صفة المل وشبهه فهو في كسرة المل صفة ولكن دفع الاول

ان ماحدا الكسرة من السكوت يقول النجاشي في قوله بانه تواسع في مثله لا قصد في مثل من غير هذا كونه
 الاسان من سورة الا يكون لفظ المل في او كانه كذا ذكر الساج في قوله **ع** وان اسطر لزم ان لا يكون
 كل في قول كل انسان لم علم معنى ان اسطر في التاكيد والى الدلالة على سطل ما ذكرتم من ان كل انسان لم علم
 عدم السق والالهم رجع التاكيد على ان يسر لان ترجمه علمه ان علم اذ كان كونه كل في قول كل انسان لم علم
 جعله موضع النفي في ملة الاول ما كذا وموخطا على ان اسطر لان دلاله قول انسان لم علم على النفي
 عن الجملة طريق الالتزام وموخطا على ان اسطر ودلاله كل انسان لم علم على صفة المطا لان المقصود في اللفظ
 كل في المثال موضع النفي عن الجملة مودع وكن من الغالبين **ع** بل يجوز ان من الحكم عن الجملة
 بما هو من النسخ الاجرة وانا اصغر علمه لان المطا معنى عن المطا الاول لان المقصود جدا غرامة ضعفة
 اخرا لا في كسرة واصل ان من الحكم عن الجملة لاجل ثلث والرحم المذكور في المقصود لوجه لم علم كل انسان
 على الاول منها وكسرة كل على الدلالة فيكون ما ساطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصل قبل **ع** على ما
 قال في الاشارات ان كان لفظ الا لفظ الالام عبارة الشية يمكن ان كان له قال في الالام اللام حسب
 حيا واد قال النون في حيا فلا يخلو لفظ الالام في طلب كسرة لعمد اخرى واما اخرى في كسرة
 النون فلا يخلو لفظ الالام في طلب كسرة لعمد اخرى واما اخرى في كسرة
 لاندفع هذا النظر ان قوله السجرحه الله م وانت في ارضي الكلام وجدت
 اذا دخلت على غير النسخ ان تقدم النسخ على لفظ او مودع على ما نقل الساج عن اسكيا في قوله فاسطر
ع لاصح ان يكون الضمة على الالحوس وهو مودع مودع فان حصل في الحان السجرحه الله م وانت في ارضي الكلام وجدت
 عود الضمة الى المحسوس ولا وجه لكونه لاجل الضمة في النسخ في حق عن الضمة في لفظها واستدل
 بما ذكره السجرحه الله م وانت في ارضي الكلام وجدت ان الفاصل الضم لاجل اشارة الساج من باب
 السجرحه الله م وانت في ارضي الكلام وجدت ان الفاصل الضم لاجل اشارة الساج من باب
 به الى لفظ السجرحه الله م وانت في ارضي الكلام وجدت ان الفاصل الضم لاجل اشارة الساج من باب
 عنه عن كسرة في كلام البليل معنى زار من كسرة واما اشارة السجرحه الله م وانت في ارضي الكلام وجدت
 من النسخ على شبهه لعمد اخرى كونه في كلامه ومطابقا بالهموم والاحسن ان يقال في شبهه بالنطاق
 والعلامة النجوم المحسوسة في النطاق والعلامة كسرة في النطاق في كلام السجرحه الله م وانت في ارضي الكلام وجدت

الضم على الضمة
 في قوله
 كل في قول
 كل انسان
 لم علم

على وزن لان وفيه كنه اخرج لا اذا نظرنا في احوالها ونحوها كذا ذكر في الشرح قال في المثال لا
 حاجه الى غيره الكنه فاذا نظرنا في متصرفي الصحيح **مورد** وهو ان يكون العامل في واحد الخزوف في
 يكون ان يكون له اظهر من الخزوف في متصرفي غيره وسدده والمعي في كل الوقت زيد بالباء في خبر
 لئلا يخرج عن كونه لا يكون اذا مضى اصله الى المفرد فلهذا لم يجره ابداء ولا لم يجره
 الشارح وانما الخلة فلا مضى بها اعمال جزئين المضى في المعنى وهو يطرأ خلاف **مورد** وفيه اضا
 من المقام اليه في فظ على السمع، بما عطف على المعنى على قوله بعد الاختصار والمقتضى لهذا السمع
 سان ما لم يجر عليه الوزن في المثال اعلم ان لم اعلم من لظاهم على المراد من صق المقام ويوجهه انك
 عرفت او انما هو الاستدلال ان صق المقام يكون بسبب مجر، وسأله او فقلت فوجهه او يحا فظ
 على وزن او يجمع او ينفرد او بالمشبه وذلك اذ له به المعنى في الاصح لظا فظ على الوزن حيث لم يلبس
 لا تحبها الا بالاسباب لم لاورد على الشارح ان هذا الوجه غير موجه لان المهم بعد ما مضى الاصح لا
 يكون الضيق محوله ان زلا وان كذا قال وعليه ان محلا وان مرتخلا ففهم انه اورد هذا السمع على الضيق
 ضمه ان يشارك في لاسا السمع في المثال فظ على الوزن صلتهم ان لا يكون ما ذكر في محلي اذ له ان يرفع محوله
 حتى على ما لا سلب في له ويوجهه ان محله راجع الى الاسلوب الذي هو في خبره ان يكون واكسح فظ
 النظر عن كونه مجردا عن صق المقام وان ما ذكره بابا في المثال هو ان يثبت لا مقصد **مورد** لان هذا
 الكلام عند رتبة في له يورد في فظ على المثال لان السوال المحقق كل ما تال على الخاطي
 سال اكن في خلق السموات والارض لا جابوا بان مواسد لا على انهم سالم باحسان فيكون
 محققا ووجه الدفع في الحسن ما قال في الوزن في ووردت في جوابه ان اللفظ الذي يكون السوال
 ومومن خلق في كونه الله ولم يترك لفظ السوال في لبيك **مورد** والحوال في هذا الكلام ما يراه في
 النظر باخبار السق اكن في الرد ووجهه علم الحو في محله وكذا في قوله لا تال **مورد** وعلقه سق المقدر
 ليس هو في هذا المعنى لان مطلق الحصة ليس بها لبيك لا خال في لبيك لكن يخصص بالخصوصية المقتضية
 بالو ان لا ياتي في القوة لا الصحيح **مورد** وحصول الجيب في ان الذكر في هذا هو ان المضم على السلك في
 قال في الاصح فان السلك والاسم من الاستدلال بذكر كذا في قوله لا تال في قوله لا تال في قوله لا تال
 ثم قال وفيه نظر في الجيب في الذكر اذ في قوله لا تال في قوله لا تال في قوله لا تال في قوله لا تال

اعلى المحاصلة

كان مستغنا للبحر من الاستدلال وكان هذا كونه في الاستدلال لم يذكر فيهم لسادته الاستدلال واما
 بعد البحر في فظ ولا واذا ذكر مع كونه مستغنى عن الاستدلال في فظ ولا واذا ذكر مع كونه مستغنى
مورد وانما لم يخل مع عدم قصد السوي اعلم ان زيادة نسبة السوي في فظ ولا مستغنى لان المراد
 بالقصد هو قصد المعنى وهو قصد السمع وذلك لا يحاق الا بما مضى في قصد السمع لان المراد
 ان يكون السمع مستغنا ولا يكون مقصودا ان من سلك السمع في احوال في عدم الا في احوال في عدم
 لكن في هذا الاخراج وانما اجد انما يجرى من احوال في عدم الا في احوال في عدم الا في احوال في عدم
 وانما التصرح بقوله كنه في فظ ولا مستغنى فان معناه كنه كل من الاضطرار في عدم الا في احوال في عدم
 السوي بل اورد على ما مضى قوله في عدم اعادة السوي في عدم قصد السوي ان عدمه اسما في احوال
 من عدمه واكثر احوال منه وبما وجهه وجهه بطله في سقيم ووجهه بطله في ان قول السمع
 المحنى واما قوله في هذا صرح المحقق في قوله في سق الكلام بطله في قوله وانما لم يخل فيكون المعنى واما
 قال مع عدم اعادة السوي ولم يخل مع عدم قصد السوي سدا في ذكره في صوره المحقق في قوله
 فما بعد في عدم اعادة السوي في عدم قصد السوي في قوله وبما سوي ففهم ان العلم فان اعادة السوي
 انهم من قصد السوي في عدم اعادة السوي في عدم قصد السوي في قوله وبما سوي ففهم ان العلم فان اعادة السوي
 معناه على ما ذكره المعبر في قوله الاستدلال في السلك كما لا يخل في ان عدمه في **مورد** واجد في صاحب
 الاصح اذ لما ورد على صاحب الفتح ان محله في كل من المقدم في نفس السوي في الحكمها وان صوره المحقق في
 ثم ضابطه في قوله الاستدلال في السلك في قوله وبما سوي ففهم ان العلم فان اعادة السوي في قوله وبما سوي
 كما في سبيل في رد الشارح في قوله في سق الكلام في عدم العلم في قوله وبما سوي ففهم ان العلم فان اعادة السوي
 المتع هو قصد المطلق السواء في قصد السمع في قوله وبما سوي ففهم ان العلم فان اعادة السوي في قوله وبما سوي
 من حسن ان السمع في الحكم لان السمع في هذا المقام فان قبل هذا قصد السوي لا يال في السمع في قوله وبما سوي
 بالسوي اصله ولا يوصف في السمع في قوله وبما سوي ففهم ان العلم فان اعادة السوي في قوله وبما سوي
 عن السمع في قوله وبما سوي ففهم ان العلم فان اعادة السوي في قوله وبما سوي ففهم ان العلم فان اعادة السوي
 بعد السمع في قوله وبما سوي ففهم ان العلم فان اعادة السوي في قوله وبما سوي ففهم ان العلم فان اعادة السوي
 عن سعادته اجيب عنه بان لا يستدل في قوله وبما سوي ففهم ان العلم فان اعادة السوي في قوله وبما سوي

الادوية من العسل والخلل ونحوهم نعم يمكن جعل عبارته صاحب العسل على ما ذكره لانه لم يذكر لفظ من بل قال
انت ما جرد وجمع الكملين وغيرهم **ف** لان الحكم معلق بقوله فكم لا يتولد بعد واء هو زائدا وكونه حال
عن الضمير اعبدوا لانه قال اعبدوا ربكم راجين ان يخرطوا الى ملك الموتى العائدين بالهدى وبالفضل **ف** من
لما راد به ورد الشايع في مرجع الكسافانه لا وجه لعلقه عن الادب بل جرد وبسطه من العسل والخلل
فان الذي جعل لكم الارض فراشا موصولا بكم صفا او مدحا منصوبا او مرقعا مكنون لانه ان موافق
ربك الخالق راجيا منه القوى الرازي بسوسط الحال من فاعل اعبدوا من وصف الموتى على ان يسلوا
بترجى التقوى ليس كم كثير من واما انما يستطعها بالقوى او بوجاهة القوى فان قيل لا يجوز ان يكون
حالا عن مفعول طمكم والمعطوف عليه على معنى مقدار راجكم القوى فتكون العبد من الله تعالى الخلق
والرجاء الى العباد ويدرجه من قوله ثم وبشره يا مسمى ان مقدار نبوة اجيب المذنب والمؤمن حال
الخلق هو القوى لارجاء الى قوله وما طقت لمن والانس الالهة دون واعداكم من الناس
لا يرون القوى ولا يخطرون بها لبال تكفى بقدرة طلق بغير رجاها **ف** مما قد روي وجعل الانعام
من اسبابها فانها فاضل الخشبة هذا العبد يصرح بغير الكساف دون المسامحة ثم يقول ما يدرج الشايع في
وجعل لكم من الانعام ازواجا وان كان فيه صريح بدفع المنفعة خلق الانعام ازواجا الى الكساف الانس
يدرك عليهم كما سبق كلفه لا يصح كون الخطاب بذكرهم فاصابهم بكساف الكلام وجزالة النعم على اصحاب
القوم في الخطاب ذلك في ذكره اناس من بني اسرائيل والابقا وذكرنا في الانعام انما هم مخرج بان
تلك الصفة من الكساف ومعدنه فالذي شهد به الذوق السليم والطبع السليم ان يكونا مشاء ومعدنا للكساف
والبعاسا والجنس معا والالكان المناسب لتمام ذلك لانه على ذكر الانعام لانه من نعم خلقه ازواجا
والاعلى له حلق الانعام ازواجا فالاولى ان يحار هذا العبد ويحصل الخطاب على ولا يدرج في اختيار
عمومه جعل خلق الانعام ازواجا منفعة راجعة الى الكساف لانه قيل طمكم ازواجا وخلق لكم من الانعام
ازواجا يكثرهم واما في هذا التفسير واما بعد الكساف فحاصله ان من خلق الانعام ازواجا كساف اليها
والبعاسا في خلق الكساف كذا كسافهم ذلك واما ان خلق الانعام على هذه الصفة النافعة لها انما هو منفعة فاق
لنكساف فاعلم من مساق الكلام ومخرج بغير مواضع اخره حيث لان الشايع لم يدرج ان ذلك العبد يصرح
الخطي بغيره بل ان يكون المقسم من الالهة سان الاطراف حتى اناس يصح ذلك كسافهم بغير قوله

فالمعنى

فالمعنى بغيره بل ان يكون المقسم من الالهة سان الاطراف حتى اناس يصح ذلك كسافهم بغير قوله
الانسان في لطيف قدامه يوجد له لطف فانه لو كانت فاعلم ان يكون مخاطبة صديقه ومجلاها للطف لا يفي
فرق منها ومن الانسان في علالا من العظم الشان فيكون الاله بها بالهدى حال الكساف وسعالة رتبهم
لاسا بالالطاف فيهم واحدا لو كان الخطاب بالثبت والكساف عما لا انعام انما انهم من ارباب الانسان
في سوا البتة والكساف لا يثبت الانسان على الانسان كى لا يخفى واما قوله والالكان انما سبغ اهلها به
ان مديهم خلق الانعام انما هو كون البتة والكساف محاسنا في ذلك الخلق كى اشار الله الشايع بقوله
وحيا لكم من مصالحكم بما تحبون الله في تروى الحاصل وتذمروا لوالدهم وروى **ف** في الاستدلال
معلق بغيره على معنى ان معنى ان علقه بغيره انما هو ما عبادا يكون فترى على حصوله فيكون لولاه على
فلم لم يصح العلق قبل العلق بانعام بل من مدوا ومعلق لان معناه جعل الله معناه بغيره قوله في الاية
لا يجوز ان يعلق بغيره الا على وجه لا يخلو في الحالك ذكر الشايع في كل ما من خلقه بغيره انما انما الخلق
وهو يخلو الخلق ثم بعد البتة المحرور ذكر العلق على حصوله وفيه الاستدلال ليس ذكره بل حصوله
وكم قد قلنا من ما قبل الشايع **ف** وعنه ان من انما يجوز ان يكون طلسا محذرا من حالك فان القائل
المعنى لا يدرج في كل ان مثل ذلك كسافهم زيدا بل في حقه على طلسا حال الكرامه في الاستدلال فيخلق
الطلب على اصل حال على حصوله في المستقبل الا اذا اول من قبل لفظه بواسطة الترتيب على الطلب
في الاستدلال كانه للطلب الاستدلال بطريقا على سوت معناه واما الكرام فان معلق على الشرط
من حيث هو مطلقا كانه لعل اذا كان رديا كرامه مطمطم مع ما ذكر من اساء الطلبي الى ان وطل الطلبي
ما جرد واما ان خلق الله من حيث وجوه وكان الطلب على اصل حال كانه لعل اذا كان رديا كرامه مطمطم مع ما ذكر من اساء الطلبي الى ان وطل الطلبي
اياء مطلوبا مكنى الحال فطمم باطل الطلبي ما جرد وان لا يكون للطلب على الشرط اصلا والجلد لا يمكن جعل
الطلب حرا بل ما وطل الطلبي فكم يدرج في قوله لانه فاعلى استقباله لدلالة على الحدوث في المستقبل على بان
دلالة على الحدوث في المستقبل استقباله الى الطلبي على معنى انه يدل على طلبه في تروى المستقبل
وفيه كذا يحس بان المعنى هو الكرام من حيث وجوه والطلب على اصل حال كانه لعل اذا كان رديا كرامه مطمطم مع ما ذكر من اساء الطلبي الى ان وطل الطلبي
طلسا لانه ذكرنا انهم لو كان قولنا بوجد كرامه كرامه فترى ومومم فوا ان يكون استايعه وان كان في صفة
لم يدرج في الشايع رحمه الله في شرح المعنى وقوله وان لا يكون للطلب على الشرط اصلا والجلد لا يمكن

فيه ظهور ان ليس من الخلق ولا حرة كما ان اللاحية في المحرك كذا كذا لعل الفاعل المحرك انما يكون في الابدان
 المتصاح لتعقوبه على الخلق به واما قوله ثم الفاعل من الخلق والخلق بالخلق انما يكون له ملاحظة كونه سببا عن
 الشرط على ما مضى من الخلق انما يكون سببا عن سبب ما عت للخلق على
 كونه من حيث هو سببا عنه لا يمكن ملاحظة كونه سببا عن سبب بل لا بد من ذلك اعتبار حصوله ووجهه في
 اوله الثاني اعتبار ملاحظة الملاحظة من حيث هو سبب فاصغر من الاول لانه انما يصح اذا كان السبب
 هو الطالب ليس كذا كذا هو الطالب من الخلق هو انما كرام من حيث هو ووجهه ايضا هو ان العبدان العبيد
 والاعمال المخرج سببان باكتفاء انما انما كرام قد جازت سببا لاكماله لا يملك انما
 واللازم لعدم السبب السبب **قوله** فاعينها كذا كذا في الخلق انما في شرحه للخلق هو
 على صفة الامر فيكون طالب لاكماله كرام التكلم معلقا حصول اعماله الخاطبة كرامه فلا حاجة في
 الاشارة الواقعة جزاء الى ان تاول كبره وانت خبيره انما كرامه بها واما قوله فيكون طالب
 لاكماله كرام التكلم معلقا حصول اعماله الخاطبة ليس بدواعي ان الطالب حاصل في الخلق عن خلق
 بما في الاستعمال **قوله** واما اول الخلق بالخلق وهم لان ملاحظة النظم الطبعي ان يكره في الكلام عسيلة
 ويحي ان سببان انما يكون طالبا انما فعله فعدان يكره عدان يخلق ان النوازل انما كرام
 اذا است محالة الاصل كذا اذا جعلت كذا الخليلين او احداهما اسمه او فعله ماضية قال تعالى
 الخلق بما حكمه باسمه الذي لا سبب فاحتمل ان يكون الذي مذكور من الصدق والصدق بمعنى كونه جريا ولا
 لهم من اسمائه ان لا يكون عليه كبره فيكون محال فمعنى آخرا كرامته عليه فذا انما كرامته
 تحت لان خصوص النظم الى العمل سبب واما بالنظر الى الوقوع في المصلحة التي ذكره الفاعل الخلق
 فعدان في مخرج من **قوله** ولا يخفى عليك انه لا مخرج للعرض من لم يصدر عنهم الاشارة الى انما هو على
 الخلق في حيث قال في حال العرض مصاد من التا لان الفعل الماضى لا بد ان يكون كذا كذا
 اعا والبرهان انما انما في العرض مصاد من الفعل الماضى لان التا لانه عرض طاعة صدر عنهم كرام
 في الماضى والمضارع لا يكون بغيره من صدر عنهم الشر كذا الماضى ثم قال وفيه نظر لانه لا مخرج من
 صدر عنهم الشر كذا ماضى بل لا بد من التا وحسب انما في الدين من قبله فذل في الماضى والمضارع
 تكون العرض مصاد من التا ووجه الرد انما لا مخرج للعرض من لم يصدر عنهم الاشارة الى انما كرام

وان ذكر المصارع لانه العرض كونه على اعماله والبرهان انما كرام من انما هو على
 في هذا الكلام من الخلق والعصاة كذا اشارة الى ان العرض الماضى انما كرام من انما هو على
 ان العرض في لانه تارة من السبب بالخلق بل من عرض العرض وانما انما ان يكون الشرط ماضى
 للعرض بل لان حرف الشرط اذا مر من طام موطنة فلا بد ان يكون فعل الشرط ماضيا كما تقرر في الخو
 واجا غنى الشارح في شرح المصارع عن الاول لان الفعل الماضى في الشرط لا يكره لفظ الماضى مع العطف
 ماضى لا يقع من استلامه طام وجهه وما سبب يكون هو العرض كذا في ماله او كذا لفظ المصارع في
 انما لا يصلح الشرط عن انما ماضى قد مر مرارا انه لا تارة من الاعراض في المنة كذا على انما تارة في
 باللام واللام الماضى لخص العرض **قوله** فان يلقى قوله انما يفتقر الى انما كرام كرامه ماضى
 السر انما تارة المنة ولا يخالف ذلك لفظ الاكتملة اخذ الى انما لان جمع ما ذكره بعد ذلك القول الى ماضى
 منه له ومعلق به فلا وجه لاراد انما كرام بل غام المفاضل **قوله** واما ما سبب وداعة كرامه بان سبب المنة
 اء وضع لما سببه على الكلام السابق ان ماضى يجوز ان يكون الدواعي احصا ماضية بان سبب المنة
 في تكون محتملة للمنة فلا وجه للعدول الى لفظ الماضى ووجه **قوله** فانه لانه ان كان من العرض كرام
 اء قال انما في المنة فلا وجه للعدول الى لفظ الماضى ووجه **قوله** فانه لانه ان كان من العرض كرام
 المذكور والمعطوف والمضارع على ماضية ماضية ولذلك كذا في المنة على كلام من وورد قوله اذا
 رجع استاذنته واد استاذنت حيث ماضى لانه ان كان من العرض كرام انما تارة انما تارة
 يكونوا كرام اعدا وان يكونوا كرام اعدا بسبب انما كرامهم والتمه وان سببوا التكم ودوا كرام
 مجموع الجمل الثالث لانه واحد ان يكون كل واحد منها لارم لما سببها ووجه لانه على ما مضى ان
 مجموع الجمل لانه واحد ان يكون كل واحد منها لارم لما سببها ووجه لانه على ما مضى ان
 وفيه محالان صحيح كلام السكك ماضى على اسات الدواعي كذا كذا بالنسبة الى المروم الاول اعني الشرط
 صحيح بكون كرام ماضى للشرط اسدوا قوى من لزوم بعض آخره ولم يثبت بلام كلام انما في
 الخلق والذين سببوا الدواعي كذا كذا بالنسبة الى المروم الاول اعني الشرط
 الاراد عنه واما قوله انما في يكون الجمل الثالث لانه واحد انما كرامه الواحد الصحيح الذي لا تعلق
 فيه اصلا من قوله الجمل الثالث بل لانه انما يكون لكل منها ماضى كرامه ماضى جعله ماضيا

تكون راجعا على ما اوله كان سبعة من براس الحسان من ثابت من قصدة مخرجها الى
 ولا يجوز ان يسيان السبعة بالثلاثة الشراة كشرجه اما الحول من المداوي بل قد يابا بالاعراض واستدراك
 صغيرة بالنام بين رمله وغزوة فيها الخور وظهر كان قوله بعد على ان يابا او قطع غرض من التفتاح مفرقة اجزاء
 الى المالة وكسرة والاجزاء المتقطعة في الثمر والمراحم ما يكون سببا فيه وهو الادراك والنخج ففقد
 الثمرة وقيل لا سقوط والاكسار شجر ربهما تحذف تحت بعسل ما او الباع الطوى الذي يطعم في
 وقت ادراكه وكان يفتح تحت حان اجناده كما يقول كان في درعه اسلانا فانه تشبه له بالهدى
 وعناهم لانه ان اراد الشيوخ ما عصار الدلالة او مثل راسق الكائن الردود وقوله من الفعل اجنا
 شيوخ لان ثوبك على زيد كحل ان يكون على حال الكوب وعمرنا كلام ضعيف لان الحمد للكوب وغيره
 اني موالي المسادين جاني وهو اسم لا جاني وكذا في خطاب زيد الحمد لان يكون من جهة النفس غير ما يطيب
 المفهوم من خطاب الحمد والطلب اسم فلا يكون الشيوخ في الحصة الا للاسم فلا يكون السليل محي
 ففتح ما ابو العج وسرى اخرى ماول تحذف المصاكن مثل لاجاه الى بعد المصاكن لان المعنى ان
 شري هو المستطاب فكذا يكون شجره خاطي الوفا وطبق النادر يكون معناه سحر من موال العج
 الكمال الجاه لرضا النفس ان كان قوله صم من كان حجة الى الله ورسوله للهجة الى الله ورسوله اي للهجة
 حجة كاسله لا تفضل في جنة الوصف فان يكونوا ابراهيم جنانة البيت البراءة كسرة الباء جمع برى مثل كليم
 وكلام او مفتحا على انه مصدر في الاصل ولهذا لا شئ ولا جمع واما ضم الباء فقلط لانه اما موزون كبر وعجاب
 او جمع بزاد بالضم فتارة الصابو والمضى ان لم يصدر عنكم الحناء في الرضا فانتم جنة في الحناء لكم تضررون
 الجاني والجان والناجيه كلاهما سبيان وهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله على نظر فاك
 الناصل المحنى وجهه ان المناسك السوال في سماع جوابه الناس ريدا لكم عروك اسنانا قد
 تاب ذات موكل من موطلين بعين عوكل بان يحكم عليه ما ريدا وعروا وعروها وجوابه ان من في
 السوال مداء والضم الدارج الى انما يلحقه هو خبره كما هو المشهور وموضع سبب هو في كون السوال
 عن معنى يحكم عليه بالناس كانه لزيدا لايام عمره والى غيره فكذلك اختص في العبارة موضع كلمة
 من موضع كما انضموا اليه بطلان الحكم على احد ما يصحها بالناس بل في ذلك السوال يطرح على كون
 الناس محكوما به والخصم كزيد مثل محكوما عليها فلما مطابقة الا ان قال في ذلك السوال ان جعل الخبر

مسألة أولى جزاء مدعي علمه لاعتقاده الاستفهام كما هو مذهب غير سوية لكان المطالب السوال حج فكما يكون مقتضى
حكمه بطلان المدعي وخصوصا محكماتها وكما مطابقة الا ان حال الساب وندكس حمل السوال على هذا المعنى والبرهان
الجواب ذلك ان وجه العمل عن المقدم الذي هو ابرار لم ينظر لقوله وانك منهم المفلحون على صدر العهد لان المقدم
فيه وضع حكومها بهم قال اظن ان هذا النواحا صدر عن صدر سلطان مملع نظرم اتبعه غير سلطان له فليس كذلك
مناسبتهم ولمتهم قال واعجب من ان الساب قد نبه على ما فصلناه ولم ينبذ وقال فما جمعة من احواله على كذا
فان مثل من الناس من اراد ان الساب عروا هم غير ما معنى ان يحارب على الناس معهم وقد يكون على وفي
السوال طنا متقوض بقولهم قام زيد في حوزة قام ولم يور ان الناس قام وندوا المطالبة اللفظة حيث
كان السوال جملة اسمها واخر لفظه لا المطالبة المعنوية الى قيام علمها انما هو حجب رعايتها في حوزة لا يحرك
واخرى وندوا الساب في الناس من حيث انما هو عدم وحكم على ما تصور ان انما طلبة الحكم عليه وجه
لان احواله على النواحا صحيح اذا كان وجه النظر عدم مطالبة احواله السوال وليس كذلك حوزان هو روجه
اخر من علمه عبارة وعنوان معنى القاعدة المذكورة ان يكون الشخص الذي يلحقه ان اسما من احواله
تاس ما الطالب الحكم على الساب في زنا وعروا وعروا اذا كان معنى القاعدة وندكس ان يكون موافق
ما هو المرجع الى الساب في جزاء كما هو مذهب غير سوية فكون موافقا لمعنى القاعدة كونه لا في
الجواب ولا ساس مع ما في الكس الذي هو ابرار لم ينظر لقوله وانك منهم المفلحون او يكون هو جزاء
مسألة كما هو مذهب غير سوية فكون موافقا للمعنى ساس المعنى كونه لا موافقا لمعنى القاعدة في لا يكون
حواله اصل صوابا لان عائد اسما معناه ان يكون ردا الساب ساسا لحواله من الناس هو عدم في المقدم
لما عرفت ثم يمنع صحة القاعدة او كونه ساسا على ما فعل الشيخ عبد القادر موافقا للظاهر صا اكله ساسا لكان
له وجه فظهر ان هذا النواحا صدر عن صدر سلطان مملع نظرم اتبعه الواقفون على مراده فلهذا انشد عنهم واشهر
واما السوال المذكورة في شرح الكس فتشأوه قوله قبله على الساب في ردا وحا صله ان قوله الساب
ردا اصلح ان يكون هو باطن ما في فصل على ان يكون ساسا لان معناه اردا الساب لم يردوا في غير ذلك
معنى ان يحارب على الناس في السوال وحاصل احواله لبعض النواحا بان ذلك ليس بام والاعا
مختلفة معرو من قام وكذا فان من ساسا بالاتفاق صرح به الرضى وغيره من اجواب ثم زيد فاذل
كان الجواب المتفق عليه هكذا فلا يكون في الخلاف احكاما كذلك في وا ما قوله ولم يرد ان الساب في قام

فان قيل قوله الاول لا يذكر طائفة قام زيد من قام ولا يذكر طائفة زيدا الباب الثاني في بيان القاعدة
فان العايت لمصنفنا في هذا الباب على وجهه هو المطابقة لمصنوعه الى حكمه ان يوجب رعايتها والبناء
هو المطابقة لمصنوعه الى لاءه بها عند زعمه **قوله** سوادا وورد على نحو الدار رجل ان المصنوع اجري على
ما لا لم ان كنتم وقع على غير محض لان ما قيل في الدار علم ان فيه حظا ما احاطا لم لا قيل رجل صار منفصلا
فلا مع لكم على غير محض **قوله** سوادا وورد على وجهه ان يوجب رعايتها والبناء هو المطابقة لمصنوعه الى لاءه بها عند زعمه
من فعل سح الكلام وانما ان جعله معولا على الضم فهو فلان فيه عذر ولا من الاستعمال الشايع
الى النادر وعن المعنى القوي الى الضعف وقد عالج الحسن ان يجعل له سوادا جزوا محدودا في ان لاءه
موصوفه كذا فيكون مسمى الصبي وما عطف عليه سوادا او سارا ويكون المعنى راجعا نحو **قوله** والكلان
من وجهين مثا الاستعمال الاول لانه ما في الفعل استدلالا بحدوث الضمة ابداء وموظا وساء الباء
قوله امر از عن كونا عرفت لانه التبادر من الاحراز عن الشيء احواله لان اكثر احتمال فيه تكون الاحراز
عن الاحراز كخرج الامثلة عن افادته بالجملة والمضمر على لاءه معناه السار والاحراز يكون الفاعل لا المفعول
سوادا على ما يستدل به في الدرجة الاولى وهو الضمير او راجح السكاك ان السكاك في كسفه في فاسا وله وجه اخر
عنه على سبيل كون راجح السكاك بالاحراز احواله الامثلة عن افادته بالجملة وقد زعمه الشايع بان السكاك
مفعول في تقدير الفعل لم يجرى في هذا المثال بل في المثال الثاني فان السكاك في كسفه في فاسا وله وجه اخر
الاحراز عن كونا عرفت لانه التبادر من الاحراز عن الشيء احواله لان اكثر احتمال فيه تكون الاحراز
عن الاحراز كخرج الامثلة عن افادته بالجملة والمضمر على لاءه معناه السار والاحراز يكون الفاعل لا المفعول
سوادا على ما يستدل به في الدرجة الاولى وهو الضمير او راجح السكاك ان السكاك في كسفه في فاسا وله وجه اخر
عنه على سبيل كون راجح السكاك بالاحراز احواله الامثلة عن افادته بالجملة وقد زعمه الشايع بان السكاك
مفعول في تقدير الفعل لم يجرى في هذا المثال بل في المثال الثاني فان السكاك في كسفه في فاسا وله وجه اخر

الام لان فرق من اسمه ثم يضاف واسمه ثم يضاف الفعل **قوله** والعول على فاء الضمة والبناء جوي
ميل نحو زان سوادا لاءه بها عند زعمه **قوله** سوادا وورد على نحو الدار رجل ان المصنوع اجري على
ما لا لم ان كنتم وقع على غير محض لان ما قيل في الدار علم ان فيه حظا ما احاطا لم لا قيل رجل صار منفصلا
فلا مع لكم على غير محض **قوله** سوادا وورد على وجهه ان يوجب رعايتها والبناء هو المطابقة لمصنوعه الى لاءه بها عند زعمه
من فعل سح الكلام وانما ان جعله معولا على الضم فهو فلان فيه عذر ولا من الاستعمال الشايع
الى النادر وعن المعنى القوي الى الضعف وقد عالج الحسن ان يجعل له سوادا جزوا محدودا في ان لاءه
موصوفه كذا فيكون مسمى الصبي وما عطف عليه سوادا او سارا ويكون المعنى راجعا نحو **قوله** والكلان
من وجهين مثا الاستعمال الاول لانه ما في الفعل استدلالا بحدوث الضمة ابداء وموظا وساء الباء
قوله امر از عن كونا عرفت لانه التبادر من الاحراز عن الشيء احواله لان اكثر احتمال فيه تكون الاحراز
عن الاحراز كخرج الامثلة عن افادته بالجملة والمضمر على لاءه معناه السار والاحراز يكون الفاعل لا المفعول
سوادا على ما يستدل به في الدرجة الاولى وهو الضمير او راجح السكاك ان السكاك في كسفه في فاسا وله وجه اخر
عنه على سبيل كون راجح السكاك بالاحراز احواله الامثلة عن افادته بالجملة وقد زعمه الشايع بان السكاك
مفعول في تقدير الفعل لم يجرى في هذا المثال بل في المثال الثاني فان السكاك في كسفه في فاسا وله وجه اخر

مباحث
القصر

ولی

فان المتفق على ان هذا الكلام ضروري انه علم ان الواجب احدا معصيا في نفسه كونه محسب عليه ذلك المتفق
من حيث عينة كلفه لو حكم بنسب الوحي لكان فاكما لم يوقها معا او بعدم وقوها معا ما تقول ان
الحايط في هذه السنين حكم حكما مساويا لصلو في عطا بل هو حكم حكما مساويا مترددا من احدهما واقع
والاخرى حكاية والمقصد بالتفصيل هو ان يرفع بعض ما هو الواقع وقد حكما في حكاية وانما الاول
قوله فلو لم يكن حكما في موصوفات اصول الخطا فلما لا يصف في الخطا لا يوصف في كونه حكما وكذا في
الان وقد يصف في الخطا كما صرح به في بعض تنبيهات اصول مبادئ ولا فكلهم في الاستبا بالاساق **قوله**
لانها موصوفة لان تنفيها ما اوجه للنبوع انه في هذه الموصوفات على الصفة كقولنا زيد كذا في الاشياء بعد
عن الشرع السابع ما انبثت للنبوع الذي هو الكتاب وهو الاست الى زيد والى هذه الصفة على الموصوف
كخبر زيد لا غير وقد ثبتت الشرع عن عرو الذي انبثت لزيد وهو المسروع بكذا خبرك منهم هذا الكلام **قوله**
والتمثيل بخبر زيد في هذا الحد من هذا الحد ان حال وموالاتين من باب السوي دون جبين
فلا يكون هناك لاطرف العطف فقط الا ان هذا الالهام هو لان قوله لا غير ويدل على ان الالهام
من المخصص فكل التمثيل حسا الا ان التمثيل ليس احمالا حسن وصل لان في هذا التمثيل كقول
ان يكون لا غير ومعطوف على الفهم المستند ما شئ ان لان غير موكدا فيتم فصل بوجوده وهو الفهم
التصديق والكلام في المعطوف على الموصوفات في مطلق المعطوف **قوله** واما اما انما يكون الفهم
تلكون على وفي كلام الفهم قد حكما لان يكون الفهم على وفي كلامه ما في مع الخارات الذي ذكره او
ومما ساء به مع تسليم بعض مداته فان تلك المواضع مع تسليم جميع المقدمات كما لا يخفى وفصل انما
الصل بطريق الفصلان الحكاية لا تغير عن حالها وبعبارة الحكاية كون الفهم في مقامه ولا يغير حال الكلام
صل من مقامها ام لا وهو كمال لان الحكاية كما ذكر صاحب كتابنا في انبثاق الفهم في قوله على استنباط صورة
الاولى وهي مقوده بها بل لا بد من فاصول بين الفهم على فاصول فان الوصف المتناهي للبشرية في ربح الكلام
من موارس له بل الحكاية كما شئ في قوله في كتابه وقالوا لولا ان علمه ملكا فيهم زعموا ان الرسول
لا يكون بشرا بل يكون ملكا فالكلام بغيرهم لازم للحكمة والرسول عليهم السلام لما ادعوا الرسالة
قال لهم الكفار ان انتم الا بشر فلو لم يكن انتم ملكا فلا تكونون رسلا لان اسما اللازم روحا انشاء
الذم فقول الرسول ان نحن الا بشر فلو لم يكن انتم ملكا فلو لم يكن انتم ملكا فلو لم يكن انتم ملكا فلو لم يكن انتم ملكا

اشارة الى ربح الذم فلو لم يكن انتم ملكا فلو لم يكن انتم ملكا فلو لم يكن انتم ملكا فلو لم يكن انتم ملكا
تسلم الملك فان الرسالة حقة وعطية من الله تعالى من شأنه **قوله** والاولى ما عايناهما او كذا اراد
بقوله ما ذكرنا الاشكال الذي ورد في قوله وفيه اشكال لان في طائفة كان علمنا حكما ولم يكن حكما مشوبا بخفا
لم يصح الفهم في هذا الكلام سوى لازم الحكم في فعل حكما غير ضابطه ما انه يكون في الاخراج لا على مذهب الخط
انه منه بالنظر في التمثيل فكل الكلام لم يصف وانما موصوفات النظر انما وان اراد انه منه بالنظر في انما لان دخول
انما على هذا الخبر الخارج على خلاف معنى الخطا حال انما هو خلاف قوله انما نحن مصلحون فانه في الاخراج على حال
معنى الخطا بالنظر في انما لان نفس خبره وهو قوله نحن مصلحون فكلهم لان كان واردا على معنى الخطا في
خبر كنه من مذهب العلوم من حيث انما قد **قوله** فكلهم ان من الطرق الاربعه مشاركة رابعة وهي
ان الحايط على ان يكون فاكما حكما مشوبا بحساب وطا وانت تريد اساسات صوابه ومن خطا **قوله** انما انما
ان كانه في عدم الفهم من اول الامر في العطف **قوله** قال الشيخ اعلم انك انما اسطرات ان اسطرات
مواقع انما وجدنا ان انما والفهم انما لو صرف قوله انما في اعتبار سببه قوله انما لان لا يراه وانما يكون
موصولة ويكون ما من غير يحصل بوجوده في ان الصن والبيان في مذهب مصلحتي ما عاين في الخصم انما اسطرات
مواقفها وجدنا صحتها فقصده بالكلام العرف **قوله** سوى الفهم من جهة انما اسما الفهم يوجد في كنهها
دخول الالف الفهم من جهة لانما في الاشياء ورعا قبل لان ما بعد لا كانه موصوفات معج المعنى عما قبل فانه فينا
وانما انما لا موزن من حيث المعنى بنوع من الاتصال كذا الواو وكما يجب على الفعل مع حرفين موزنين
بالصوت والرسخ لان الالتماع مع الواو كان قوله في وما اهلكنا من قبله الاولها كانه يعلمون في انهم حمود
واو كما لو صدق الصفة بالموصوفات سائة ان شاء الله تعالى فالصوت لا يراه الى الله تعالى **قوله** لا استثنى في
الالتماع ما ان الكلام الرزوقي يصف هذا الكلام بلبا في ابدو ويقول لا النبي ورؤسها بالامراء ونداءه في
ولا اعلق سهوى انما الاعلى كره وعن داعية عارضة لكنت لفت العجاري والبراري وضاحية من لا
تلك في مذهب خشيته ولا تصديق دون عزة واستا وقوله وعن داعية عارضة الى الاستثناء والكلية لا يحدان
من جهة واحدة كل الحسن ان استثناء ان لم يسلط ارادته لم ينافي كذا منه فجاز ان يكون في شئ من كذا
معك في هذا المعنى عند انما فاكما جاز ان يكون في مذهب استثناء كنهه لا بد من عند انما ان يسلطها
ما لمع منها ما خلاص في اللمع واستثناء الذي في الامير كانه من انتم الس وكرامته فانه من الفهم وفيه الحجاب

الاستماع ثم انما كانت له في هذه النسخة النسخة الى زبور العرش على منصفه من اجل ان كان له
 على وجهها على جمال الصدق والكذب ومن المطلب في الطين وعمره في غير ما لم يكن حوزة الالفاظ الكلام
 لفظ انساني والجزء اكره ما فيها من كمال الكلام المنطق لاشياء وكلمة مستوحدة لاجل المحققين ولا انما
 احدها ولا الاخر لست بملك الله الف انما بل نفس تلك الله فالاشياء اذا انقسم الى اثنين وعشرة واربعه العاقل
 الانساني وحده بل كل من انواع العالم كلام انساني مخصوص في الجملة الامم في قوله واللفظ الموضوع له
 اي في قوله الموضوع بل العالم والعاقبة كما في قوله للمؤمن ان لست موضوع لافاقه في كل شي من شئ
 واشياء بطريقه في قوله وظاهره من العالم واللفظ احدى **و** ولا سويهم ان هذا المعنى كونه في غير احوال
 اللفظ اي لا سفي ان سويهم ان الحمل على المعنى المصدري يعني ان لا يكون المعنى من احوال اللفظ لان الكلام
 يخرج الى الوجود من احوال اللفظ لا من احوال المعنى مثلا وقد يخرج من احوال اللفظ فيكون احوال اللفظ
و والقسم ولعل في رب وكلمه اخرى اما القسم ورب وكلمه فان كلامها لاشياء لكن ما دخل عليه خبر خبر
 والكذب خلاف العدل في قوله امثالها فانها خرج ما دخل على من احوال الصدق والكذب فان وادع مثلا
 لاشياء البعد ورب لاشياء العدل في كم اخرى لاشياء الفكر ولا سفي ذكر كونه ما دخل عليها لاجل ان محتملا
 للصدق والكذب باعتبار نسبة خبره العقل في الكشف عنه لفا قلت كم رجل عنك فهو باعتبار نسبة الخوف
 الى الرجل محتمل لها واعدا يستلزم ان لا محتمل لها لاشياء استلزم ولم خبر عن كثيرهم وكذا اذا تأملت في فعل
 كان واحد اشياء من كذا مضمون خبر خبره خلاف فاذا قلت لعنك في فان لعل في جت ما خرج من
 احتمالها وكذا لست واسبابها **و** ولان كثيرا من الاشياء الغير الطبيعية في الاصل اخبارا سواء كانت
 اخبارا انما كسب العقول او لا اصلا كما فعل المعاري وافعال المدح والازم **و** ويرى على ما ذكره المتكلم
 انسان الى جعلها بعضها من حيث عند الرجز منها واخرى ما دل عليه الله لاشياء ان الطلب على معنى مفهوم
 لاولا رعا الفكر ولا خلاف اعاقا **و** والتكليف في المعنى كمال العدل عن لست مما راز المعنى انه
 من عاوى من قوله الآتي والمؤمن في جود الواقع واقعا كذلك طلب لست في جود ما لا ياتي عليه في وقوعه ان
 فعله ولو كان لست قبل الاستفارة السمع لان كلامها لست يكون العلاقة من الشاهد **و** ويرى في لعل
 فعله في لست المعنى من ان يكون لعل محارزا عن المعنى والمفهوم من قوله بعد الرجز من المحذور ان يكون مستعلا
 في معناه للسمع وهو الرجز من الرجز وكذا في المعنى فصار ترجيح قوله من معنى المعنى في فعله في لست في

لا يمكن ان يقال ان استماعه ممكنه فان لعل في لست لاشياء لاشياء الخاطئة ونظيرها في جواز ذكر
 الالفاظ محال فان من هذا اعتبار لم يخرج به القوم طفا لاس في ان القوم لم يخرجوا لاشياء لاشياء وقد
 ذكره الشارح في البيان في معنى قول الشاعر فان نطق الامم ولست منهم فان المستحسن من قول
 وهذا في لست لست لست ان معنى الرجز في لست لاشياء لاشياء لاشياء ولا لعل ولا لاشياء في لست لاشياء
 لست لست لست من الطالب لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء
 كالاشياء والاشياء وكما لا يحاج في السلب كالتف والاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء
 موالا در ان **و** او الصور كونه في لست لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء
 والمحقق ان المعنى من لست لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء
 تصورهما في اصلا بل في صورة جاعل ما كان ولا من ان الصدق حاصل في حال السؤال كسب طلبه لاشياء
 هو الصدق بان احدهما مطلقا في الامم والمطابق السؤال هو الصدق بان احدهما مطلقا في لست لاشياء
 الامم وعلان الصدق بان محتمل ان الا ان الاصل في لست لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء
 معترفه الاخر وكان اصل الصدق حاصل في توسعوا في لست لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء
 او الحذف او حذف في **و** وذلك لان العدم سدى حصول الصدق في لست لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء
 فعل ردقاه وهل عدا في لست لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء
 حصوله في لست لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء
 الصدق بل في لست لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء
 قوله لان العدم اه بان في لست لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء
 الصدق في لست لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء
 فعله في لست لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء
 للاسقام وخوفا كالتقوى ولذا لم يحس كسب في لست لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء
 ان سدى المحذور لان لست لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء
 فاعرف في لست لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء
 فاعرف في لست لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء لاشياء

من التكرار والمعرفة المظهر والمضمر كوزان لا يكون اذ مقام لطلب المصروف كما ذكره في الطلب المصروف والوجه
 يكون معدوم في الامتناع او السوى لا يخصص بل يتركز في عدم وجوده في مقام انصافه وكونه على ما ان
 على عدم حصوله في المقام حصول المصروف من الفعل على ان الضمير لا يعلق على صيغة المفعول بل على ان التزم
 على ان وقع حمل في مقامه ان حمل على قوله لا لانه محقق في المصروف كما في قوله وعلى غيرهما ان حمل على قوله
 الاصل **قوله** لا يعلق امرت زيدا اذ كان السكت من الفعل اطلاق السكت في المعنى وفي الموضعين
 يدل على ان الحمل في المصروف لما ان الحيا اذا ان جواب السكت حصل المصروف بالمارة وبما حسن مما قبل
 اذ لا يسكت المصروف لان السكت في المصروف معناه الذي هو النسبة الحكمية بين المصروف والمصروفين
 تحقق في وجه تلك العبارة **قوله** قبل هذا الحمل ان يكون لطلب المصروف اي هل ان يكون المصروف داخل على
 الفعل حمل يكون لطلب المصروف في المصروف اصل الفعل كما في المثال الاول ان يكون لطلب المصروف في المثال
 استحالة في المصروف سوال عن تحصيل المصروف في المثال المصروف كما في **قوله** وهذا لطلب المصروف في المثال
 ان يكون السؤال عنه بهما مارة ما لمهما من الفعل ان يكون لطلب المصروف في المثال المصروف في المثال
 ان يكون لطلب المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال
 لان السواد من العبارة والمفهوم من الامتناع ان يكون السؤال بالتحقق ووجه السؤال بما ذكره من
 المسائل المجمع انهم عام وكما في **قوله** قال الشيخ في دلائل الجواز وما يورد ذلك في المثال المصروف في المثال
 كون السؤال عنه بالتحقق ما لمهما واصل كلامه ان السؤال عن التمسك انما هو لطلب المصروف في المثال المصروف في المثال
 لم يثبت في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال
 انت قلت شرا قلم لم يحمل لان معناه انت الذي قال في شرا لطلب المصروف في المثال المصروف في المثال
 سراجا لا يحمل في المثال لان يكون زيدا وسئل على البواني **قوله** وحمل لطلب المصروف في المثال المصروف في المثال
 بالمصروف انما ان السكت في سبب تحصيل المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال
 في الاستدلال **قوله** قال المصنف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال
 احكاما خاصة لان حصولها على السكت ان يعلم نسبة المقام الى المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال
 مطلقا فالطلب هو المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال
 المفعول في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال

في المثال المصروف في المثال

معنا فلما اسكال بهما علم ان اصل الاستدلال على الاستدلال على الاستدلال على الاستدلال على الاستدلال على الاستدلال
 ووجه السؤال معدوم وليس على كونها مفعولا وام المصروف لطلب المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال
 في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال
 سكت في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال
 سكت في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال
 او كل منهما طريق السكت والتمسك في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال
 الكمال **قوله** ومنه نظر لانه لا وجه لتفريقه سوى ان الخالق السكت في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال
 لم يثبت سوى ان الخالق بل وجه السكت ان السكت في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال
 فلو حمل على المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال
 على المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال
 ان هذا الوجه لا يجرى في وجه المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال
 الخالق في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال
 حمل في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال
 منها وبما في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال
 فام فان لم يثبت كذا في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال
 في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال
 جلية مما يثبتها فان السكت في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال
قوله واصل المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال
 مقام المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال
 كما في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال
 سببا غير ان المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال
 من المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال
 اسد جري مسعود والسيد المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال المصروف في المثال

في طر الكوفة نزل اربع سال منها فاجبر عليه فقدم وركب حتى وقف عليها فامر بها الفقيهين ووجه في كل سنة يوم
 نتم ويوم بؤس وكان يضع سريره فيها فاذا كان يوم نتم فاول من طلع عليه عطية طرية اولى واذا كان يوم بؤس
 فاول من طلع عليه عطية راس خزيان ومن يوم كالدرة مسته الريح واهرم فيقتل فيكون يومه الزيان واراد
 الصالحات الحجار التي جعلت اثنان من صلح النار بالكسرة ان احرق والكاف في كل سنة فانه يوقظ من البيت
 القدر افاضت في الفقه والعلم فينقل ما خرج على الاصل كما اخرج عليه من قال فانه اهل لان يوكرا قوله
 ويطلب علمها في الاسماء لم يصب مفرد عليها في **قوله** ويحد السيف وما قيل في الاسماء ان سائر
 القدر بالجملة الخالية تكون فريضة على ما ذكره في هذا القول لانه غلط من ان اسر كل خط حال من العلم
 الخالي ومن الزمان الخالي لا يفيق والسبيل كان المنهج عند السبيل الخالي في الزمان الخالي لا يفيق الخالي
 لان الواجب فيها ما رتبها لوقوع الفعل في اسما واما ما خرج فيه فم كيت في قدر وقع في الامتحان كثيرا فان لم يكن
 عنى العار الشرحين تاشب نكته فيكون النقصا اصله الحق والواجب ان يمتنع على الكمال الصنع
 والفراغ من الشيء وروي عن الصادق عليه السلام بالرفع والنصب فاذا رفته كان فاعلا جالبا على وما كان جالبا في موضع
 منقول ويكون النقصا في الحكم والعديد من غسل العار عن نفس سليمان السيرة في الاعداء فانما حكمهم اسما
 على الشيء الذي عليه واجابته كان معولا جالبا وناغله ما كان جالبا ويكون النقصا في المورثين
 والعدا والمردود والحق جالبا المورث على جالبه **قوله** ولا يحصل الصدق بها ان يكون حاله مصورا
 حوله ولا يحصل من مح ما عطف عليه قوله كان لها حيزا حصاصا من قدر عليه وقوله ان يكون حصل
 مقصودا اشار الى ان الاسماء دخالة على المقصود كما هو الحال في اخرى وقد سبق والمقصود بيان
 ان حصل او لم يحصل اشياء جالبة من الامرة وان اسر كل في الاسماء في الفعل اولى وذكره في وجهين
 اتباعا للسالك اما الثاني فاما الاول فيمنع ان الاسماء تنعكس بحكمه صلى الله عليه وسلم ان سواها على النقص والاسماء
 ولها است الى الازمنة ومنها كمال الاسماء المسته فان فيها سيرة لا يخلو ذلك است با الى الازمنة
 عارض لها ولا يمكن ان يحصل من هذا حصاصا في رادها است وارتباطا بالافعال دون الامرة واست في رادها
 لو ان حصل في قوله ولا يحصل من الصدق بها وتكون في الاصل من هذا كان المراد ان لا يخرج على من تحت
 النظر والحق **قوله** ادل على طلب العلم من هذا فكروا وهل انتم سكون ان يمكن لنا ان نعلم المسائل
 داخلية على الفعل بل انما هو اصله كونه ما كان في حاله الاسمية وجوده ابرازا يستعمل في حرف الكسرة

في قوله ولا يحصل من هذا حصاصا في رادها است وارتباطا بالافعال دون الامرة واست في رادها

سكونهم خبر ونها في اسماج الكسرة فكيف يكون له علم من قبل انهم يتكلمون احداثا هل انتم سكون لا يخلو
 الصوت صوته ايضا فاذا ذكر الشارح فيها ان اسر كل في الاسماء مسته الصوت بل ان لم يكن في فعله فانه في
 اسرار النجد وحسب لموسم فظ ان ما هو حسب الصورة واحصه معا دل على الخط ما هو حسب الصورة فقط
قوله ومن اجل هذا ان يكون له العلم بالصدق انفسه بالضرورة الى العلم فان الصدق
 ينقسم الى الصدق بوجه الشيء في نفسه والى الصدق بسوية غيره والظاهر للاول من العلم والظاهر
 حل الكسرة **قوله** فطلب ما سرج الاسم اعلم ان الاسماء فيكون لها صفات واما ما في هذا الامر وادلا
 يكون صفة الكسرة لطلب الاسم من حيث انها مادية فصفة اي مع العلم بها وملاحظتها بمرسوق
 حاداما ان افاد بصورها لما في الزمن بالدراسات كلها واما فقط ان افاد بصورها فانه مفسها ومن
 رحا ان افاد بصورها فانه بالعرضة المحضة والركبة منها ومن الدراسات وتعرف من يوم الاسم وبنوعه
 يعلم الواضع موضع الاسم ما زانه سواء كان لا يصدق عليه مادية فصفة في العلم وادلا لم يغير ولم يخلو
 او لا يغير في معنى فصفة ما وضع الاسم ما زانه اما بلفظ اسما كقولنا الغضنة الاسد او بلفظ اسم
 على السبيل بل دل عليه الاسم اما لا يعرف الامر الاصطلاحية من الكلمة والنوع والجنس فيكون ذلك في
 ان يعرف الاسم لا يكون بمرسوق لطلب الاسم من حيث هو اسما كقولنا الغضنة الاسد او بلفظ اسم
 بل بيان ان اللفظ لما في معنى وضع او كان مرسوقا مادية الاسماء والحقبة كقولنا من حيث هو ان
 لم يخلو عنها بعد والاسم بهذا المعنى له الفعل اسما كما دل الشارح في خواص سرج الكلمة في الحقيقة ان اللفظ
 عند المحققين هو ان يصدق بان ما يدل الواضع هو وضع الاسم ما زانه سواء كان بلفظ رادها وبالفعل
 او بالدراسة حتى ان ما في اول الكسرة ان اللفظ لكل حقيقة مادية اصطلاحية يعرف اسما في رادها
 وجودا مادية موصفة حاد صفة والفاصلية في رادها مادية منها والحقبة يعرف اسما اصطلاحيا مبنيا
 اصطلاح القوم وشيخ على الشارح في اسد لانه علمه بالعلم والاطلاق في رادها مادية مبنيا
 عدم التدبير في مصاد القوم والاعتراض في رادها مادية الاسم في مقام الفعل في نفسه لعل اسما مرسوقا
 واحد سرج عبارة اهل الفلسفة ومع ذلك فيمكن ان اشار اصطلاحا ان العباد يمكن ان يطلقوا على
 ذات الشيء وقد طلبت مادية منوم الاسم المفعول فان عدم تناول القسم انما للعرضة لمراد عدم التام
 البعد عن القول في الكسرة بالضرورة واما كونه محصا بالاسم كلفظ في علمه الفعل اسما لادلا لانه

اضلا لا عساره ولا استاده كما لا يخفى على من لا ادنى مسكه وتقليد انصاف فذكر **قوله** تصحى الرسا الطبيعي ان يظهر
اولا صرح الاسماء لم يذكر الرتب من الالهة الخفية والعلية المركبة لان الحق ان لا يربط بين طريق اللزوم
كمن الاولى عدم الاولى **قوله** ثم من لم يروا في موضوعه محال من طلب صفة وما عساه الالهة مطلقا ما به
التي هو موافقا اعترفت مع الحق سميت ذاتا ووصفه فلا ينفك في العنقا ووصفه بل يجب ان لا يفعل
واذا اعترفت مع التشخيص سميت بما ما اصطلاح عليه للوجود وصرح به الشارع في صرح المفاهيم ففسر ما به
التي سميت التي هو بها موافقا ولا يخفى في الحقيقة الى العاقلية في مثلها مواضع ما لنا يمكن ان نوجه ما به تشخيصا
اذا او بالاسم هنا ما اعترفت مع الحق واما قوله والمعدوم لا موهبه له فعنه محال لان الوجود احسن من الخفاء
لان الحق لا يحب ان يكون في ضمن فهو معناه ولا ينفك من الاخص من الاعمال لا يقال لم هو بالهوية التي هي
بل ما فهم من قوله هو موافق ان الضمير الاول للفصل في كتابنا راجع الى الله والى هو الموجود لا ما يقول هو مخلوق
فهو والعبارة كتابنا لا يخص عدمه بل ان مذهبنا لو سلم فكان عليه ان يقول والمعدوم لم يستل
قوله لا موهبه له بل محال في الوجود الالهية المطلقة ومن تلامذتنا المحدثين فلهذا لو كان محال من طلب صفة
لانها العاقلية عسار الحق والحق للمعدوم لم يروى **قوله** فالموجود له لانها منزهة عما في الدنيا
ان الموجود له صفة فاصلة العقل من اللفظ الدال عليه سواء كان من الاسماء او لا وسواء كانت
مع الوجود او لا وهو مفهوم وله ما عساه مركبة من الالفاظ ما فوزه ما عساه الحق والوجود وحين صفة
وذلك الموجود والمعدوم يسمي العقل لا صفة من مفهومه لكن لا يحق لها ان تكون صفة **قوله** حتى
ان ما وضع في اول العالم من حدود الاسماء على يد الرب اله ليس العلم بوجوده في مبادئ الحكيم
بكل محيط لم يخلق اصلا في عرشه وبعد الاله على وجوده بغيره بغيره بغيره **قوله** وان كان
كل الاوصاف على الالهة ما كانت كتاب من الحق الى الحق من صلاتها للسان وان لم يبد السورة في كبره
حسبنا **قوله** من دون العلم لم يزل من ذي العقل لسانا والى الالهة فداها على عهده بغيره وبصحة على
ما ذكره ان احاب بوجهين بوجهين بوجهين وورد ان الى طائفة من التفسير وان لا ما كل من في تفسيرها
فلو كان سؤالا عن الحس لم يكن جوابه مطابقا له ويخرج من التي **قوله** في جميعا سواء كان ذلك الامر انما
لما كان سؤالا ان انساب عندك او ضياعا في الوجود **قوله** والخبر من ذلك السؤال الفوق عن
ان عاقل الاسماء لم يزل في صفة لاله ان اسدو عالم بجلوه الاله والاسماء الحق مع الجهل لان التفسير

هنا الى الرسول عليه به غير معلوم على الاذن الذي من سوال الفهم الصحيح الاسماء عن كنه الخيرات
لان المقام ما به بل الفزع وسان انهم من اصلهم حكماء وروا لا يفسد الامات والنذر **قوله** وانما على
اسرائيلكم اسما من الله بينه هذا التفسير في عناية الحسن وبناء اللطافة بكونه الله على المثال الذي هو
قوله منه موهبا على انه خبر له سل بن اسرائيلكم اسما من الله يعني ان هذه الاله دليل والحق وشاهد على
وجودهم كتم الاسماء بغيره وراى كمن تراه العاقل انه لم يزل عليه في صفة عدم الفصل من كتم الاسماء به
ومنه ما فعل من ذلك في مثل الكلام واذا كان الفصل من كتم خبره ومنه ما فعل من ذلك في كتمان من
لما لم يزل الحق معقول كالمعدوم لم يزل كتم كتمان صلات وقال كتم الاسماء مع الوجود مع الفصل
كحال كتم خبره في صرح ما ذكر **قوله** عليه لكان الاسماء ان من اولها كتمانها ولذا يكونان مع جلد
ام سائر كتمان الاسماء سوى انه **قوله** ان لا صلا العزة في الاسماء لم يخران مع جدام لاسل العزة
عن الاسماء صفة وان لم يزل صفة لان اسم مع بعض بل كمن اعترفت الصفة في الالهة لواقفها فيه **قوله** ام كيف
ينفع ما فعل الخلق به الا اوله اني جند العاقل اسو ففهم ام كمن تجروا في السوا من الحق ان كمن
والله في فعلهم للمعالي وضد راجع الى عامر ومحمد كمن الالهة القبله من لبد كلف قوله به ارضتم
ما كره الالهة من الالهة والخلق ما في خلقه على عهده ولها فلا يجيبه وانما تشبه بانها وتقع ليهي وقيل
ما في خلقها بولوا وكذلك ينبغي كمن جلد به ساء ومخل من لهما تشبه قدر على كمن الالهة
وتنزع عنه اخرى والربان الحية واحسانه الى الالف لادنى ملاسمة وبروي وقوى بدلا الى ما فعله ومجورا
بدلا من الضمير الجور به ومضوا على انه مفقود على وعلى الاولين من جعل مع تسمية وضمن على السالكين
من العنة مع الخلق المعنى لا ينفك من الشبه بالانف في كل ما بين وهذا الست من بعد الجليل
ولا يغفل لا يطوا صلا على صفة **قوله** وامها مع بل اي في هذه الامات والسلك لا في السلك كقولهم
ام انا خير من هذا الذي هو مبعين **قوله** ان كلام من دعوت ومعناه بل انا خير من هذا الذي هو دليل صفة بغيره
موسى **قوله** وهذا على ما يبلغ قوله ان يزل لم في هذه المواضع على معنى بل يخلو لاسلحان الذي اوله
ما هو الذي الزعم حسا والشارع رعا الله في فعله والشارع انه قال في كنهه وصلى في سوق فوارزم مطلقا
ثم احاب نفسه ما عاقل الشارح قوله والمأجبه الى ما قيل في الجواب **قوله** وكفى كنهه في الحاروسان انه في كنه
من انواعه عالم ثم احواله فان العاقل الحق وكفى كنهه في الحاروسان عاقله وكفى كنهه في الحاروسان

Handwritten signature/initials in Urdu script.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

و از آنست که کتب اربعه علیها السلام
مطهر علی اهل بیت و در کتب و کتب
است (بسم الله)

عن اتحاد الاله سواء كانا او غيرهما من الكمالات بل الواجب اتحاد الاله الحي في كون الاله البااطل
 فلهذا اول الفعل المعنى لغيره ذكرنا معنى القاعدة تحتها بالضم **قوله** فان قدرت المفسر هذا المفسر
 نحو انما ضرت صرته كما لا يمكن على المنقول ان ودرية قبله كواضرت زلنا صرته كان لا يمكن على
 الفعل وسمن واحد منها كسنة الفرس كما سمن انكرا المنقول في قوله ابتدأنا واحد منهما من الفعل
 جده في المعنى انكرا ان يكون شرا متبعا مما ان من جنس او جملنا لانه لم يعلما واحدا في منفردا لا شاع
 له اذن احاد وادون اشرا فانا **قوله** وجعل صاحب المصالح قوله افا انت تكرر التمسك معي الاول يكون
 احوال الكلام على معنى الظاهر ان يكون احوال على خلافه كما سبق في اول الكتاب **قوله** وموالى
 لم يقدرا سمكته في ذلك لا انفراد به ان لم يقدرا اليه سمكته مع الله جل وعلا من الكداه والاسماع
 فيكون مضافا له ولا انفراد به فيكون قسرا **قوله** وقد اشار بها الى تكرر هذا الفصل في
 السكت فانه قال واياك ان يزل عن فاعلم الفصل الذي سبق في كونا صرته وانت صرته ومو
 من احوال الاله والعدم ونفاوت المعنى في القول **قوله** فانه بينه وبين هذا على مذهب الغنم اعذر
 احسانه اراد في الاله ما نفا اخر سوى ما تقدم والاحسن ان حاله من قوله الاعتراض على ما في الكتاب
 من ان بين الاله من قبل ان يخرجه الى كون لا يمكن ان يابل العزة لاله الفعل على مذهب
 صاحب حيث ذم في الشرح بعد القائل في اعتناء العدم واغناء الاحصاء في المظهر المعزول عما يكون
 كلاما الزاميا لا يحتاج را عذر **قوله** وكلاما خاصا في معنى الاول الذي ران في معنى الله تعالى في واحد من
 الاخر **قوله** فلهذا لا يقررا مفرغ على كون المعنى في الامات كمالها بالشر في قوله ما يعرفه عيسى وهو
 عدم قوله لهم وكلوا فقال **قوله** فلان ذكرين يوم ام الاثنين ان اذكر العنان والمفهوم اسم ام ام
 منها ام ما يملك علمه اتمام الاسمين كما كان او انق والتمه انه لم يحرم سائرها كما كان المستكون
 ينعمونه فانهم كانوا اياه يحرمون ذكر الالهام واخذوا ثانيا واخرى اولاد وكلف كانت ذكر اولادنا
 او حلفه وسبون ذلك التوجه الى الله في مرة عليهم بالحق في حال التوهم **قوله** في معنى النبي اي لا معنى
 المحل على الاقرار فانه لا يستطاع التوجه الى الله في حال قد كس العصاة مكره لكن ما سبق ان تحقيق **قوله**
 وعلى قوله افرق فوضع له بها دا اي حول الى العلم المعزى عامه ام الجوز اختلى وساد وقابل
 المعنى انه على ما حال معنى ان يوضع له بها دفوع البدر ويكون الجوز الذي فوق البدر رتبة لالهنا

في قوله
 فانه بينه وبين هذا
 على مذهب الغنم اعذر

رعيهم في الكمال العاقل وسادوا تحت يدي وشانه اعلى مرتبه من ذلك له وعلمه اي على كون الامكار كالكلام
 في المصطلح قوله من اجل جزاء الاحسان الا ان لا يكون على الاحسان هذا الاحسان ومثل هذا
 انصر قام قوتنا ليومه الست الف مقام الله والمعن اذا اذخر النمل الطعام لعايه لانه قد اضرعهم ليومه
 لانه لضعفه يخاف من لا يحيد القوت فيعوض بخلاف الحوام فانه من كان طابا لقوته وجدة لقوته **قوله**
 وانهم على الاستقلال في الحق او الامكار وذلك انهم اختلفوا في انه اذا ذكر مطوعا كسره ان الجميع
 مطوع على الاول لا صالته بعده او كان احد عطف على ما قبله **قوله** كواضرت انكرا ان يكون
 اباونا فان شعنا كان كغير الصلوة وكان قومه اذ اراوه يصلح تضاعفوا فصدقوا بغيرهم اهلوا انكرا
 الهراء والسجدة لضعفه لجهنم من جرحها من يبل ذكر المسبب لاله السبب الاسمى من عن كون جليله
 آتية له في ذلك صعبا ان الحياط مع حلاله وموسى عبد الله في السجدة وكذا في الحق والتهويل والاله
 فان الاسماء في الشرح من قبل الاله من وجهه لان الحق لا يمكن له فلا يعلم وعلمه
 من وجه اولان الاله لا يابل العظمة بجله عن القول فلا يعلم عن السجاد وقوته احوال ان ما هو درج
 انه فوج في الاعيان بالاسم بان يكون ماصلا في الاله **قوله** وعرفه بانطاعه كركنت هذا
 معرف احضاره الشرح ان اي جليله لضعفه جليله من وجهه لاله على انه لا يعدم الفعل من
 جعل المظهر التبرك في الفعل المعنى عنه فاصح في الاله ان يفرق الاله من هذا القول في على
 الاسطفا يخرج ما على سبيل التفضل وموالى العا وما على سبيل التساوى وموالى التماسك واشترط سبيل التماسك
 كما هو ان الالهين ولم يملك كما هو ان الشرح الاسمى ولم يشرط العلوك كما هو ان المظهر لضعفه لاله
 ما والاعلى وادور على القدر الاقل في كلف وهو ان المظهر كلف عن الفعل الذي يفتتح منه صمد الاله
 وميل الصلوة على مذهب ان يركب القدر وصره فانه كلف اعترافا ان احيانا من خذاته وان
 فعله عنه وهذا الاسمى وموطة في ذلك كلف عن الزنا والتمسك من حيث انه كلف عن فعله في حال من احوال
 وآله لاله حطة وهذا الاسمى وموطة في ذلك كلف عن الزنا والتمسك من حيث انه كلف عن فعله في حال من احوال
 الزنا وخرج عنه لا تزن وعلى القدر ان الاسطفا غير مظهر لضعفه لاله على انه كلف عن فعله في حال من احوال
 اوله صور اعترافه باسطة غير على مع دعوى الاله ومو بان فزعون كما هو مشر ما هو من امر
 موسى اوله الواضح للاله استماله لقلوبهم وخالطهم ما واما عرون **قوله** ثم اختلف الاصوليون في ان
 الامراء

للعلم العاقلية بوسط المعلول على علمه العلم العاقلية للمعلول فيكون عمله للمعلول انما كان مساويا لما
 وذلك لان التصرف في العلم بكونه من اعراض الحسنة لهذا المعنى بلا تعلق بشا منقضا وقوله بان
 عدله على العلم انما هو الفصل في ان السامع فيهم من اول الكلام الوجه الاول في جعل قوله بخلاف الخبر ان
 الى الوجه الثاني والخبر انما هو كلام واحد واحد والاولى منه ان لا الاول في قوله وذلك لان من السامع من
 الوجهين بالنظر الى النوعين وجه الوجه الاول في قوله وبغير الوجه الثاني ان كل كلام لا بد منه من حاصل الكلام
 علمه لئلا يكون عشا والحاصل على الكلام خبري افادة الحاطب بخبره اي غالب الفقد يكون الحاصل غير ذلك
 سر من هو الالسا والخبري والحاصل على الطبع يكون المعنى المقسم للمعنى او لغيره وفيه كونه مقصودا
 لغيره ان ذلك الخبر موافق على حصوله لان ذلك علمه غائبا للمعنى والخبر كما ذكر في الوجه الاول والخبر
 بان الاول هو لم يلد له من العلم وهذا حكم النوع الاول والخبر علمه الوجه الاول وان الله المعنى عليه
 الوجه الثاني وبوقت غير على حصوله من شرط الوجوه فاذا كانا الطبع في كونه ما يصلح بوقته علمه فقد
 وجه من شرط الوجوه فانما هو قول العمل للمعنى الثاني ان يقال فيكون ذلك الخبر علمه غائبا للمعنى ومباعدة
 في الخارج كما ذكر في الوجه الاول بان هذا المعنى له على خبره في المصداق كونه من خبره والوقوف في خبره
مقرر ما اذا كان المذكور بعد هذا الارحاء يعني ان اجزاء العلم بعد هذا الشرط في الاول في ان المذكور
 بعد الامر والنهي والاعتناء به وانما هي صالحة لان يكون جوا من مفهوم واحد منها وقصد احدا السبب بين
 الاول في العلم به لهما من جوا من ذلك لم يجرم الله في ان سئل امر بدين السوقي فليما او رد على هذا
 ان يقولوا الصلوة في قوله قل لهما في الذين امنوا صلوا الصلوة لا يصلح ان يكون جوا من مفهوم بل
 فانه غير متعلق على خبره في قوله وفيه موله وما قوله في لهما في ووجه حسن الحسن ان يقال ان الصلوة
 ان وضعت هذه الامور بعد ان علم لم يسموا لان الوجه في العلم به والوجه في مفهومه الى الوجود
 في حق عباد الله المؤمنين وان لم يسموا في جعل فعلهم من الله على خبره في قوله ما اشار الى ان هذا
 المشرفين بالاصناف الى الله تعالى وان يكونوا تحت تربيته مثله على خبره في قوله ان في قوله ان
 توفيات تحت تربيته انما اشار الى ان الظاهر في قوله في هذه الصلوة في كونه من الله على الظاهر وهو
 كذا العلم بقصد الله من الاول في العلم به بل سئل المصالح على رفته كما في في الشرح فلهذا لم يسموا
 في الخبر في قوله ان سئل في خبره في المذكور بعد هذا الارحاء لان يكون جوا من مفهومها

وموله وادام حصدا السعدا معلى موله وقصد الله **مقرر** كقولنا لا تنزل بغير خبر تنزل مفهوم اللام
 ووجه خطا الا ان نرا في الوقت **مقرر** موله من موله الى ان عرض النزول على الحاطب وظلمه من موله على
 انما ادرك المعصود والمختص عرض النزول بل عرض محبة النزول في ذلك قال السلك او كما اذا طلع قمره لا ينزل الا
 تنزل بغير خبر المنع المطا بالاسم الحديث في حال نزول صاحبك كونه محسلا وبوجه يعونه في حال ان
 الانتخاب النزول مع محبة اياه **مقرر** فان قلت لا يمكن انكار ما يوجب معنى لا سئل في خبره السوا في كل من
 اليه صحتها ام المقطعة في ام اخذوا مولا لكار والسويح معنى ما كان سئل في خبره من دون اوله فلهذا
 جعلت العلم به على معنى من موله في شرطه وحاشا لبلد في الشرح واخرى بان قوله فانه موله في العلم
 مع المعنى فلاح ان موله في موله في العلم به اسكان لكان الاراء است نجان مع النون وادنى من العلم
 يخرج في غرات والرجح المنزل **مقرر** لانه لم من خبره في العلم به اصلا ان لا يحميه كما نزل ولا كما في من خبره
 والتدرب فان كلامها مادي في علمه من العلم به السويح **مقرر** في مفهومه والصلح في فروع كذا في النور ان
 حال ان ووجه من ضم الاول والنزوم رفع الله كذا في العلم به لكان في العلم به لكان في العلم به لكان
 التعليل الى ان **مقرر** في خبره في العلم به الناس العرب منصوب وادنى الحسن ان اكثرهم قروي والمقصود
 خبره في **مقرر** ما اشار الى ان روى عنه علمه الصلوة والسلام انه قال من معاشر الاساء في كتابها الكتاب
 منج البه والعصر على وزن العوق فلهذا الكلام لانها في العلم به لكان في العلم به لكان في العلم به لكان
 كاللغة في والمراد بالمصداق المأمور بالصحة **مقرر** فان من الحاطب في العلم به لكان في العلم به لكان
 الاولى ان يقال ان العلم به لكان في العلم به لكان في العلم به لكان في العلم به لكان في العلم به لكان
 كمن خبره في العلم به لكان في العلم به لكان في العلم به لكان في العلم به لكان في العلم به لكان
 انما المذكور في محبة العلم به لكان في العلم به لكان في العلم به لكان في العلم به لكان في العلم به لكان
 من الدعوى وموله عنه معلى به معلى اذ في العلم به لكان في العلم به لكان في العلم به لكان في العلم به لكان
 رغبته كذا وغيت عن كذا وموله لكان في العلم به لكان في العلم به لكان في العلم به لكان في العلم به لكان
 او كذا في العلم به لكان في العلم به لكان في العلم به لكان في العلم به لكان في العلم به لكان في العلم به لكان
 لا يوجب عن ايسا فنتسب في العلم به لكان في العلم به لكان في العلم به لكان في العلم به لكان في العلم به لكان
مقرر بان في العلم به لكان في العلم به لكان في العلم به لكان في العلم به لكان في العلم به لكان في العلم به لكان

دلالة لاحتلالهم من اذراك من ادراك فادع الشك في الدال ومعناه نتائج حكمكم **وهو** قدكم
 من مريد احكامنا ببيان اوزم فالتكون البيات مصدر عن البيوت وفتح موقع الحال وقانون من القبول
 والحلقة انما كان معطوفه على ما كان له من اجلها باستا بابين او باطن وانما كان على ان يكون
 لا انما وقتنا الفقه والدراسة فيكون برون الحدس **اشد** واطلع **وهو** كقولهم انشاء فلان اخر فالت
 كسوا العظام لحام انشاء فلان اخر ومن اجل الغيرة الى ان الماد من انشاء خلق اخر في الروح
 والنفس في هذا العظم هو استبعاد معنونه من الروح عن كسوة العظام لحام الطور والعاورين
 هو ان دي ادراك ومن جماد عارضة **وهو** وكقولهم الذين كفروا بربهم يعدلون هو زواجر الكشاف
 عطية على قوله الحمد لله على ان الله صق الحمد على ما خلق لانه ما خلق الا نعمة ثم الذين كفروا به يعدلون
 فكفرون بنعمة وعلى قوله خلق السموات والارض ما خلق ما خلق مما لا عدل عليه احد سواء لم يمدح
 به ما لا قدر على من من ثم فان قلت فاصحتم قلت استبعاد ان يعدلوا به بعد وصفي ايات قدرته
 وقال الشارح قوله في النور الاول ثم الذين كفروا به يعدلون وفي النور الثاني ثم الذين كفروا به
 في الاول صفة كبريا وعدلون من العدول في الله صفة عدلون من العدول على التسوية والعدل
 لاسمهم وكفى الاستعداد ويزيد المحقق من غير محقق لانه العدول على الكل من النورين او ان يكون
 ان قال وجه المحقق عن الله كسبه بين المعطوفين ثم الاستبعاد به ومن المعطوفين علمه بما فانه لقا
 قبل ان الله به صق الحمد على خلق من النعم فالناس على الاستعداد ان قال ثم الذين كفروا به يعدلون
 عن محم فكفرون بنعمة فان من احسن جمع الحامدين قبل العباد والاعراض عن حمد في عاها الاستبعاد
 والاستبعاد ان قال ثم الذين كفروا بسجودهم بغيره فلهذا سبق مرعا ما يفيد استبعاد التسوية من
 غيره في استبعاد التسوية وكذا لانه اصل انتم خلق ما خلق مما لا عدل عليه احد سواء فالكسب
 في الاستبعاد ان قال ثم الذين كفروا بسجودهم بغيره الذين لا قدر على من من لان قال ثم الذين
 كفروا به يعدلون عن حمد من لا يفتي ثم قال الشارح وانما لم يفتي من على الراجح مع الاستعداد لتكون
 الاستبعاد اوضح في المقام وقوله استبعاد ان يعدلوا به ربهم يشعرون ذلك على النورين فقط والظاهر
 انه على النورين اقول لم يفتي المحقق في توجيهه بل اراد الاستبعاد لانه النص بوضوحه ان النورين
 عند خلق اسم كل الكثرة الاصنام بالحق على خلق السموات والارض فلهذا ان المعطوفين اوضح من المعطوف

بازمنة كثيرة علامات الوجه الاول انه ينفذ عطف كذا انهم النعم على احسنه الى عدد المعطوفين بها فترا
 عن المعطوفين عليه بالان الله لانه لم يسم بوجد قبل المعطوفين معه وعدله كما كان النورين مطبقة
 ان يراهم معناه الخصب في مع علمه السوا انما العقبة حيث قال فاصحتم لم يسفل من ان لم على هذا الوجه
 الذي منهم من الراجح الذي له ان الاستبعاد فلهذا يكون له على الاول الذي لا يفتي من ذلك
 اول تصوير فلهذا ذكرنا ان قوله لا سعادا لا سكران محال في السموات والارض ما خرد ما سفل من عباد
 اكثر **وهو** وكذا قوله ثم كان من الذين امنوا بقوله من فلا افتح العقبة انما يشبه ان قوله
 كان من الذين امنوا عطف على النعم العقبة وداخل تحت حكم النعم وان قوله ما العقبه مدس ما افتح
 العقبة لتكون مكل الرقبه ببيان لا افتح ما ووجه بعد ذلك من ان لا يفتي اصل في العاين والاسس احسن
 وشبهها لا قبل الابد لانه شرطها والتحقيق ان البعد من كل الرقبه ومن كونه من حلة الذين امنوا
 وتواصوا بالصبر وتواصوا بالرحمة وحكم عليهم بانهم اصحاب الجنة فلهذا لم يفتي في قوله ثم الذين كفروا به
 في درج الاوتار من غير جعل في قوله ان قال الشارح في قوله ثم الذين كفروا به يعدلون
 فالاولى كذا ابيس في سباده شفا في اول من سباده ابيس ثم سباده ابيس من سباده ابيس قال
 ثم الذين كفروا به يعدلون كذا في قوله ثم الذين كفروا به يعدلون وقال في قوله ثم الذين كفروا به
 البلاغة ان قال ما في السكت قبل دعاء الرب استبعاد ان يدعى الرب استبعاد ان يدعى الرب استبعاد
 والجدي قبل الاب كذا في قوله ثم الذين كفروا به يعدلون ثم الذين كفروا به يعدلون ولكن من
 مشي بان كم من اب قد علما بان جوي مشفا كذا علما بسلوان عدوان فان جعل في هذا التوجيه قوله
 من الذين كفروا به يعدلون انما ياباه اذا جعل من كذا على سباده وولس كذلك على جوي جدي مدمت
 عليه وقد صرح النجاء بحوار عدم الحال على ذلك الحال ان كان معروفا به وادس دفع ما سويهم من السامانين
 ثم وجب ذلك **وهو** هو الذين كفروا به يعدلون كذا في قوله ثم الذين كفروا به يعدلون
وهو هو الذين كفروا به يعدلون كذا في قوله ثم الذين كفروا به يعدلون كذا في قوله ثم الذين كفروا به يعدلون
 زينت مع مع ومستدرجا حال من ما عدل فلهذا والاستدراج الرفع بغير الخفض فلهذا وجب في قوله
وهو هو الذين كفروا به يعدلون كذا في قوله ثم الذين كفروا به يعدلون كذا في قوله ثم الذين كفروا به يعدلون
 يكون المعطوف عطف على وجه واحد سليم ان العامل في الشرطية في معنى الفرض اسماء اسماء الشرطية

واحد بالعدم والآخر لا يخرج في مثال اخر اصلا وقوله وكمن صور لا يخرج في مثال سان الموضوع في حيز
 صور يخرج في مثال حيز لا يخرج في صورة المستوف في مثال العاشق ولا يخرج في مثال حيز لا يخرج في
 اصلا **قوله** وقد ذكرنا ان من سلك خارج النقيض ما راسبه بعض الفعل حتى يقع المخرج في المفكرة
 ونسلك خارج الحيال ما راسبه بعض الحيال حتى يقع في المفكرة **قوله** فان قلت ما ذكرت من صور ككلام
 مسرعة تكفي ايرادا ذكر قوله في سان الخارج على فكله ايرادا الصور الامم المصور **قوله** ويا
 قوله في الصور مرقاة لان الاصل في السعد من السكر والماء في الصور انفسا طريقا سعادته
 فكيف يخرج رصده اليه **قوله** ولعل في الكلام في عناه السقوط اه وذلك لا يتفق في حيز من الكلام ان يمد
 انما على ان يكون فاعلا متصفا بالاسم في قال الفاعل الخ فيمكن ان يرفع هذا الكلام عن عناه السقوط
 وسنذكر في المذهب الكوفي وموان زيد في زلفا م كوز ان يكون فاعلا م وعدم الفعل على الفاعل انما
 يحل في مذهب البصير في الكلام وعلى هذا يجب ان يكون سادسا على الاطلاق من البصير **قوله**
 وذلك من على ما ذكره السيرافي، هذا اشار الى كون المناسب رعايا ذلك الثانية اصلا ووجه بناء على
 ما ذكره انه جزم على تقدير الرفع عطفا على الجملة الاسمية ولم يجوز عطفا على الجملة الفعلية التي هي خبر المسد
 باعتبار خبر المسد كجوز ذلك الاعتبار على تعدد الخبرين كذا في اللفظ المناسب وعدم وجودها
 في تلك الصورت قوله والضمير محذوف لانه اعطيت على خبر المسد الذي فيه ضمير فلا بد ان يكون في المعطوف
 ايضا ضمير لسان **قوله** والذي يشبه به كلام بعض المحققين اراجه ان الخا جزم على ان لا يجوز ان يخل
 الكلام الشارح العلامة على ما المعنى فلما لان في المس منبيا على اعتبار عدمه والسا في خلاف ما ذكره في خبر
قوله فكون مفسرا عن كلف على اخر لا يوافق واما الضمير في المس للرجل بل هو فيكون في الحال مع هذا
 مستحق فكل ان الاصل هو الاشارة الى الضمير **قوله** فلما خرج الشرع من موعود ان عامه ولم يبق في قوله
 ونام كذا نوا وهو ينادي بامع النسيب كمن في الشرع ما كانا عن كمال التمسك
 لما ظهر الشرع كل الطهر وصار حيث لا يشترط ولم يبق في وسنهم سوي الظلم الصريح حازيناهم مثل استاذنا
قوله وكذلك لان هذا الشرط المذكور اولى بالذم لذلك الكلام قال الامير الخ فيمكن ان ياتي في راسا
 والعصيان ان حال الاستلام لذلك الكلام وقد ثبت ان قوله لذلك الكلام غير مستقيم ومعنى العبارة بالذم
 الحاصل في ذلك الكلام والمحملة لازمة ذلك الكلام اياها في هذا الشرط وبما انما لا يرد والاعراض انما يرد

اذ جعل الخ في لغا معلق بالذم فيكون ذلك الكلام في الغنى مفعولا فانت تدفق باصطلاح طلاق والطلاق
 انه حيز الذي سلك الى الفاعل الى يوسف سالك عن قول الن في ان يرفي باصطلاح لرفق ايمى وان
 ترفي باصطلاح الخ في اسام فانت طلاق والطلاق عرمة وفي بعض الروايات والطلاق اليه ثلث
 ومن يخرق اعنى واظم فقال في المزمع اذ اربع الثلث لثا فيها قال ابو يوسف عن مسئلة كونه
 فتمت ولا آمن به الخ يجب ان قلت فيها براس فانت اكلساى وموقوف فاسا لثا فقال ان
 لما طلقت واحدة لانه قال لثا طالق ثم اخبر ان الطلاق التام لثا وان فيها طلقت
 لثا لان معناه انت طالق لثا وما سنها حمله معرضة قلنت ذلك الى احمد فارسا الى حواير
 فوجت بها الى اكلساى هذا والظاهر ان كلاما من الرفع والنصب كحمله في الرفع والثلث واحدة اما الرفع
 فلان التام في الطلاق ان حمل على العهد مع الثلث وان حمل على سداق فاسا وله رفع
 واحدة واما النصب فانه كذا ان يكون على المفعول المطلق في مع الثلث لانه كذا ان يخالط
 لثا وقوله والطلاق عرمة معرضة وكحمله ان يكون حاله من الضمة المستمرة عنه ومع لثا مع الثلث
 لان الغنى والطلاق عرمة لانه كان لثا فاعلى ما نواه ثم لثا بضمير مع لفظ الخ لثا واما
 الذي اراده هو الثلث لقوله بعده فبني بها ان كنت غير رقيقة واما لمد اجد الثلث مقدم
قوله وقوله يروى كل فيهما وحاشا لثا فابا اوله وكذا الدنيا ايضا وكذا بيت لثا في البيت
 يخرج الاسود لافورا الى مصر حين خرج ماضيا من عند لثا لثا في مصر حتى انت
 تحضر الدنيا اصدا من جوبها فترى ما علم ان جميع ما فيها يغنى ولا سفي مله كذا فيهما ولا تضرها
 وقوله حاشا لثا استثناء ما يغنى ذكره بحسب الكلام ورعايا للادب في معنى طينة الكوكب وموسى
 الموقع **قوله** وقد في بعد تمام الكلام ان من الاعراض بعد تمام الكلام كما في احدث فانت قوله
 ولا في اعراض من في الاخر فيكون سميتها اعراضا نحو واصطلاح وبما انما في بيت دون الجهور
 كما في ان شاة **قوله** فلما ثبت انما في بيت اربا باخا فيهم اسكنهم وما كان من لثا في
 في الجور لثا في ثبيت منهم مريت وخلصت وحصلت كما مرهونا عندهم ومنها لثا **قوله** فلما
 جهم عطفا على الا قبل بعد كون الواو والحا في جهم عليه انه على عدد من الحسن النون كوزا لثا
 بان يكون لا يتبعان مع لثا يتبعان عدل به من الطلب كذا في لثا في قوله كما مر في قوله ح

غرضه واسمه ربيعه بن زبج من بني مازن عدان رجل على القلب جليل **قوله** لا انا الاصل والحق عليه
 هذا التعليق غير واقع موقع بل موقع قوله سابق والاقران على الى قوله لغاوه فانه القصة لبيان
 فائدة القول عن قوله بالاجاز والاطنا بالمساواة حيث اخراسا واه في العنوان وقد رجا
 في البيان والسديم في هذا المقام باج للسديم في قوله بلفظ مساو له فكان عليه ان يذكر التعليق هناك
قوله كقولنا نحن انما لا باصله اعلم من ان اكثر لا يكون الالهيته فكون لفظ البين زائلا
 على اصل المعنى لغاوه كقولنا تعطي مثلما تكون من قبل الالهيته بالمساواة وهو ما يمنع ان اكثر
 لا يكون الالهيته فانه سندا الى الله تعالى حيث ورد في السيرة مكيه الله والسيرة لا ينسب اليه **قوله**
 قوله او النوع عطف على العظم لا يقال احيوه العظمه نوع انما فكيف يصح عطف النوع على العظم
 لان صفة النوع غير صفة العظمه كما سبقت من سرد الاشياء **قوله** والمعنى كقولنا في الجسد من الحكم
 جعل اللام في القصاص ليعرف الحكم المحقق كقصاص من الحكم والمعنى في الجسد من الحكم
 من الحكم الذي هو شرعه القصاص هو عظمه **قوله** ولا يلزم من هذا ان يكون اكثر ارجلا بالقصاص
 بل لو كان فاما موثقة لانفسه **قوله** قد حسنت لسان من جهة التكرار فانه يحتمل ان يكون على الصدر
 تكرار مخصوص بها فمقدار في الجاهل في التكرار على ما فيه هذا التكرار على رجليه على الجرح على
 الصدر فلا يكون من الجسد وانقل من قوله الا حسن في الجرح على الصدر اعم من الجرح
 على الصدر مطلق مع العجز الالهيته موصوفة بها انما فان الفعل لا اول في قوله في المعنى فالصواب
 في القول ان يقال المعنى من الجسد هو الذي يكون كماله الالهيته السابعة اكثر من اكثر من كماله التسع
 ومنها لا ينسب سواها الا على واحد من جهة من جهة ومن ان العجز في صفة راجع الى الجرح على الصدر
 كقولنا نحن حسن رد الجرح على الصدر من جهة العجز على الصدر ودفعها الى الجرح بالصفة معناه الاصل
 والنظامه الامور فكانه قال حسن هذه الصفة الالهيته من جهة رد الجرح على الصدر **قوله** وسلامته
 عن توالي الاستا الحفنة ومن ان تقع حرقان فانها سائر في قوله لا في موضع واحد وهو
 لام الفعل لا وان الفاعل **قوله** وفيه نظر لان سديم الجرح على الصدر اكثر من الجرح على الصدر لا يقتضي
 لانه لا سديم ما فيه التاخير ولكن دفعه بان ما ذكرنا لان لم يكن البتة خصايش اخرجه السديم وانه
 خصص بها بالصفة كما اذا لخصه عظمه او نوع من احواله ان الصفة لا كانت محله لا طرف موصولا

الا بمرط ان يكون الموصوف موصوفين بالجوهر اعلم ان الصفة لا احاد الى موصوفها في القسام كان
 القياس ان لا يجوز حذفه كقوله حوزوا اذا ظهر امره كقوله تحت علم من اطلاق الصفة فاذا كان موصوفين
 موصوفها مارة حوزوا واخرى وجوبها كقوله حوزوا من موصوفها واما الصفة كما سبقت او ظروفا او جارا مع الجرح
 فيكثر حذفه بالشرط المذكور لكن لا كالاول في اكثره لان القام مقام الشيء ان يكون موصوفه والجملة موصوفها
 هي الصفة المفردة الذي هو الموصوف والاشارة بالشرط المذكور لقوله الدلالة عليه حيث ذكر قبله بالجملة عليه فان
 فحكم المذكور فان سديم ومنهم دون ذلك في معنى دون ذلك في جوب وقد سبقت في القوم دون ذلك احد
 او حسن فيكون وفي غرضه ان حذف الموصوفين في صفة وجوبه الشرط المذكور بان لا يفسد ما يربطها به كمالها
 فيلزم ما في الدار دون هذا السبيل الذي لم يمتد الى من حذف الموصوفين في صفة الجرح فانه في غاية
 النقص لا يوجب كلام من صفة كمالها فيلزم ابن عرب بلفظ جملة ان لا يعلم ان الصفة في الجرح
 الجملة في غاية النقص علم ان لفظ جملة لا يحل بل يزداد لانه علم في قوله **قوله** في الجرح من دون قوله
 وحذف الموصوفين لانه يحل في صفة كماله كقوله بشت احوال في صفة كماله في قوله **قوله** في الجرح من دون قوله
 اما ان يزداد لانه مال فلا يفسد حاله في الواقع العلية بشت من اشياء سديم الى كماله من قبل قوله
 الاول في صفة كماله اقيم مقام فاعله واخره في مفعوله **قوله** وبين يدي يدي احوالي او عظمته ان له ولهم
 في يد يدي صياح في موضع المفرد مفعوله الثالث بعد من فاعله وظلي مفعوله والفاعل صيغة قوله
 لهم يد يدي ان يصح كون لا جمل فاعله وعلب معلق بظلي وكوزان معلق لهم يد يدي انهم صياح معلقا
 على يد يدي في صياح معنى الجرح والجمع اعلمت ان هذه الجملة التي هم اقرب اليهم صياح لا جمل فاعله
 على **قوله** كما مر في قوله بالاشياء ارفع قوله وهذه الاربعة هي يد يدي الشرط بعدد ومجوز في
 لقوله **قوله** ولا يفسد مفعولا او مفعولا الا وهو كوزان يكون ان يد يدي لقوله اوله **قوله** صياح
 كل من يمكن ان لا تصور السباع مفعولا ان كان حوزا الشرط من المطالبين في قوله **قوله** في الجرح لفا
 حوزا ومعنى **قوله** او مفعولا ان كان من الممكن ان يكون في قوله ولو تولى لفا وقيل لانه الا وهو
 ان السباع كوزان يكون الامر ان مفعول الشرط اعظم منه اي من ذلك المقتضى لفا لفا ذكره جواب
 الشرط فانه من سديم ورعا يسهل امره عند السماع ولا يكون عظمها فضلا عن ان يكون اعظم من لفا
 موصولا اليه في القول اذا قال العبد متوقفا اليه فانه لا ان ثبت القول في يد يدي كقولنا لفا

في قوله
 بين يدي
 يد يدي
 يد يدي
 يد يدي

الفن الثاني
علم البيان
 وحديث السامع ان من حوله يسبحون بحمد ربهم ولا يأتهم به تنبيل هذا اظهر ما ذكره المصنف ثم علم البيان
 معون الله تعالى وحسن توفيقه **قوله** فليس الجود علم بالقواعد ان ادراكها لان الجدل على احد من المعنى
 صحيح بلا حاجة الى جود ولا يحتاج الى القدر بل ضرورة تدعو اليه فلا يكون صحيحا **قوله** واراد بالبيان الواحد
 على ما ذكره العدم انما سجد الى القوم لانه مقيد بلا دليل ولان في امره من حيث علمه من البيان
 صفة لا يكونه عزله اجزائه وان امكن بوجهه بما ذكرناه في محقق من علمه **قوله** لم لا يخفى ان
 علم الانسان بما ذكره من اول من عرفه عرفه الله وذلك لان يحتاج الى ان يراد بالمراد سببها محازا ولو
 او الاصول القواعد والحازم في العرف خلاف ما ذكره هنا وانما قال في دون العوالم لان
 الحازم في المقترحات الحق بخصه **قوله** كدلالة الح على الوجع موضع العلم وسكون الخالق البتة
 المشدود ولها فحيت العلم دل على التحريم الطسعة دلالة الح احوالها الهللة على ادنى المصدر
 او على التوفيق **قوله** وبما مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل يعني ان معرفته الدلالة بينهم المعنى في اللفظ
 كقولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل لان العلم صف العالم والحصول صورة الصورة فلا يكون موصوفا
 الا ان المكون موصوفا اي حصول الصورة في العقل لا يحصل في العالم كما حصل العلم حصول
 الصورة في عقله وكذا الدلالة ليست عبارة عن محو الفهم بل عن شق فهم المعنى في اللفظ على اقل معنى
 حمل من المعنيين **قوله** وحسن من ذلك لالات بعضها بعض اي بعض من الالات بعضها بعضا
 لا سيما وذلك **قوله** فبما سجد من الناس الى ان الصين اقال العاقل الخ براضه واما قوله
 وانه اذا حصل اللفظ فبطل لان الموضوع للكل لا يمكن موصوفا للجزء واطلق عليه لان محازا وانهم
 منه اجزاء في العلم فان اللفظ سجد من الالات المعنى الموضوع له من غير ان يكون له معنى بل هو سجد
 القوم بذكر ان ليس له وان المراد هو اجزاء فاجزاء منهم في ضمن الكل كونه مراد له في ضمنه ومن ثم اجزاء في
 ضمن الكل وان لم تكن له بغيره والاولى في على حاله والقوم في مل على الحازم لا على احدا منهم
 بل لا لافق وما ذكره من سيرة الدلالة على اجزاء واللائم مطابقة لافقها والتماسا بينه على امرين احدهما
 ان اللفظ موصوفا بما راى المعنى الحازم وضعه نوبيا والثانية ان اللفظ لافق دل على معنى باللفظ بعد اليه من
 اول لم يزل على ذلك في احدى البابين وكذا المقترحات ممنوعة اما الاولى فلان الوضع المعبر عن
 اللفظ سجد بالافق لافقها بما راى مطلقا كما صرح به في المساجد ولا يمكن تعيين اللفظ بما راى الحازم

لبيحته بل هو من سجدته او توفيقه فلا يكون الحازم موصوفا بالمعنى الحازم لا وضعه سجدته ولا توفيقه
 ملائمة لافقها في احدى الاقوى والاضعف من جهتين معنيتين وفي ذلك ان سجدته على المصدرة
 الاولى مسلم لكن لا يبرره علمها غير واراد لان محله ان الوضع على بعض اللفظ سجدته بما راى المعنى سجد
 في الحازم الساجد لم من ما ذكره على سجدته الوضع منه وانما سجد على سجدته في الوضع النوع المحقق الحازم
 ايجب بعض اللفظ بما راى المعنى بالقرينة ولم سجد على المعنى وما نقل من المصباح فانما هو بالنظر في اللفظ الحازم
 لا المطابقة ثم لو كان مل على الوضع غير كما يكون الدلالة بحسب مطابقة كما انه عليه كما يكون اللفظ
 فكان له وجه وانما سجد على المقدمة الثانية فغير مسلم بان الساجد لم يدع للدلالة على اجزاء واللائم
 في غير المقام مطابقة لافقها واللام مطلقا بل هو على اننا مطابقة من جهة قصد الاجزاء واللائم ومن
 فان درست الحكم على الوصف المتناهي من قوله وانه اذا قصد اللفظ الحازم او اللزوم صار الدلالة عليها
 مطابقة لافقها واللام مشعر بالحسب ولا ينفك عن لافقها واللام من غير هذا الحسب فلهذا سجد
 المعنى لو كان قال هكذا وما ذكره من على مقدم من احدا ما ان اللفظ موصوفا بما راى المعنى الحازم
 نوبيا والثانية ان الوضع النوع الذي في الحازم كما يكون الدلالة بحسب مطابقة والمقدمة الاولى
 مسلم والثانية ممنوعة لكان موجبا اعلم ان ارباب فن البلاغة سرطون في الدلالة الارادة لا المعنى
 ان كل دل على اللفظ الحازم يكون اللفظ متعلما فيه ودال عليه كالمستطال اذ لا يخفى بطلانه على احد
 فضلا عن الفضل بل يعني ان كل دل على اللفظ الحازم كما ارادنا سجد كالقالب فان الدلول الحازم
 حازم يكون مراد به مستعلا ذلك ليس والحق في كون مراد به من الطائفة المجرى واللام في
 حازم يكون مراد به سجد المطابق للمروم في انهم مراد به في احوالها اما التي من سجد التركيب
 بحث لا الوصف اللفظ اللفظ اللفظ باللفظ ما كسبه والحازم اذا لم يكن موصوفا للمعنى لم يمكنه توفيقه او بل
 المساجد وسجد العاقل المعنى عن در ان المعنى في المتن موصوفا لافقها لا اللفظ **قوله** اي ولو
 كان اللزوم الذي من سجدته اسناره الى اللزوم في لافقها ولعلل مطلقه بالمراد الحق ان البيان
 بعرفه للجمعية وقوله لان المنوم تحليل لافقها بالمراد **قوله** بل يمكن دلالة اللزوم مما سجد في اللفظ
 مال العاقل المعنى فيه بحث لان اللزوم لازم اليه وان كان لا يملك لانه لفظ على لازمه اظهر من دلالة على
 لازم لازمه لان الذين سجد من اللفظ لا ملاحظ المروم او الاول ملاحظ اللزوم ناسا والى ملاحظة

Handwritten signature or text, likely a name, written in cursive script.

[illegible]

ان السواوي بينهما انما هو في وجه الشبه بينهما في محل التكلم اذ هما شبيهان في بعض من الاعراض **والشبه**
عند القصد الى الزمان والانتفاء فظهر ان الميل هنا يحكي النظر الى ان كانا في الاوصاف **والشبه** عند القصد الى الزمان
والانتفاء كان في زمان المقدار ولما ورد على القول الذي ذكرناه ان حارة الشبه احكام كان ترك الشبه لان
احسن دفعه بوجه كونه كذا استقيا **والشبه** فان الشبه وهو الشئ غير متغير عنه حيث لا الشبه هو كونه لا متغيرا
بل حاله كونه لا يكون متغيرا اللهم الا ان يقال ان كونه كذا كذا لا يمتنع فيكون متغيرا عن كونه كذا كذا
والشبه ان العرب تافدا شيئا فزادوا في ذلك الى قوله بظاهرة اشارته الى الشبه متغيرا لغيره مما هو كذا
شبهها مفرقا كما ذكرناه سابقا وقوله وشبه كذا الى قوله ما فزادوا اشارته الى الشبه كونه كذا كذا
مما فزادوا في شبهها قوله بوجه كونه لا متغيرا في اوجه الشبه **والشبه** كما في المخرج والشرع والست ما كان
كافه والمخرج مسددا خبره من غير كونه كذا كذا في اوجه الشبه **والشبه** كونه كذا كذا في اوجه الشبه
وفي شامخ الرفعة ان يحل على الرفعة من الشبه قد اجمعا المخرج الى الشبه والمخرجه رفعة في النظر بان
كونه مسددا في النصف الشرقي من القلعة يكون المخرج اذ هو الى المشرق وقد اخرج من جهة كونه كذا كذا في اوجه الشبه
سكن المخرج في شامخ من نظام المولد في اوجه الشبه **والشبه** وهو القول في قوله المخرج كذا كذا في اوجه الشبه
ما في قوله المخرج في اوجه الشبه لانه في اللغة يعني غير كذا كذا في اوجه الشبه **والشبه** وهو القول في قوله المخرج كذا كذا في اوجه الشبه
على علماء البيان لا يخطون ان التمثيل في اوجه الشبه كذا كذا في اوجه الشبه دون الفرقه لا يكتفي بوجه واحد في
سواء شبه به وهو القول في قوله المخرج كذا كذا في اوجه الشبه **والشبه** وانما في اوجه الشبه باعتبار الطرفين لا يكتفي على
اخذ الشبه في ان كان الاثنان يحملان الشبه بالحق فيهما كما لا ينقسم السابقة بان حال واما شبه
معه كذا كذا في اوجه الشبه ان الشبهان سمي من كذا الى كذا في اوجه الشبه **والشبه** وانما في اوجه الشبه
ان شبه المعطوف بالمعطوف شبيه المعطوف في اوجه الشبه على ما ذكرناه في المخرج ومن شبه المعطوف بالمعطوف قوله
كان يلدن الطير وطبا وابسا الذي ذكرناه في الغائب **والشبه** انما في اوجه الشبه انما في اوجه الشبه **والشبه**
ان شبه مسكن الوعد ونايلا لست يعني رواج كذا كذا في اوجه الشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه
في الاشارة الى الاستدراك والاعتناء واصحابه في كذا كذا في اوجه الشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه
لا يمكن ان يلدن ولذا شبه به الاصل في كذا كذا في اوجه الشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه
الادم قلم البرقش في اوجه الشبه انما في اوجه الشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه

البيت مولد لشدق على ان والوشاح بان من ادم عريضا ووضعت بالهجر اسير وشدة المرأة من عاتقها واراد
تكان الوشاح الحاضرة ومن الصور والجدول المخرج المطوي غير الشئ ولعل كذا كذا في اوجه الشبه
الشئ كذا في اوجه الشبه انما في اوجه الشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه
اعراضه كونه كذا كذا في اوجه الشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه
العائب **والشبه** انما في اوجه الشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه
الوطب الجدد المسحوق من الصدوف والبرد كما قال الشاعر حب الغمام ومعال كذا كذا في اوجه الشبه
ما يلدن من كذا كذا في اوجه الشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه
به الانسان ما فزادوا في شبهها قوله بوجه كونه لا متغيرا في اوجه الشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه
والشبه انما في اوجه الشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه
من الراحة كما لا ستره وبه الشبه في اوجه الشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه
الامين والاماني جمع منبه وعبد الصبار ما في والدان جمع دن وصغرة اي خالتهما لهما والقبان جمع
قبان وهي الامة مغنفة كانت اول كذا كذا في اوجه الشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه
سكون نفس الطرفين كما في بيت بشار وما في قوله في مثل الذين حملوا التوراة الامة وفي قوله كذا كذا في اوجه الشبه
البيت وشبه الهدوي المصطفى واوصافا وهو والها كما في شبه الزبا وشبه الشمس على ما من
سان تركب مع الشبه الى مع اخره في شبهه وبما هو الذي اركه بالسراج ودل عليه عبارته ولم يركبه
ركبا من معطوفين كذا كذا في اوجه الشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه
من معطوفين كذا كذا في اوجه الشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه
وجم الشبه من معطوفين كذا كذا في اوجه الشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه
فاورد في ماله شبه المعطوف في ماله **والشبه** انما في اوجه الشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه
على سبيل الاستغارة من الاستغارة بالحق في اوجه الشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه
من اقسام الخواص المعطوفين كذا كذا في اوجه الشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه
لم يركبه ما ذكرناه في اوجه الشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه
والشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه **والشبه** انما في اوجه الشبه

عند الإطلاق لانه قد يحسن اللفظ للدلالة على معنى غير معناه كان ذلك المحسن بان يزداد اللفظ بغيره
 او يدرج في العادة الدالة على المعنى ومما زاد في اللفظ المأخوذ من معنى الحق والخازن الآتي تفرغه
 وسجل اللفظ الشئ والقسم الاول من النوع للفظ الاسود من قولنا اسودت من حيث قدوة
 الشئ من سجدت غير ما وضع له ومن حيث جعل به اللفظ مع جعل ما وضع له فتدبر لئلا يتوهم الجمع بين اللفظ
م لئلا يخلط في اللفظ على المجرى المذكور اشار الى منع اطلاقها عليه كونه بعيدا لظهور كونه موقفا
 باللفظ النوع المحض لللفظ ولعله هو السرى لعدم الصريح لللفظ **م** فتقول فلا اسداء تحت هذا معنى
 سري لللفظ والوضع **م** ووقف عباد عليها سديا بالوجه قوله علمنا مقصد من غير فعله وبالوجه
 به واللفظ جعل عباد واقفين عليها عالين بها مان اوحي الى معنى من انشاء فعله الاوضاع وعلمها
 سارا لا شئ من **م** لا ذكر معنى قوله لان ما بالذات لا يزدول في الخبر **م** لانه مع لائم ان كان
 الواحد لا يملك الصفات العينية والصفات لا يملك الصفات العينية لفظا عندهم والمعلوم المقصود
 والاشياء لا يملك الصفات اللونية كالبسطة والصفات مع ان كلامها اسم واحد ولعل اديم ان
 الشئ الواحد لا يملك صفات من سبعة اقسام **م** كالنزان والجلدي النزان وثوب ذكر الجوان على انشاء
 والجلدي حار على من ظله نشاطه قوله وكذا باب فعل بغير العين فان اللفظ كونه امون الانفال
م وزعم المصنف ان اللفظ وصفه لظهور اسم المكان حاق على معناه الاصل لانه الطريق والاصول
 عدم اللفظ انما هو في اسم المكان لان اللفظ لا يملك الصفات العينية بخلاف قول المصنف ان اللفظ
 المحض للمكان لا يملك الصفات العينية فيمكن ان يكون اللفظ في صفاتها ان يكون اللفظ في صفاتها
م واعتبار اللفظ بغيره باسماء على دفع ما هو على الوجه مع ان سجد اللفظ في صفاتها انما
 طريق الى حصولها او حاصل اللفظ ان اللفظ المعنى الاسم مغاير للمعنى العينية فان الاول
 لوجه الاسم فلا يلزم اطراؤه وان اللفظ لا يطلق عليه اطراؤه فان القارورة مثلا جعلت سارا فاجم
 يتفرعها الماء واللفظ حار اطلاقا على الكون والذات لئلا يراعى انها محلا والاحتمال في كل واحد من اللفظ
 على ان يطلق على الامر **م** وحده كل منها في اللفظ فيكون اللفظ في كل واحد من اللفظ في كل واحد من اللفظ
 فيكون مع اللفظ في كل منها في اللفظ في كل واحد من اللفظ في كل واحد من اللفظ في كل واحد من اللفظ
 في غير ما وضع له مع انه لا يغيره ذكره لان في كل منها في اللفظ في كل واحد من اللفظ في كل واحد من اللفظ

فخطا كان او مقولا او غيرهما المخطا للمقول الذي يحسن من المقول عنه منسبه كالاعلام المقول من يدور
 وتكرار المقول منها منسبه **م** ولا يسم المقول باللفظ في غير المقول عن المقول عن المقول عن المقول عن المقول
 السجل في غير ما وضع له قد يكون محاذ او قد يكون كناية او قد يكون مقولا لا معاذ في اللفظ المقول
 وموله في غير ما وضع له عن اللفظ في كل مكان او مقولا او غير المقول المقول عن المقول عن المقول عن المقول
 اول ما يقتضيه للمقول اليه ثانيا باللفظ في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان
 واسما له فان استعماله في غير ما وضع له ولذا اختلفت وضعه في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان
 يكون المعنى معنويا في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان
 ان اتي كون الدوام صفة بالاعمال الاول محاذيا لا معاذيا معنويا في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان
 اي الدوام معنويا في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان
 الفرس بل لم يرد الى سببه في السمة من المقول عنه واللفظ في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان
 المنقول بها وخطا في الجازي الى الجازي المطلق السجل في غير ما وضع له لعلنا قد جعلنا مقالا للمقول في كل مكان
 حقيقة من وجه ومجازين وجهه **م** عرف **م** والمجاز في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان
 لان الارسال اطلاق والاستارة مقيدة مادعا ان الشئ من شئ به والمرسل مطلق على التقيد
 وبما هو السرى لخصاصه في علاقة اللفظ به باسم الاستارة واللفظ في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان
 في ان الاسولين اصطلاحا على ذلك فطلقوا الاستارة على كل مجاز **م** كمن سجد ان اللفظ في كل مكان
 وتصل الى اللفظ بها الباطن بها الاستارة ومعلقة بتصل الى اللفظ في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان
 اللفظ في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان
 فان هذا الاستعمال لا يجوز لانه عن اللفظ في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان
 يجوز **م** السلوك في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان
 السلوك في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان
 والوجه في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان
 في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان
 ذكره في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان فسمي اللفظ في كل مكان

اسم السبعين بقوا ارجاعكم الى حلوا ان عكسه كالاتم للجزء الثاني الكتل للجزء الاول
 لا يامل الرابع عكسه كالاتم للجزء الخامس للزوم اللازم لانطق للدلالة السادس عكسه كالاتم للجزء
 عن السبعين قوله قوم اخذوا رجلا سديا واما زعيم دون السبعين ولواتت يا هذا السبعين
 في صفة سكر الادوية الاخرى لا سكر السجاء ان من المطلق لنفسه كالاتم السبعين عكسه كالاتم
 للسبعين العام للخاص كالاتم للخاص كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 العصفور كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 الرابع عشر الى قوله كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 احد البدين للاخر كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 افضل للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 حذروا من المصايف والسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 والثالث كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 وظانه سبوا لو لم يخلع الميم اي الدية السبعة عن الدم لا سكر في كلامه بان في قوله طمان الظل الدم
 يحارن احدهما في كل والاخر في المفعول كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 الاكل سببا لا حكمة في ذلك القول بان في التوضيح **قوله** فالتعريف بها الدوم ولو توجه ما يح
 ان معنى الزوم من السبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 الى الاخر في الجمله وفي بعض الاحيان وفي كل امر منها علاقة وارتباط **قوله** خلافا ليدقانه لا
 كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 وعبروا على حوازا راد النفس في بياض السبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 العين على السبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 مدونه مع الاصل عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 عند السبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم

على التخييل على الحق وقوله ثانيا وان كان كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 انقضاء العول المحقق عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 في ان كلام صاد كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 بان قيل صلاتا كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 بشدة الاصابة بالسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 من الشرح للاخاطة وبيان ان الزعيم عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 دعه لا بد من النبوة علمها وموانع السبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 من معنى كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 من طعم الاصل عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 الا حاطها بالسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 وقوله والطراغيب علمها بانها كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 فتحة السرات وسكانات لصا في الاخرة جمع عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 في يكون مستقلا بامد ماسا اي اجها ويون الى اصل قد يشبه الماسا والفتوح جمع فتى وهي
 من السبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 من معية مضمومة ولصاف اسم جبل مني كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
قوله رات اسد السبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 وهم السبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 منقصة السبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 الحاذل بروج الدر من السبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 وحداض السبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم
 بروج السبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم للسبعين عكسه كالاتم

فانه قوله لاني لا اعرف اني لشيء انفسك كونه منتهيا بالمساوية هذه تعلق قوله بحصة الشيء وكل من سعة
 اعترافا والخبر محذوف قد سأل الاستخبار اعترافا على ان يفعلوا فعل محذوف والاعتراف بالشيء
 بتعلق ساقول من خلق يفعل التام **قوله** وفيه ما فيه روى عنه رحمه الله انه قال سئل لو سلم ما ذكره هؤلاء لعند
 الا عدم كون لفظ المنية حبيبه باسما انتفا فبعد اليقين على انه متعلق بها ومنع له كل ما من صانعه من منع له وبذلك
 هو كمن منع متعلقا في غيره ومنع له فلا يجوز معونه مجازا وفيه لان اللفظ المستعمل في الهمزة صيغة او ساء
 ان يكون مجازا لان اللفظ بعد الاستعمال كالمستعمل في الشايع **قوله** وبالله توفيقهم



١٢٦
 وحق

